اللغة العربية وأبناؤها

أبحاث في قضية الخطأ وضعف الطلبة في اللغة العربية

الدكتور
نهاد الموسى
أستاذ النحو العربي واللسانيات العربية
الجامعة الأردنية

بيان المحتوى

الموضوع | الصفحة

مقدمة في أهمية موضوع البحث

ودوافعي إلى معالجته ومنهجي في ذلك

تُشْبِهُ المسألةُ التي أتَصَدَّر لبحثها هنا أنْ تكون من أوسـع مسـائل العربيّـة امتداداً. ويتخطى الاهتمام بها دوائـر المتخصصـين إلى مَـنْ يسـتعلمون العربيّـة قاطبة.

ذلك أن جمهرة الناطقين بالعربية والكاتبين بها يشعرون شعوراً قويّاً مُقيماً مُخْرِجاً مؤدّاه: أنّ أداءنا للعربيّة الفصحى يُقَصِّر عن استكمال مظاهر الصواب، وأنّ خطأنا فيها حين نقرأ وحين نعبر أصبح "سَقْطة" عامّة لا يكاد أحدٌ يُطيق أن يُجانِبَها.

وينتظم هذا الاعتراض بالخطأ مَنْ يقرأون بالعربيـة ويكتبـون بـها، يكـاد يستوي فيه، ولو على منازل متفاوتة، الشادون من طلبة المدارس والمتقدمون في التحصيل من طلبـة الجامعـات بـل إنـه يمتـد إلى كثـير مـن المشـتغلين بالعربيـة والمتخصّصين فيها.

ويمثّل موضوع الخطأ، على اختلاف تسمياته، هَمّاً لغويّاً عريضاً في حياتنا العِلْميّة والتعليمية والعامّة؛

فالآباء والأمّهات يَشْغَلُهم مستوى أبنائهم في اللغة العربيـة ويؤرّقـهم أن يجدوا أبناءهم ضعافاً فيها، ويودّون لو يكون أداؤهم فيها سليماً.

والمعلّمون يَجْأرون بالشكوى من مستوى الطلبة في اللغة العربية ويستعرضون، بكثير من الضيق والحَيْرة، صنوفاً من أخطائهم الأوّلية في تركيب الجملة والإعراب والإملاء واستعمال المفردات إلخ.

والمشتغلون بالعربية في الجامعات وسائر الدوائر الأكاديمية يرصدون ما يكتب جمهور المتعلّمين والمثقّفين في الصحافة والتآليف العامّة فيُنكِرون مِنْ لغتهم وجوها كثيرة يعتدّونها من الخطأ.

وأساتذة العربية في الجامعات لا يملكون إلاّ أنْ يُعْلِنوا ضِيْقَهم بمستوى طلبة الجامعة في اللغة؛ إذْ يجدونهم ضعافاً في كثير من وجوه الأداء اللغويّ الأوّليّة، ويَلْحَظون أنّهم يَنْقُلون إلى الجامعة ميراثهم المدرسيّ من الضعف اللغويّ، ويأخذ الأساتذة على طلبتهم كثيراً من أخطاء النحو والصرف والإملاء.. إلخ.

ولعلّ الجامعات، وخاصة أقسام اللغة العربية، قد ظلت إلى عهد قريب تعتدّ هذه المسألة مسألة مدرسيّة تُلْقي فيها المسؤولية على المراحل التعليمية التي تسبق الجامعة، وترى أنّ الجامعة تمثّل مستوى آخر في تحصيل المعرفة بالعربية على أنحاء منهجيّة متعمقة متقدّمة، وأنّه ليس من وظيفتها أنْ تُشْغَل باستدراك ما تَخَلَّفَ في الطلبة من آثار المدرسة. وهل يليق بالأستاذ الجامعيّ أن يرتد إلى تعليم الطلبة أوّليّات النحو والإملاء حين يجدهم يَلْحَنون ويخطئون في تلك المبادئ؟

ولكنّ هذا الضعف اللغويّ قد أصبح ظاهرة جامعيّة. ولم تجد الجامعات بُدّاً من التصدّي له؛ ذلك أنّه أصبح يمثّل أمراً واقعاً يَعْثُر فيه الأساتذة ويجدون من غير المنطقيّ أنْ يتجاوزوا عنه مُغْفِلين أو متغافلين. وكيف يكون منطقيّاً أنْ تأخُذَ الطالب الذي يتعثر في معرفة مبادئ النحو -على المستويين النظري والتطبيقي- بدرس النحو في كتبه الأصول ونظريته عند الأوائل؟ وكيف يكون

منطقياً أن تأخذ الطالب الذي يُجَمْجِم بقراءةِ النصّ قراءةً جهريّة.. بأنْ يتصدّى لقراءته قراءة "نقديّة" تُمَثِّل "إضافة" جديدة إليه؟ وهكذا.

وقد وَرَدَ علينا هذا الأمر غَيْرَ مرّة في قسم اللغة العربية بالجامعة الأردنية. وكنا نتدارس التدابير التي يمكننا أن نتخذها لمعالجته. ويظلُّ ضيقُنا به يتّسع. ثمّ إنّ القسم رأى أن يعقد ندوة يخصصها لبحث هذا الأمر.

فلّما اتّجهتُ إلى المشاركة في الندوة رأيت أن أجعل مساهمتي فيها على النحو التالي:

- أنْ أنظر في نماذجَ من كتابات الطلبة (فيما كانوا يؤدّون من امتحانات ويعدّون من أبحاث)، ونماذج من الصحافة المحليّة والعربيّة، وطائفة من التآليف التي تعالج المسائل العامّة؛ ظنّاً منّي أنّ هذه العَيِّنَة تمثّل المستوى العامّ الجاري من الأداء بالعربيّة وأنّها تمثّل المستوى الذي يقع فيه الخطأ.
- وأنْ أسْتَخْرِجَ ما وقع في النماذج المتقدّمة من "أخطاء".
- وأنْ أعمل في تصنيف تلك الأخطاء.
- ثمّ أحاول أن ألتمس لها "تفسيراً".

وذلك أنّي كنت ألاحظ، بتراكُمِ الخبرة ومتابعة هذه المسألة بصورة عفوية، أنّ جُلّ الأخطاء التي نضيق بها تتكرّر لدى أصحابها على نحو "مشترك" وأصبح السؤال الكبير لديّ: لماذا يلتقي الطلبة والكتبة على الخطأ في هذه المواضع بأعيانها؟

واستقرّ لديّ أنّ التصدّي للخطأ ومعالجته لا يتحقّق بإعلان الضيق والجأر بالشكوى وأنّه ينبغي أن نقوم "بمَسْح" الأخطاء وتحليلها وتعيين عوامل الوقوع فيها. وكنت أظنّ أنّنا إذا توصّلنا إلى تفسير تلك "الظاهرة" وتحديد "النواميس" الفاعلة فيها فَقَدْ نُوَفّق في رَسْم خطط علاجها.

وكان ممّا يَرِد عليّ في هذه السبيل أنّ الطلبة والكتبة الذي يَقَعُون في تلك الأخطاء المشتركة قد أصبح ما نعتده خطأً لديهم كالعادة المسْتَحْكِمة، وأنّه لا يُجْدي في تحريرهم منه أنْ نكتفيَ بالتنبيه الفَوْقيّ المنقطع: هذا خطأ وصوابه كذا، أو: قل كذا، ولا تقل كذا.

ورأيت أنّنا إذا استخرجنا "نظرية" الخطأ وأصبحنا قادرين على أن نقدّم لجمهور الطلبة والكتبة تفسيراً يهيّئ لهم "وَعْياً نظرياً مُقْنِعاً" على حالهم مع اللغة فإننا نستطيع أن نأخذ بأيديهم إلى تدارُك أخطائهم في اللغة على بيّنة.

ولعلّ مما يؤنِس بهذا المنهج، في أخْذ مَظنّة الخطأ بالرَّيث والأناة وحُسْن التأتّي والتلطُّف لتفسيره، أنّنا قد نتعجّل الحكمَ بالخطأ على بعض ما يَرِدُ علينا، ثم نجد، بعد رَجْع النظر وتجاوُز الخاطر الأوّل والتقصّي في الاستقراء، أنّ لِما خَطَّأْناه وجهاً عالياً في الصواب.

وقد وَرَد عَلَيَّ يوماً عبارةٌ لِمُعَلّق رياضيّ يقول فيها: نحن نعلم بأنّ الفريق لم يخسر غير مباراة واحدة، فابتدرت ذلك بالإنكار، لأنّه سَبَق إليّ أنّ (نعلم) تتعدّى إلى مفعولين بنفسها فكيف عدّاها بالباء؟ وأقَمْتُ على ذلك الإنكار حتى استذكرت آية قريبة لَمْ أكن استحضرتها إذْ ذاك (وأنّى لأيّ منّا أنْ يستحضر كلّ ما عَرَضَ له من أدلّة وشواهد حين يطلبها بصورة آنيّة؟) وهي قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾ (العلق:14) فأقْصَرْتُ عن ذلك الإنكار.

ثمّ وَرَد عليّ قَوْلُ أحد المذيعين: وجائزته عبارة عن ساعة. فأنكرت هذا الفضولَ والإخبار عن الجائزة بـ (عبارة عن ...) ورأيت أنّ الوجه أنْ يُقال: وجائزته ساعة. ولكنّي وجدت ابن جنّي. (وهو مَنْ هو في البَصَر بالعربيّة والتلطُّف في أداء معانيها) يقول في اللُّمَع: "والجثّة ما كان عبارة عن شخص".

بل إنني أرى أنّ تناول الخطأ الخاطئ على أنّه ظاهرة تستحقّ التوقُّف والتحليل والتفسير هو الخطوة المنهجية الضرورية في سبيل تصحيحه.

لقد عَرَض لي في بعض ما يكتب الطلبة أنّ أحدهم كتب (معطوف) على هذه الصورة: مع طوف. وهو خطأ في الرَّسْم أوّليّ قد لا يحضرنا حين نقف عليه إلاّ الزِّرايةُ على صاحبه. والحقّ أنّه – على الرغم مِنْ حدّة الفجيعة التي يُشْعِرنا بها – يظلّ جديراً بالتوقُّف على ما أسلفت. وهو يَلْفِتُنا إلى أنّ نظام الكتابة في العربيّة نظام يتعلّمه أبناء العربيّة وأنّه يَدْخُل عليهم فيه ما يدخل على مَنْ يتعلّم لغةً أخرى. ومِنْ أظْهَرِ ما نلاحِظُه في هذه السبيل أنّ أحَدَنا، إذا استمع إلى لغة لا يعرفها، يَنْبهِمُ عليه فيما يَنْبَهِم حدودُ ما بين الكَلِم على مستوى التحليل الصرفيّ. إنّ إدراكَ حدودِ ما بين الكَلِم جزءٌ من المعرفة اللغويّة أساسيّ. ومعلوم أنّ الأبنية الصرفيّة وعناصر النظام الصوتيّ في كُلّ لغة تفضي إلى تطابُقات مركّبة يردّها تحليلها إلى عناصر مختلفة. واعتبارُ هذا الأمر في التحليل اللغوي أمرٌ منهجيّ رئيسي، وتحديد العوامل التي تتدخّل فيه أصْلٌ لا بُدّ من ضَبْطه عند وَصْف اللُّغة.

وقد وَرَد مِثْلُ هذا على الأوائل، فإنّه يُحْكَى أنّ ناساً جاؤوا إلى أبي عبيدة معمر بن المثنى يسألونه: ما العنجيد؟ فلم يتبين، وسألهم عن السياق الذي ورد فيه، فذكروا بيت الأعشى:

يوم تُبْدي لنا قُتَيلة عَنْ جيدٍ مليح تزينه الأطواق

فنبّههم إلى أنّهما كلمتان!

ثم سألوه عن (الأودع) في قول العرب: زاجِمْ بِعَوْدٍ أوْدع، كأنّما حملوه على مِثْل جمل أورق، وهو كلمتان: (أو) حرف العطف (ودَعْ) فعل الأمر الذي مضارعه يَدَع.

ثمّ سألوه عن (كوفى) أمِن المهاجرين هو أم من الأنصار في قوله تعالى: ﴿وَالْهَدْيَ مَعْكُوفاً ... ﴾ (الفتح: من الآية25).

ولعلّ هذا السؤال الأخير (وورده في الحكاية التاريخية يؤيّد وقوعه على وَجْه الإمكان إن لم يكن وقع فعلاً) يدلّ بصورة متطابقة على أنّ هذا اللون من الالتباس قديم، وخاصة إذا علمنا أن لغة ربيعة وغَنْم كانت تسكينَ عين (مــع) وهو ما تأخذ به جمهرة اللهجات العربية الحديثة.

وهكذا يُصبح هذا الخطأ الابتدائي المستنكر محل نظر جدي نتوقف فيه إلى موادّ مثل:

علم، عجن، عرف، عطف، عبد.

نبني منها اسم المفعول:

معلوم، معجون، معروف، معطوف، معبود.

وقد نتوقف للاستضحاك من أن (معجون) قد تسمع مع جون؛ فإنه لفظٌ شائع في هذا العالم المتواصل، فنفزع إلى مِثْل:

يستعمل السواك ومعجون الأسنان.

دَرَسَ الإنجليزيةَ مع جون وريكاردوس.

لنجعل التركيب النحوي عاملاً في الفَرْق ورَفْع الالتباس[1] ... وهكذا.

إنّني أطمح إلى أنْ أقـدّم، بـهذا البحـث، لأبنـاء العربيـة مشـروعاً يكـون حاشيةً على معرفتهم بالعربيّة، يسدّ ثغراتها ويرقى بارتكاساتها على بيّنة، ذلـك أنّهم على التحقيق يعرفون من العربية شيئاً كثيراً يتحصل فيهم بعوامل التعلُّـم والاكتساب ولكنّنا نعتدّه من تحصيل الحاصل، إذ لا يستوقفنا فيما نقرأ لهـم إلاّ ما نعتده "خطأ" وهو الذي تضيق به صدورنا وتَقْذَى به عيوننا.

---

(1) مع التجاوز عن فرق في الصوت بين المادتين.

وينتسب هذا البحث إلى تـراث موصـول مـن المعالجـات اللغويـة سـاير الدرس اللغوي في العربية على امتداد تاريخها. وهل يختلف البحث عـن الخطـأ والتنبيه عليه هذه الأيام عن تسجيل اللحن وتهجينه منذ عهود متقادمة تبلغ بنا عصر النبوة؟ وهل كان اللّحن يومذاك إلاّ مـا رآه القـوم خروجـاً عـن صـورة العربية في سلائقهم بالمخالفة عن تلك الصورة في نطقِ الأصوات أو بناءِ الكلـم أو تركيب الجمل أو مجرى الإِعراب أو وضع الألفاظ مواضعــها المتعارفـة مـن الدلالة ووجوه الاستعمال؟ وهل الخطأ في هذه الأيام إلاّ ما يراه أهــل العربيـة خارجاً عن صورتها التي استوت لها في كتـب القـوم وجَـهِدْنا في تمثُّلِـها وتمثُّـلِ أحكامها وضوابطها واتّخذناها معياراً للصواب والخطأ؟

إنّ الخَطَأ في هذه الأيّام يُشْبِه أن يكون مرادفاً لِلَّحْنِ في القديم. والقول في الخطأ هذه الأيّام موازٍ للقول فيما كانت تلحن فيه العامّة والخاصـة في القديـم. وهو باب في العربية عتيق متصل يشبه أن يكون تراثاً لغوياً قائماً برأســه. وهـو يمثل منهجاً عربياً في هذه المسألة يوازي ما يباشره البحث اللغوي هذه الأيام من منـاهج تحليـل الخطـأ، وهـو بـابٌ في التحليـل اللسـاني التقـابُليّ واللسـانيّات التّطْبيقيَّة مشهورٌ مستفيض، بل هو لون من ألـوان التخطيـط اللغـوي بمفهومـه المعاصر؛ إذْ ظلّ تدبيراً جاهداً يعمل في رصد مسيرة العربية ويسـعى لتوجيهـها على وَفْق منطلقات ثقافية حضارية مُقَدَّرة.

العربية بناء ائتلافي

مصادر تَعَدُّد الوجوه

وحين شَرَعْتُ في فَرْز الأخطاء وجدت أنّ كثيراً منها يمكننا أن نجد له وجهاً في العربية إذا نحن اتخذنا معياراً عريضاً هو معيار الائتلاف الذي أُقِيمَ عليه وَصْفُ العربية.

وبيان ذلك عندي أن للعربية وضعاً خاصاً بين اللغات!

وأوّل عناصر هذا الوضع الخاص أن بناء العربية قد أقيم على لهجات متعددة[1] كانت تسود في مواطِنَ من الجزيرة خلال قرن ونصف قبل الإسلام وقرن ونصف بعده[2]. وكانت هذه اللهجات، على ما يظهر، تلتقي على قدر أساسي مشترك[3] في نُظُمها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، ثم تفترق في أشياء من ذلك جَهِد اللغويون والنحويون في حَصْرها عندما بدأ "التقعيد".

(1) حقاً أنه كان يكون لِلَهْجَةِ الحجاز امتيازٌ وتقديم في كثير من المواضع ولكنّ ذلك لم يكن يلغي وجوه تلك المواضع في اللهجات الأخرى فقد التزم النحويون بالنصّ عليها.

(2) هذا إطلاق صحيح إذا أخذ على عمومه، ولكن الحد الزماني الذي رسمه النحويون يفسح لكلام العرب المنقطعين في البادية مجالاً في بناء العربية يمتد به إلى أواسط القرن الرابع الهجري!!

(3) هذا مفهوم من إشارات النحويين إلى السمات الخاصة التي كانت تنفرد بها كل لهجة كأن ما وراء ذلك من السمات الغالبة قدر مشترك.

وتبع الاتجاهَ إلى توحيد القبائل في كيان سياسي واحد اتجاهٌ إلى توحيد لهجاتها في كيان لغوي واحد.

وهكذا انتظم "المثال" اللغوي الذي أفرغ اللغويون والنحويون الوُسْعَ كلّه في رَسْمِه لهجات متعددة. وفسحوا في ذلك "المثال" مجالاً للسمات الخاصة التي كانت تنفرد بها كل لهجة.

وهذه مسألة مقررة في تاريخ العربية، ومع ذلك فلا بأس في إثبات شاهدين متقادمين:

أولهما: ما ذكر الفارابي في كتاب الحروف ونقله عنه السيوطي متوسعاً فيه في كتاب الاقتراح[1]. سرد الفارابي ثبتاً من القبائل هي: قيس وتميم وأسد وطيّئ ثم هذيل، وعقّب بأن "هؤلاء هم معظم مَنْ نُقِل عنه لسان العرب"[2]. وهؤلاء قبائل كانت متباعدة في الدار، متمايزة في اللهجة. وكلّها قد أخِذَ عنه، بل أخِذَ عن غيرها فيما تُفْهِم عبارة الفارابي.

وثانيهما: ما عقد ابن جنّي في "الخصائص" من ذلك الباب الموسوم "اختلاف اللغات وكلّها حجّة". يقول ابن جنّي في فواتح ذلك الباب وقد ألْمَعَ إلى لغة التميميّين في ترك إعمال (ما)، وإلى لغة الحجازيين في إعمالها: "وليس لك أن تردّ إحدى اللغتين بصاحبتها، لأنها ليست أحقّ بذلك من رسيلتها[3]. لكن غاية ما لَكَ في ذلك أن تتخيّر إحداهما، فتقوّيها على أختها"[4].

---

(1) انظر: الاقتراح في علم أصول النحو، ص19.

(2) كتاب الحروف، ص147.

(3) في أساس البلاغة (رسل): وهو رسيله في الغناء والنضال وغير ذلك، وراسله في الغناء، وهذا رسيلك الذي يراسلك الغناء أي يباريك في إرساله.

(4) الخصائص 2/ 10.

وَجَدَ النحويّون لكثير من المواضع في البناء اللغوي الذي أقاموه، لِكُلّ موضع غَيْرَ وجه، وجوهاً وَرَدَتْ عليهم من اللهجات المختلفة، فرتّبوا هذه الوجوه في منازل تتفاوت في درجات الاعتبار ولكنها جميعاً مؤهّلة للقبول. وقد يَقْوَى أحد الوجوه إلى مستوى الغلبة المطلقة في مقاييس الاستعمال والمألوف في السماع، ولكن يبقى لسائر الوجوه مكانٌ على المستوى التاريخي النظري يتعلّق به مَنْ يشاء تَوَسُّعاً أو مماحكة.

ولعلّ الطريقة التي أورد بها الأشموني حكم الوقف على الاسم المنوّن أن تكون من خير الأمثلة بياناً عن هذه القضية. يقول الأشموني: "واعلم أن في الوقف على المنّون ثلاث لغات: الأولى، وهي الفصحى، أنْ يُوقَفَ عليه بإبدالِ تنوينه ألفاً إنْ كان بعد فتحة، وبحذفِه إن كان بعد ضمّة وكسرة بلا بدل، تقول: رأيت زيدا، وهذا زيد، ومررت بزيد. والثانية أن يوقف عليه بحذف التنوين وسكون الآخر مطلقاً[1]، ونسبها المصنّف[2] إلى ربيعة. والثالثة أن يوقف عليه بإبدال التنوين ألفاً بعد الفتحة، وواواً بعد الضمّة، وياء بعد الكسرة[3]، ونسبها المصنّف إلى الأزد"[4].

وليس استقصاء الوجوه المتأدّية إلينا من اللهجات المختلفة مطلباً ممكناً في سياق هذا البحث، فلنجتزئ من ذلك ببعض الأمثلة بياناً وتوضيحاً.

---

(1) فيكون الوقف على الأمثلة المتقدمة وفقاً للهجة ربيعة: رأيت زيد، وهذا زيد، ومررت بزيد.

(2) يعني ابنَ مالك، وانظر في ذلك كتابه: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. ص328.

(3) فيكون الوقف على الأمثلة المتقدمة وفقاً للهجة الأزد: رأيت زيدا، وهذا زيدو، ومررت بزيدي.

(4) شرح الأشموني 3/ 747 – 748.

إنّ الكلمة الأولى التي يعالجها الطفل بالنطق في المدرسة هي أحد الأمثلة، ذلك أن (راس) هي الوجه الحجازيّ في النطق بـ (رأس)، وهو الوجه المعروف بالتسهيل، تسهيل الهمزة، وهو يقابل الوجه التميميّ في نطقها بالنَّبْر. وهكذا فإنّ رأس وراس وجهان أو قولان جائزان!

ومن الكلمات الأولى التي يلقاها الطفل: راعي، الاسم المنقوص غير المعرّف غير المضاف في هذا الموضع المجرَّدِ المُرَشَّحِ للرَّفْع، فإنّه قد يقفز إلى الخاطر الأوّل أنّ حقّه أن يكون: راع، بحذف الياء وتسكين العين، وذلك هو مقتضى الوقف عليه في الفصحى، ولكنّ المراجعة تفضي بنا إلى قراءة ابن كثير: "وما لهم من دونه من والي"[1] بإثبات الياء[2]، ولعلّ هذه القراءة صورة من لهجة كانت تقف على المنقوص ممّا هذا شأنه بإثبات الياء. روى سيبويه عن أبي الخطّاب الأخفش ويونس بن حبيب "أنّ بَعْضَ مَنْ يُوثَق بعربيّته من العرب يقول: هذا رامي وغازي.."[3]. وإذن يكون لقولنا (راعي) بإثبات الياء وجه من ثَيْنِكَ: القراءة والرواية، ويصبح للوقف على المنقوص وجهان أو يصبح فيه قَوْلان.

وفي زحمة الشارع وفي المواقف اليومية العفويّة تَعْرِضُ صُوَرٌ تُصَنَّف في العاميّة، وهي، عند التدقيق، ذات نسب متقادم في بعض لهجات الفصحى. وهي، وإنْ هَجَّنَها تعارُف الاستعمال الفصيح على صورها البديلة، يظلّ لها سَنَدٌ تاريخيّ نظريّ يجيزها، وتظلّ قولاً ثانياً في هذه المواضع المعيّنة.

---

(1) الرعد، 11.

(2) شرح الأشموني 3/ 750.

(3) الكتاب (بولاق) 2/ 288.

ومن أمثلة ذلك قول القائلين: استقبلوني زملائي، وشجّعوني أساتذتي، ورفضوا النوّاب المشروع... بجمع الفعل مع فاعله الجمع، فإنّ الاستعمال الفصيح الراجح قد تعارف على توحيد الفعل مع فاعله: استقبلني زملائي، وشجّعني أساتذتي، ورفض النوّاب المشروع. بل نحن نعتدّ (جَمْع!) الفعل مع فاعله على الأنحاء المتقدمة من الأخطاء الشائعة المرفوضة. ولكنّ هذه الطريقة، من الوجهة التاريخية في بناء الفصحى، كانت منهجاً في لغة طيّئ وأزد شنوءة[1]. وروى أبو عبيدة عن أبي عمرو الهذلي أنّه قال: أكلوني البراغيث[2]، ونستطيع أن نجد لها نظيراً في القرآن ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾[3]. وإذن يستطيع من يتمسّك بالمعيار النظريّ المتقدّم أن يحتجّ لها أو أنْ يَجِدَ لها وجهاً.

ومن أمثلة ذلك أيضاً: كسر أوائل الأفعال المضارعة في مثل: تِتْعب، نِلْعب .. ومعروف أن الوجه الفصيح المرجَّح فيها هو الفتح. وكان الفتح مذهَب أهل الحجاز[4]. وكان الكسر (كسر أوائل الأفعال المضارعة التي ماضيها على فَعِل إذا كانت في المضارع بغير الياء) لغةَ جميع العرب ما عدا أهل الحجاز[5]. وهكذا فالكسر ظاهرة تاريخيّة تفوق الفتح امتداداً وسعة، وهو، في الاعتبار النظريّ لبناء الفصحى، وَجْهٌ آخر جائز.

---

(1) أوضح المسالك 1/ 345.

(2) مجاز القرآن 2/ 34.

(3) سورة الأنبياء: آية 3.

(4) كان مَن يفصّل في نسبة لغة الفتح يعزوها إلى أهل الحجاز وقوم من أعجاز هوازن وأزد السراة وبعض هذيل. اللسان (وقى).

(5) كتاب سيبويه 2/ 256.

ومن الأمثلة كذلك، قولهم: مبيوع ومديون ومزيونة... ببناء اسم المفعول من الأجوف على وزن مفعول وتصحيحه من غير إعلال، فإنّنا نعتدّ ذلك خطأً ونصوّبه على مبيع ومدين ومزينة.. وهو في الحقّ التاريخيّ وَجْه تميميّ[1]، ولغة فصيحة ممّا يحتجّ به، وقولٌ ثانٍ لا سبيل إلى دَفْعِهِ في بناء اسم المفعول.

وفي سمات لهجيّة "بدوية" معاصرة اتّجاهات كلاميّة ترفضها الفصحى المختارة عندنا وهي ظواهر تاريخية مذكورة، كانت في الماضي مقبولة، ولكن الازدواجية التاريخية بين فصحى وعامية وما لابَسَها من صور التأثير المتبادل، وعوامل الفَرْز، ومظاهر التصنيف في التمييز بينهما قد انتهى بالعاميّة إلى استقطابها فأصبحت تُصَنَّف في الوجوه المستهجنة والأخطاء الشائعة. ونُطْقُ البدو لفعيل ممّا عَيْنُه حرف حلق كشهيد وشعير وبعير .. بكسر الفاء (شِهيد وشِعير وبِعيد) وَجْهٌ تميميٌّ عتيق[2].

وفي مجال الإِعراب مظنّة الزلل الكبرى تمثّل الوجوهُ المتأديّة من اللهجات عُنْصُرَ تَوْسِعَة إذ تلغي مبدأ دلالة الحركة على معنى نحويّ ذاتيّ مُلْزِم في شَطْرٍ لا يُسْتهان به من ظاهرة الإِعراب.

ومن أمثلة التعدّد على صعيد الإِعراب أنّك تستطيع أن تقول: ذهب أمسٌ بما فيه، ترفع "أمس" بتنوين الضمّ معربة على لغة عقيل[3]، وذهب أمسُ

(1) كتاب سيبويه 2/ 264؛ والمنصف 1/ 283 – 286؛ والخصائص 1/ 260 – 261؛ وشرح الشافية 3/ 149.

(2) كتاب سيبويه 2/ 255.

(3) اللسان (تفسير هذا).

بما فيه، ترفعها بالضمّة ممنوعة من الصرف على لغة قوم من تميم[1]، وذهب أمسِ بما فيه، تَبْنيها على الكسر على لغة أهل الحجاز[2].

وتقول صدقت حذامُ، برفع حذام بالضمّة ممنوعة من الصرف على لغة قوم من تميم[3]، وصدقت حذامِ، ببنائها على الكسر على لغة أهل الحجاز[4].

وتقول: هيهاتِ هيهاتِ، ببنائها على الكسر في لغة أسد وتميم[5]، وهيهاتَ هيهاتَ، ببنائها على الفتح في لغة أهل الحجاز[6].

وتقول: ما هذا بشراً، فَتُعْمِل "ما" عَمَلَ "ليس" على لغة أهل الحجاز[7]، وما هذا بَشَرٌ، فلا تُعْمِلها على لغة تميم[8].

---

(1) كتاب سيبويه 2/ 43؛ والتسهيل، ص 95؛ وشرح الكافية 2/ 117؛ واللسان (أمس) وشرح الشذور، ص98-100؛ وشرح الأشموني 2/ 536؛ والهمع 1/ 209؛ وحاشية الخضري على ابن عقيل 1/ 34.

(2) كتاب سيبويه 2/ 43؛ والمفصّل، ص69؛ والتسهيل، ص95؛ وشرح الكافية 1/ 172، 2/ 117؛ وأوضح المسالك 3/ 155؛ وشرح القطر 1/ 15-17؛ وشرح الشذور، ص89، 98-100؛ وشرح الأشموني 1/ 25؛ والهمع 1/ 208؛ وحاشية الخضري على ابن عقيل 1/ 34؛ والتصريح على التوضيح 1/ 59، 2/ 226.

(3) كتاب سيبويه 2/ 40؛ والمقتضب 3/ 49؛ والمفصّل، ص64؛ وشرح الكافية 1/ 41؛ 2/ 74؛ وأوضح المسالك 3/ 151 – 153؛ والهمع 1/ 29.

(4) كتاب سيبويه 2/ 40؛ والمقتضب 3/ 49؛ والمفصّل، ص64؛ وشرح الكافية 1/ 40، 58، 2/ 74؛ والمغني، ص758.

(5) المفصّل، ص64؛ والتسهيل، ص211؛ والتصريح على التوضيح 2/ 199.

(6) المصادر السابقة في الحاشية (4).

(7) انظر في تحقيق هذه المسألة: ظاهرة الإعراب في اللهجات العربية القديمة، (مجلة الأبحاث)، ص68.

(8) اللسان (بعد).

وتقول: شكراً وعفواً.. بنصب المصدر النائب عن فعله على الشائع المشهور، وشكرٌ وعفوٌ.. برفع المصدر النائب عن فعله على لغة تميم[1].

وتقول: إنّ حُرّاسنا أُسْداً، بنصب اسم إنّ وخبرها على لغة تميم[2]، وتقول: لعلّ الفرج قريب، على الفصحى، ولعلّ الفرجِ قريب، بجرّ الفَرَجِ على لغة عقيل[3]..[*].

وليس استيعاب الأمثلة على هذا العامل من عوامل التعدّد مطلباً في هذا السياق التفسيريّ العامّ، فلاجتزئ بما قدمت تمثيلاً.

ولعلّه يحسن أن نختتم القول في هذا العامل بملاحظتين:

أولاهما: أنّ القدماء أحسّوا بأنّ الوجوه المتأديّة من لغات العرب متنوّعة تنوّعاً يهيّئ لهم اعتذاراً حاضراً عن كُلّ ما يظهر أنّه مخالفة عن الوجه الفصيح، وهذا المعنى مستفاد من قول أبان اللاحقي يهجو أبا البصير[4]:

يَكْسِرُ الشعرَ وإنْ عائبْتَهُ   في مجال، قال: هذا في اللغة

وثانيتهما: أنك تكاد تجد في تعدّد اللهجات وجهاً لتجويز معظم المخالفات في كلام المحدثين حتى كلام الأرمن المحدثين بالعربية، وهو قائم على

---

(1) اللسان (بعد).

(2) شرح بن عقيل 1/ 279 (الحاشية).

(3) المغني، ص166، 167؛ وأوضح المسالك 2/ 118؛ وشرح القطر 2/ 73؛ وشرح ابن عقيل 2/ 4، 5؛ وشرح الأشموني 2/ 284؛ والهمع 2/ 33.

(*) استقصى كاتب هذه السطور السمات الإعرابية الخاصة المنسوبة في لهجات الفصحى في بحثه (ظاهرة الإعراب في اللهجات العربية القديمة) بمجلة الأبحاث (الجامعة الأميركية في بيروت)، السنة 24، الأجزاء 1-4، 1971، ص55-85.

(4) الأغاني (دار الثقافة) 23/ 24.

مخالفة فاقعة في أحكام الجنس، تجد له فيما سُمِع عن العرب مسوّغاً وعذراً. فقد حكى ابن هشام[1] عن بعض العرب أنّهم يقولون: قال فلانة، بتذكير الفعل مع فاعله المؤنّث الحقيقيّ.

وهذا العامل الذي أسلفت عامل مكانيّ في المقام الأوّل: إذ هو يرتدّ إلى أن العربية استوعبت نظماً لغوية (لهجات) متغايرة سادت في بيئات مكانية متعدّدة.

ولكنّ بناء العربيّة قام على اعتبار آخر زمانيّ. فالنصوص التي خُرِّجَتْ باستقرائها قواعد العربيّة تستغرق ثلاثة قرون ونيّفاً، فيما ذكرنا قبلاً، وتلك فترة طويلة في حياةِ لغةٍ تُتَنَاقل شفاهاً. ويستقيم لنا أن نفترض أنّها اتّسعت لمراحِلَ من التطوّر جَرَتْ على الظواهر النحوية في العربيّة. وقد أسْلَم تحكيمُ هذا الاعتبار الزمانيّ إلى تسجيل وجهين للظاهرة الواحدة، وَجْهٍ يمثّل الطور السابق وآخر يمثّل الطور اللاحق[2]. وهذه الوجوه المترتبة على الأطوار المتعاقبة في حدود ذلك الإطار وجوه عربيّة لا سبيل إلى ردّها، وهي عامل رئيس من عوامل التشعيب في قواعد العربيّة.

وسجّل النحويّون، على هذا الصعيد، ظاهرة الحذف والإيصال، إذ لاحظوا أنّ الفعل اللازم يتعدّى بالحرف وأنّ الحرف قد يحذف أحياناً فينتصب المجرور على نزع الجارّ (الخافض)، وهي مرحلة بين اللزوم والتعدّي، فإنّه لم يكن الفعل يلبث أن ينتقل إلى التعدّي ولم يكن الاسم المنتصب بنزع الخافض يلبث أن يصبح مفعولاً به صريحاً.

---

(1) أوضح المسالك 1/ 356.

(2) عرض كاتب هذه السطور لصور من التشعب الناجم عن تعدّد الأطوار في بحثه (في التطور النحوي وموقف النحويين منه) بمجلة كلية الآداب، الجامعة الأردنية، المجلد الثالث، العدد الثاني، آب 1972.

ومن أمثلة هذه الظاهرة: شكر ونصح.. فقد كان الغالب عليهما في طورهما الأوّل، على ما لاحظوا، أن يكونا لازمين يتعدّيان بالحرف.. فلا نكاد نقول إلاّ: شكرت له، ونصحت له.. وفي القرآن: ﴿أَنِ اشْكُرْ لِلَّهِ﴾ (1) و ﴿أَنِ اشْكُرْ لِي﴾ (2) و﴿وَنَصَحْتُ لَكُمْ﴾ (3).

ولكنّ هذين الفعلين شهدا انتقالاً إلى التعدّي في بدايات من إسقاط الحرف معهما فأصبحنا نجد على قلّة مِثْلَ:

سأشكر عَمْراً إن تراخت منيّتي   أياديَ لم تُمْنَنْ وإن هي جَلَّتِ

وتَعَاصَرَ الطَّوْران، وتمخّض عنهما وجهان في استعمال ذَيْنِكَ الفعلين وأضرابهما(4).

ولاحظوا أيضاً أنّ الفعل ينتقل من التعدّي إلى اللزوم. وأنت إذا أردت أن تقتصر من الفعل على الدلالة على الحدث لم تَعْبَأْ أن تذكر له مفعولاً. فأنت تقول مثلاً: أخي يدرّس الفلسفة، أو: أخي يتعلّم الطبّ، وتقول في سياق آخر: أخي يُدَرِّس ويتعلّم (من غير أن تذكر المفعول) لأنّ قَصْدَكَ إلى تسجيل الأحداث المستفادة من الأفعال.. حَسْبُ.

لقد انتهت مثل هذه الاتجاهات في استعمال الأفعال إلى الازدواج في

(1) سور لقمان: آية 12.

(2) سورة لقمان: آية 14.

(3) سورة الأعراف: آية 79.

(4) ينعكس طورا اللزوم والتعدي اللذان عرضا لشكر في القرآن وفقاً للتقدير المتقدم في نسبة الشيوع وفي تعاصر الوجهين، إذ نجده مستعملاً في القرآن لازماً 37 مرة ولازماً يتعدّى باللام 8 مرات ومتعدّياً 3 مرات.

استعمال بعض الأفعال لازمة ومتعدّية. وصرنا نجد من أمثلة ذلك: وقف[1]، وجاء[2]... إلخ.

ولاحظوا أنّ المصدر يتطوّر (يُنْقَل) إلى العَلَمِيّة. وهو أمر ما نزال نشهده في حياتنا يتمثّل في تسمية الناس لأبنائهم وبناتهم. ومن أمثلته: نجاح وتوفيق وفَهْم واعتدال، كما لاحظوا أنّ الصفات (أسماء الفاعلين والصفات المشبّهة بها وأسماء المفعولين وصيغ المبالغة وأسماء التفصيل) تُطَوَّر (تُنْقَل) إلى العَلَمِيّة، أيضاً، وهو أمر قائم في حياتنا، كذلك. ومن أمثلته: صالح وخالد وحسن ومحمود ومنصور ونصّار وأشعث[3].

فإذا وردت علينا بعد ذلك هذه الجملة: جاء عليّ أشعث، كانت جملة محتَمِلةً بالضرورة، فـ (جاء) فيها يحتمل أن يكون لازماً على مثل معنى (حضر) و(أشعث) يحتمل أن يكون صفة على الأصل... فينتصب (أشعث) على الحال. وعلى هذا الوجه تكون جملة:

جاء عليٌّ أشعثَ.

---

(1) في نصوص العربية:

وقفنا فقلنا: إيه عن أم سالم — وما بال تكليم الديار البلاقع

(حيث وقف لازم)

وقفتُ على ربع لميّة ناقتي — فما زلت أبكي عنده وأخاطبه

(حيث وقف متعدّ)

(2) في القرآن: ﴿وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى﴾ (سورة يس: آية 20)، ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ (سورة النصر: آية1)، بعض ما استعمل فيه (جاء) لازماً، وفيه: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا﴾ (سورة الأنعام: آية 61)، ﴿جَاءَهُمْ بَأْسُنَا﴾ (سورة الأنعام: آية 43)، بعض ما استعمل فيه (جاء) متعدّياً.

(3) انظر: المفصل، ص5؛ وأوضح المسالك 1/ 88.

مثل جملة: عاش عليٌّ بطلاً.

وجملة: نام الطفل باكياً.

وجملة: وصل المسافر أغبر.

ولكن (جاء) يحتمل كذلك أن يكون متعدّياً على مثل معنى (لقي).. و(أشعث) يحتمل أن يكون علماً منقولاً عن صفة.. فينتصب على المفعول به لـ (جاء) وعلى هذا الوجه الثاني تكون:

جاء عليٌّ أشعث.

مثل: زار عليٌّ أحمد.

و: فاق عليٌّ أسعد.

وتسجّل كتب النحويين من مظاهر التطوّر كذلك انتقال الجارّ والمجرور إلى أنْ يكونا اسمَ فِعْل[1]. وتصبح (عليك)، مثلاً، تُسْتَعْمَل، على ما يألف أبناء اللغة، على وجهين هكذا: السلام عليك.

عليكِ سلامُ اللّه أمّا قلوبنا فمرضى وأمّا وُدُّنا فصحيح

... إلخ جارّاً ومجروراً في جملة اسمية، أو فعلية، وعليك نفسَك.. اسمَ فعلِ أمرٍ على معنى الْزَمْ.

وقديماً ورد على النحويين قول الأعشى:

تقول بِنْتي إذا قَرَّبْت مرتحلا يا ربّ جنّب أبي الأوصاب والوجعا

عليك مثل الذي صلّيت فاغتمضي نوماً فإنّ لجنب المرء مضطجعا

---

(1) أوضح المسالك 3/ 118؛ والتوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل 2/ 248.

فاختلفوا في إعراب ما بعد (عليك) على مذهبين: مذهبِ الرفع، فتكون (مثل) مبتدأ و(عليك) خبره (أو متعلّق خبره) مقدّماً.. ومذهبِ النصب، فتكون (مثل) مفعولاً و(عليك) اسم فعل أمر، فكأنّه على الأوّل يَرُدُّ لها دُعاءً بِدُعاء، وكأنّه على الثاني يطلب إليها أن تلزم مِثْلَ الذي دَعَتْ له به[1].

والتفت النحويّون، على هذا الصعيد أيضاً، إلى ظاهرة التسمية بجمع المؤنث السالم؛ أي نقل جمع مؤنث سالم من الجَمْعِيَّة، إلى العَلَمِيَّة، كما في (نعمات) ممّا يُسَمَّى به هذه الأيّام. لقد أصبح جَمْعُ نِعْمَة دالاً على عَلَم مفرد مؤنّث.. فإذا قلت بعد ذلك: هل كَتَبْتَ إلى نعمات؟ وجدت النحويين يذهبون في إعراب (نعمات) مذاهب ثلاثة، فمنهم من ينظر إليها بحسب الأصل فيعربها إعراب جمع المؤنث السالم؛ يجرّها بتنوين الكسر، وإذن تكون، هل كتبت إلى نعماتٍ؟ ومنهم من ينظر إليها بحسب الحال الحاضرة التي آلت إليها وهو أنّها عَلَمٌ على مؤنث، وإذن تُمْنع من الصرف وتجرّ بفتحة، وإذن تكون: هل كتبت إلى نعماتَ؟ ومنهم من ينظر إليها بَيْنَ بَيْنَ فيعطيها من الطور الأول، طور الجمع السالم، بَعْضَ حكمه، فيجرّها بالكسر، ويعطيها مِنْ طَوْر الممنوع من الصرف بعض حكمه، فيمنعها التنوين، وإذن يجرّها بكسرة واحدة[2] وإذن تكون: هل كتبت إلى نعماتِ؟ وهي وجوه ثلاثة أو قَوَلان ثلاثي مردُّه إلى هذه الأطوار التي كانت تجري على هذه المواضع.

(1) مجاز القرآن 1/ 62.

(2) كتاب سيبويه 2/ 18؛ والمقتضب 3/ 333 و4/ 38؛ وأوضح المسالك 1/ 50، 52 (الحاشية).

ويصحّ أن نضيف إلى العاملين المتقدّمين عاملاً ثالثاً، وهو عامل منهجيّ ترتّب على اختلاف طرائق النظر التي اصطنعها النحويّون.. فقد كانت المادّة اللغويّة التي وردت عليهم أو وردوا عليها واحدة أو تكاد.. ولكن استقراءهم إيّاها في سبيل من رصد الظواهر المطّردة فيها واستخراج الأحكام (القواعد) التي تجري عليها كان يتفاوت وخاصّة في مجال تفسير تلك الظواهر والبحث عن عواملها وعللها.

وردت عليهم، مثلاً، جملة (ليس) في تراكيب كهذه:

ليسوا سواء[1]..

لست مرسلاً[2]..

ولا تَقْفُ ما ليس لك به علم[3]..

فلاحظوا أنّ (ليس) تدخل على الجملة الاسميّة فتنفي إسناد الخبر إلى المبتدأ وترفع الاسم وتنصب الخبر.

فلما ورد عليهم قول العرب: ليس خَلَقَ اللهُ مِثْلَه، اختلفوا في تفسيرها، فوقف قوم عند ظاهر التركيب فرأوا أنّ (ليس) هنا تستعمل استعمال (ما) وتدخل على الفعل فجعلوا (ليس) أداة نفي وحسب، ورأوا أنّها لا تعمل في مثل هذا التركيب عملاً إعرابيّاً. وتجاوز آخرون، وعلى رأسهم سيبويه، هذا الظاهر القليل المغاير للظاهرة الغالبة فتأوّلوه إليها متمسكين بأنّ (ليس) في هذه

(1) سورة آل عمران: الآية 113.

(2) سورة الرعد: الآية 43.

(3) سورة الإسراء : الآية 36.

الجملة جارية على نسقها المعتاد وأنّها داخلة علـى جملـة اسمية وأنّـها عاملـة، وقدّروا لذلك أنّ اسمها ضمير شأن محذوف وأنّ الجملة الفعلية بعده خبره[1].

ووردت عليهم (حتّى) واستعمالاتها، ووجدوا أنّ (حتـى) تدخـل علـى الاسم فتجرّه في مثل: سلام هي حتّى مطلـع الفجـر[2]. وبـدا لهـم مـن وجـوه أخرى أنّ هناك حروفاً مختصّة، بعضها يختصّ بالدخول على الأسماء كحـروف الجرّ وبعضها يختصّ بالدخول على الأفعال كحروف الجـزم، فوصلـوا مـا بـين الاختصاص والعمل (عمل حروف الجرّ الجرَّ في الاسم، وعمل حـروف الجَـزْمِ الجَزْمَ في الفعل)، وجعلوا ذلك أصلاً ومقياساً.

فلما ورد عليهم مثل هــذه الجملـة: انتظرنـي حتـى تطلـع الشـمس، ووجدوا (حتّى) تدخل في الظاهر على فِعْل.. اختلفوا، فوقف الكوفيّون عند ظاهر الـتركيب وذهبـوا إلى أنّ الفعـل منصـوب بحتّـى، وانضـافت (حتّـى) عندهم إلى حروف النصب. أما البصريّون فعمـدوا إلى تـأويل هـذه الجملـة وفقاً لمبدأ الاختصاص والعمل، فرأوا أنّ الفعل بعد (حتّى) منصوب بـ (أنْ) مضمرة، تكون هي والفعل مؤوّلة بمصدر (طلوع) ويكون المصدر في محلّ جرّ بـ (حتّى)، وهكذا تطّرد القاعدة في (حتّى)، وتبقى (حتّى) وفق مـا رأوا لهـا مختصّةً[3].

ومن التكرير ولكنّه من التذكرة أيضاً أن يقال إنّه يصبح لدينا، وقد تلقّينا النحو العربيّ بمناهجه التي رسمها له البصريون والكوفيّـون، أقـوال متعـددة في الموضع الواحد.. فترانا نختلف في إعراب مثل: انتظرني حتى ينتهي الاجتمـاع..

---

(1) كتاب سيبويه (هارون) 1/ 70.

(2) سورة القدر: الآية 5.

(3) انظر في هذه المسألة: الإنصاف 2/ 314.

بين قائلٍ: إن (ينتهي) منصوب بحتّى (ونحن نتمسّك في الإعراب بذكر العامل وهو توجيهٌ من نظرية النحو قديمٌ) وقائلٍ إنّه ينتصب بـ (أنْ) مضمرة بعد (حتّى). وليس الخلاف، على ما نرى، متعلّقاً بالظاهرة، ظاهرة انتصاب الفعل في ذاتها، ولكنّه متعلّق بتفسير الظاهرة أو بتقدير عامل النصب على التحديد.

ثم إنّه لّما استوت صورة العربيّة لدى النحويّين في ملامح معيّنة جعلوا هذه الملامح مُحْتَكَماً.

استوى لهم مثلاً أنّ المصدر قد يُبَيِّنُ نَوْعَ فِعْلٍ آخر غَيْرِ فِعْلِه إذا كان من دائرة دلاليّة واحدة، فجعلوا (القهقرى) في: رجع القهقرى (وهي الرجوع إلى الخلف) نائباً عن المفعول المطلق[1] لأنها نظير: رجع رجوعاً إلى الخلف.

واستوى لهم كذلك أنّ المصدر ينتصب نائباً عن فعله في مواضع مثل: شكراً وعفواً وحمداً...

واستوى لهم أن المصدر قد يقوم مقام المشتق إذ يقع مواقِعَ مُتَعارَفاً أنّها للمشتقّ كموقع النعت والحال في مثل: هو قاض عدل (حيث يقع المصدر صفة) و: عاش عدلاً (حيث يقع المصدر حالاً)...

فلمّا وردت على النحويين بعد ذلك جملة مثل: جاء ركضاً، اختلفوا فيها على ثلاثة أوجه اعتماداً على الملاحِظِ الثلاثة المتقدّمة. فجعل المبرّد (ركضاً) نائباً عن المفعول المطلق، إذ رأى أنّها دالّة على نوع المجيء، وذهب الأخفش إلى أنّها مصدر نائب عن فعله، مفعول مطلق على تقدير جاء يركض ركضاً، وذهب سيبويه إلى أنّها (حال) مستأنساً بإمكان قيام المصدر مقام المشتق فكأنّها: جاء راكضاً..

---

(1) ومثلها "مرحاً" في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحاً﴾ (الإسراء: الآية 37).

واستوى لهم، كذلك، أنّ (الواو) تأتي حرف عطف في مثل: اقتتل العرب واليهود، وتأتي دالّة على المعيّة في مثل: ابتدأ العبور وزوالَ الشمس، وتأتي استئنافية في مثل: ينوي أحدنا أن يقول شيئاً، وينساه. فلمّا وردت عليهم تلك العبارة: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، وجدوا (الواو) مرشّحة للمعاني الثلاثة المتقدّمة تحتملها العبارة، وتفيد بها دلالات ثلاثاً متمايزة، إذ وجدوا (الواو) تحتمل العطف فتكون الجملة: لا تأكلْ السمك وتشربْ اللبن... بجزم تشرب، فيقع النهي على الأمرين: الأكل والشرب، بالتنصيص على كل منهما، وتحتمل المعيّة فتكون الجملة: لا تأكل السمك وتشربَ اللبن.. بنصب تشرب فيقع النهي على الأمرين مجتمعين فقط مع إجازة كل منهما منفرداً.. وتحتمل الاستئناف فتكون الجملة: لا تأكل السمك، وتشربُ اللبن.. برفع تشرب فيقع النهي على الأكل، ولكن يباح الشرب.

وينجم التعدُّد في وجوه العربيّة عن عامل آخر لا تنفرد به العربيّة[1]، إذ هو عامل مشترك قائم في اللغات جميعاً[2]، ومردّه إلى النواميس الفاعلة في تشكيل النظام اللغويّ برّمته. ومن الحقّ أنّ هذه النواميس وما يكتنفها من متغيّرات وملابسات تتحرّى اجتناب اللَّبْس، ولكنها، فيما يكشف النظر في النظم اللغويّة السائدة، مضطرّة إلى الوقوع فيه، عند مواطن غير قليلة.

فإذا تناولنا مستوى الصرف في اللغة العربية وجدنا أنّ العربيّة، مثلاً، تبني اسم الفاعل من الثلاثيّ على وزن فاعل، وهو "مثال مشترك" بين أفعال كثيرة.

---

(1) انظر مثلاً: أبحاث في اللغة العربية، ص122.

(2) انظر في أمثلة ذلك في الإنجليزية كتابي تشومسكي: "البنى التركيبية Syntactic Structures" و"وجوه نظرية النحو Aspects of the Theory of Syntax".

ولكن حين تصاغ أسماء الفاعلين وفقاً له يحدث تمايُز لفظيّ ينفي اللَّبْس. وذلك واضح في مثل: ناصر، وشامل، وقارئ، وجامح.. إلخ. فإذا كانت عين الفعل همزة كانت عين اسم الفاعل منه همزة (دأب: دائب)، وإذا كان الفعل الثلاثيّ أجوف جعلت عينه همزة (باع: بائع).

ويتّفق أن تتوارد أفعال ثلاثيّة تشترك في الفاء (الأصل الأول) واللام (الأصل الثالث) وتكون العين (الأصل الثاني) في بعضها حرف علّة وفي بعضها الآخر همزة.. ومن أمثلة الطائفة الأولى: سال وزار وثار. ومن أمثلة الطائفة الثانية: سأل وزأر وثأر. وإذا كانت هذه أفعالاً متمايزة في معظم وجوهها، عند صياغة المضارع والأمر واسم المفعول واسم المكان.. إلخ، فإنّها عند صياغة اسم الفاعل منها تنتهي إلى صيغ ذات ظاهر واحد، فاسم الفاعل من (سال) ومن (سأل): سائل، واسم الفاعل من (زار) ومن (زأر): زائر، واسم الفاعل من (ثار) ومن (ثأر): ثائر.

وإذن تصبح لدينا صيغ صرفيّة لها معنى صرفيّ متعيّن (اسم الفاعل، كما في هذا المثال) ولكنّ أصولها الثلاثية مزدوجة (سال، سأل..) وهو ازدواج يترتب عليه ازدواج دلاليّ (بين سائل من السيلان وسائل من السؤال..) كان ينبغي أن يتفرّد وأن يتمايز في مادّة الصيغة (بتغاير حروفها مثلاً) ولكن نظام الصرف في اللغة لم يستطع أن يتجاوز هذا الاشتباه الناجم عن تطابق صيغتين متغايرتين على ظاهر شكليّ واحد متماثل.

وتعبّر اللغة عن كلّ معنى صرفيّ بصيغة أو صيغ خاصّة، فلاسم الفاعل صيغ، ولاسم المفعول صيغ، وللمصدر صيغ، وللجمع صيغ، وهكذا.. وتستوي هذه الصيغ بفروق مقرّرة بينها في معظم الأمر.. ويكون الخلط بينها على وجه الخطأ مفسداً للمعنى محوّلاً له عن جهته.

فاسم الفاعل من كَذَّب في قياس الصرف مكذِّب بالكسر، أمّا اسم المفعول منه، فهو مكذَّب بالفتح.. وقد أدّى الخلط بينهما في الآية: ﴿فَوَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾ (الطور:11) بجعل الكسر فتحاً إلى قلب للمعنى صارخ مرفوض[1].

ولكن إذا أردنا أن نصوغ اسم الفاعل من مزيد مضعّف: احتلّ، واستلّ، قلنا: محتلّ ومستلّ والأصل في ذلك مُحْتَلِل ومُسْتَلِل، وإذا أردنا أن نصوغ اسم المفعول منهما قلنا: محتلّ ومستلّ، والأصل في ذلك: مُحْتَلَل ومُسْتَلَل. ولكن العربيّة تجري على التخلّص من حركة الصوت الأوّل من الصحيحين في هذه الحال وتدغم أحدهما في الآخر[2]، وهكذا تنتهي صيغة اسم الفاعل واسم المفعول إلى وضع يتطابق في الظاهر. فإذا قلت: اسألوا المحتل رأيه.. لم يُمْكِن، حتى مع توافُر سياق جُمْلِيّ، تقديرُ المراد: أسْمُ الفاعل (من احتلّ) هو أم اسمُ المفعول؟

ويحدث، على صعيد صرفيّ آخر، أن تكون صيغة المصدر من الثلاثيّ (أو مصدر الثلاثيّ!) على فُعول (قُعود وجُلوس وخُروج) وأن تكون صيغة الجمع على فعول كذلك (سيوف وضروس وأمور).

---

(1) في الكشكول (2/ 340) للعاملي أن الرشيد غضب على ثمامة بن أشرس، وكان فاضلاً، فسلمه إلى خادم يقال له ياسر، وكان الخادم يتفقّده ويحسن إليه، فسمعه ثمامة يوماً يقرأ (ويل يومئذ للمكذبين) بفتح الذال، فقال له ثمامة: ويحك! إن المكذَّبين هم الأنبياء. فقال الخادم: كان يقال إنك زنديق، وما كنت أصدّق، أتشتم الأنبياء يا ثمامة؟ فتركه وهجره. فلما رضي عنه الرشيد وردّه إلى مجلسه سأله يوماً في أثناء محادثته: ما أشد الأشياء؟ فقال: عالم يجري عليه حكم جاهل.

(2) انظر: أبحاث في اللغة العربية، ص12؛ وباب الإدغام من كتب الصرف.

ويساعد الافتراق في حروف المبنى كما تساعد القرائن الدلاليّة على التفريق بين أمثلة هذه الصيغة الواحدة (فعول) غالباً.. ولكنْ يَعْرِض في اللغة أن تجيء صيغة المصدر وصيغة الجمع متطابقتين وزناً وحروف بناء، في مثل: ظهور (مصدر ظَهَر وجَمْع ظَهْر) وصدور (مصدر صَدَرَ وجمع صَدْر)... ويفضي بنا مثل هذا التطابق إلى مظنّة لبس.

وفي إطلاق الألفاظ على مدلولاتها وهو باب مركّب تلعب فيه المتغيّرات الاجتماعية والنفسيّة والثقافيّة دوراً واسعاً، تفرز الأوضاع اللغوية مواضع لَبْس مُحْتَمَلة.

ولعلّ مثلاً تاريخياً يكفي في البيان عن هذه المسألة. لعلّ رعاية الاعتبار النفسيّ هي التي جعلت العرب يطلقون على اللّديغ[1] اسم السليم[2]. وللسليم في اللغة معناه المتعارف في إفادة الاتّصاف بالسلامة الواقعيّة.

ومن القرآن: ﴿ يَوْمَ لا يَنْفَعُ مَالٌ وَلا بَنُونَ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾[3]. وهو مقابل (المريض أو الذي فيه مرض)[4] في النصّ القرآني. ونقول في العربيّة على المعنى المُعَبَّر عنه بتلك اللفظة تفاؤلاً: لا تَسْقِ السليم ماء.. ولكن نستطيع أن نقول فيها بالنظر إلى المعنى الأوّل: السليم لا يحسّ بالعطش

(1) هو من باب فعيل الذي بمعنى مفعول (ملدوغ) وهو مَن لدغته الأفعى.. وتلك تجربة خطيرة أو مميتة.

(2) في أساس البلاغة (سلم): "... وبات بليلة سليم وهو اللديغ".

(3) سورة الشعراء: الآيتان 88- 89.

(4) انظر مثلاً: سورة الشعراء: الآية 80؛ وسورة البقرة: الآية 10؛ وسورة المائدة: الآية 52؛ وسورة الأنفال: الآية 49؛ وسورة التوبة: الآية 125؛ وسورة الحج: الآية 53؛ وسورة النور: الآية 50؛ وسورة الأحزاب: الآيات 12، 22، 60؛ وسورة محمد: الآية 29؛ وسورة المدثر: الآية 31.

بالعطش الشديد المتواصل، ونستطيع أن نقول بالنظر إلى المعنى الثاني: السليم يحسّ بالعطش الشديد المتواصل. وقد يظهر أن الأمر من قبيل المعاياة، ولكنّه مما تفضي إليه النواميس العاملة في تركيب اللغة بالضرورة القائمة فعلاً.

وإذا سَلِمَتْ صيغة الكلمة المفردة من عوامل اللَّبْس المتقدّمة فإنّ احتمالات قواعد التركيب قد تفضي بها إلى ذلك.

ومن أمثلة هذه المسألة أنّ كلمة (يوم).. كلمة متعيّنة الصيغة متعيّنة المعنى الدلالي.. وهي تستعمل في كثير من التراكيب فيتعيّن لها معناها النحوّي كذلك من غير لَبْس. فإذا قلت: أنتظر يوم العيد، كانت (يوم) مفعولاً به لـ (أنتظرَ) مثلها في ذلك مثل المفعول به في: أنْتَظِر أخي، وأنتظر النتيجة. وإذا قلت: التقينا يوم الجمعة، كانت (يوم) ظرفاً (مفعولاً فيه الفعل التقى) مثلها في ذلك مثل الظرف في: وقعت المعركة يوم الجمعة، تعطّل المؤسسات أعمالها يوم الجمعة...

ولكن قد نتّسع في استعمال الفعل على وجهين: وجهِ التعدّي مع اقتضاء المفعول، ووَجْهِ الاقتصار منه على إفادة الحَدَث، فإذا قلت: أُحِبُّ يوم يتحرّر الوطن، صلحت (يوم) لِمَعْنَيَيْنِ نَحْوِيَّيْن هما المفعول به والمفعول فيه، وصلحت جواباً عن سؤالين: أوّلهما: ماذا تحبّ؟ وثانيهما: متى تحبّ؟ ويكون المعنى الأوّل على نسق: أحبّ قهوة أمّي، وأحبّ الالتزام، وأحبّ وطني. ويكون المعنى الثاني على أنّه جمّد ممارسة الحاجات الفردية إلى حين يتهيّأ لها أن تُمارَسَ من بداية كليّة صحيحة كريمة، ويكون شأن (يوم) في تلك الجملة شأنها في: أرقص يوم يتحرّر الوطن، أغنّي يوم يتحرّر الوطن، وتكون (أُحِبُّ) في تلك الجملة مثل: أنْفَعِل حين أستثار، وأبتسم حين تعترضني عقبة، وأنقطع للدرس والنظر يوم العطلة، فِعْلاً مقتصراً دالاً على الحدث وحده، والاسمُ الدالُّ على الزمان بَعْدَه ظَرْفٌ.

وتتألف عناصر الجملة في اللغة العربيّة على صور مقرّرة. ويكون من هذه الصور أن يأتي الفعل فالفاعل فالمفعول تُعقّبها حال.. في مثل: صافَحْتُ أمّي جالسةً، وصافَحْتُ أمّي واقفاً، ويكون منها أيضاً: قابَلْتُهُ وحيداً. وفي هذه الجملة لَبْس واضح ناجم عن أنّ (وحيداً) تصلح لأن تكون حالاً من ضمير الفاعل (التاء) ومن ضمير المفعول (الهاء)، ولا نستطيع بسياق الجملة اللفظيّ وحده أن نعرف أيّ المعنيين يراد: قابلته وأنا وحيد أم قابلته وهو وحيد.

ويأتي الفعلُ المضارع المُسْنَد إلى المخاطَب المفرد والفعلُ المضارع المسند إلى الغائبة المفردة على صيغة واحدة. ويتبيّن وَجْهُ الإسناد في الغالب كما في: تدرّسُ فاطمةُ الفلك. لماذا لا تدرّسُ مادّة تخصّصك؟ ولكن يحدث أن لا يُتَبَيَّن وَجْهُ ذلك كما في: ماذا تُدرّس فاطمة؟ بالوقفِ على فاطمة وانتفاءِ العلامة المميّزة للفاعلية أو المفعوليّة عنها (إذ يمكن أن تكون فاطمة فاعلاً لـ (تدرّس) ويمكن أن تكون مفعولاً والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت). وفي: قابلت اليوم سيّدةً تُدَرِّسُ ابنتَها، إذ يحتمل أنّها تدرّس ابنتها، وأنّك تدرّس ابنتها، وهما معنيان مختلفان.

وقد ينتهي توافُقُ عناصر التركيب على نحو معيّن إلى اللَّبْس في حال النطق، فمثلاً: إذا سمعت هذه العبارة:

سل ما تريد أن تسأل عن أعمال المؤتمر.

سلمى تريد أن تسأل عن أعمال المؤتمر.

وجدتها تحتمل معنيين. الطلب إلى المخاطب أن يسأل، والإخبار أنّ سَلْمى تريد السؤال.

وقد ينتهي هذا التوافُق إلى اللَّبْس في مواقف الكتابة، واقرأ هذه العبارة: القصص المسليّة للسيّدات، تجِدُها تحتمل أنت كون على هذا النحو:

القصص / المسلّية		للسيّدات	
مبتدأ	خبر	متعلّقان بالخبر	

تريد بذلك أنّ القصص لا أعمال التطريز ولا الأفلام هي المسلّية للسيّدات.. ويكون الجار والمجرور (للسيّدات) متعلّقين باسم الفاعل (المسلّية)، وتحتمل أن تكون على هذا النحو:

القصص	المسلّية/	للسيّدات
مبتدأ	نعت	خبر (أو متعلّقان بخبر محذوف)

تريد بذلك أنّ القصص المسلّية للسيّدات لا للرجال ولا للصغار... وتكون القصص بذلك مبتدأ والمسلّية نعتاً له والجارّ والمجرور خبراً أو متعلّقين بالخبر.

وتحتمل أن تكون على هذا النحو:

القصص	المسلية	للسيدات
مبتدأ	نعت	متعلّقان بالنعت

تريد بذلك أنّ العبارة ناقصة، وأنّ الخَبَر لّما يَرِدْ، وأنّ القصص التي تسلّي السيّدات معارة، أو هي القصص الاجتماعيّة... إلخ.

وعوامل هذه الاحتمالات كامنة في نحو اللغة وقواعده كما يتبيّن بالنظر القريب.

وغاية القول، هنا، أنّ التعدّد في وجوه العربيّة يَرْتَدّ إلى عوامل: تاريخيّة خاصّة، ولغويّة عامّة. وتتخذ العوامل التاريخيّة الخاصّة أبعاداً ثلاثة: بُعْداً مكانيّاً يتمثّل في أنّ بناء العربيّة قد أقيم على لهجات متعدّدة، وبعداً زمانيّاً يتبدّى في أنّ

النحويّين اتّسعوا في استقراء العربيّة على مدى ثلاثة قرون ونيّف من حياتها، وبعداً منهجيّاً أقامه اختلاف طرائق النظر النحويّ وغلبة الجزئية والموضعيّة عليها[1]. وينضاف إلى هذه العوامل عامل لغويّ عام تقتضيه النواميس الذاتيّة والخارجيّة الفاعلة في صياغة البناء اللغوي بمستوياته المتكاملة المختلفة: الصوتية والكتابية والصرفيّة والنحوية والدلالية، وهي نواميس تفضي بالضرورة إلى مواضع لبس تعرض في نقاط معيّنة على كل مستوى، حيث لا تملك نزعةُ "التميّز والتفرّد" في قواعد هذه المستويات تلافيَ ذلك في الأمثلة اللامتناهيةِ الممكنِ بناؤها.

(1) خير ما يمثل هذه القضيّة كلمة تؤثر عن أبي منصور محمد بن الجبان، من أصحاب أبي علي الفارسيّ، هي: "قياسات النحو تتوقف ولا تطّرد، كقميص له جربّانات فصاحبه يخرج رأسه كلّ ساعة من جربّان (ة)" بغية الوعاة، ص79. والجربّان: جيب القميص (اللسان: جرب).

مَثَلٌ من الصرف

وهكذا أصبحت العربيّة في بنائها الذي أقامه النحويّون واللغويّون أكبر مما يتقوّم منه نظام لغويّ واحد....

وإذا اتخذنا مستوى الصرف، وقد دخلته عوامل التشعّب المتأدّية من الوجوه المتقدّمة، وجدنا أنّه كان يتاح لكلمات وردت كُلّ منها على وَجْهَي ضبط أو ثلاثة أن تحيا بأكثر من وجه على مستوى الاستعمال الفصيح، ولكن هذا الاستعمال بطبيعته لا يحتمل إلاّ وجهاً واحداً في ضبط الكلمة الواحدة للمعنى الصرفي الواحد. ومن هنا أصبح التعدّد في وجوه ضبط هذه الكلمات أمراً محيّراً. وصار أبناء اللغة ولا يزالون يختلفون فيها، فإذا رجعوا إلى مصادر اللغة وجدوها تحكي الوجهين أو الوجوه.

ومن أمثلة هذه المسألة في ثنائية الضبط بين فتح وكسر:

الدلالة، فإن أبناء اللغة يختلفون في حركة الدال منها بين فتحة وكسرة، وهما لغتان[1].

الوزارة، فإنّهم يتوقّفون في ضبطها بين فتح الواو وكسرها، وهُما، فيما رُوِي، لغتان[2].

ومن أمثلتها في ثنائية الضبط بين فتح وضمّ:

ذال جؤذر، إذ يتعثّر أبناء اللغة فيها بين فتح وضمّ، وهما لغتان[3].

---

(1) ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص43.

(2) المصدر السابق، ص443.

(3) المصدر نفسه، ص451.

وهذا شأن سين (سكارى)[1] وطاء (طلاوة)[2] وقاف (قطامي)[3] ودال (مأدبة)[4].

ومن أمثلتها في ثنائية الضبط بين فتح وسكون:

نون منعة، إذ يترجّحون فيها بين هذين الوجهين، وهما لغتان[5].

ومن أمثلتها في ثنائية الضبط بين كسر وضمّ:

هاء هيام، إذ يختلفون في ضبطها بين الكسر والضمّ، وهما لغتان[6].

وكذلك سين (سوار)[7] ونون (نسوة)[8].

ومن أمثلتها في ثنائية الضبط بين الضمّ والسكون، لام (ثلث)، إذ يراوحون فيها بين الضمّ والسكون، وهما لغتان[9]، ومثلها في ذلك جيم (عجز)[10].

وممّا جاء ضبطه على ثلاثة وجوه، وهو موضع مشتبه على أبناء اللغة حين يصطنعون الفصحى: جذوة، فقد جاءت جيمها بالفتح والضمّ والكسر[11]، ومثلها صفوة[12] وملاوة[13]...

---

(1) أدب الكاتب، ص456

(2) المصدر السابق، ص443

(3) المصدر نفسه، ص439

(4) المصدر نفسه، ص450

(5) المصدر نفسه، ص436

(6) المصدر نفسه، ص438

(7) المصدر نفسه، ص438

(8) المصدر نفسه، ص434.

(9) المصدر نفسه، ص431

(10) المصدر نفسه، ص464

(11) المصدر نفسه، ص462

(12)المصدر نفسه، ص462

(13)المصدر نفسه، ص463

وحين تحكي المصادر هذه الوجوه تشير إلى واحد منها مقدّم أو مختار أو أقوى في القياس. وكان يحدث أيضاً أنّ هذا الوجه أو غيره يكتب له رواج أوسع. ويترتّب على ذلك، فيما نشهد، أنّ أصحاب الوجه المقدّم في الحكم النظريّ يحاولون فَرْضَه واستبعاد الوجه الآخر ولكنّ ذلك لا يؤدّي، في العادة، إلى نتائج حاسمة، ويبقى الترجُّح.

واستقطبت الفصحى من اللهجات صوراً متخالفة للصيغة الواحدة، وكلّها صور فصيحة مقبولة في المعيار النظريّ المتعارف. ولكن تشكُّل الفصحى وتمثُّلَها في النصوص كان لا يتّسع لتلك الصور المتخالفة جميعاً بل يصطفي واحدة منها وتحيا هذه الصورة الواحدة في الاستعمال، وتتحقّق لها منزلة القبول من ذَيْنِك الوجهين: النظريّ والعمليّ، وكان يحدث، مع ذلك، أن تتراجع الصور الأخرى من الصيغة أو تنسرب في مسار فرعيّ فتحيا على المستوى العامّي في ألسنة أبناء تلك اللهجة وألسنةِ مَنْ تنتقل إليهم بوسائط الخلاط الاجتماعيّ، وإذا هي تُصَنَّف في العامية، ويصبح الحكم عليها في عَصْرٍ ما من خلال هذا الاعتبار العمليّ الواحد، أي أنّها ليست وجهاً مستعملاً في نصوص الفصحى بل هي الوجه المقابل له في إحدى العامّيات أو هي واحد من الأخطاء الشائعة التي لا يجوز أن تقال في مقام فصيح.

وهذه طائفة من أمثلة هذه المسألة، وجوه نعتبرها اليوم عاميّة أو نسلكها في الأخطاء الشائعة، ولكنّ لها نَسَباً في بعض اللهجات القديمة.

وهذه هي الأمثلة:

أُخْوة، بضم الهمزة[1]، والفصحى على الكسر.

(1) أدب الكاتب، ص455.

اسم، بضمّ الهمزة، والفصحى تكسرها (في الابتداء طبعاً؛ فإنّها في الوصل تسقط) وحُكِي ضمّها عن بني عمرو بن تميم وقضاعة[1].

سمٌ، بفتح السين[2]، والفصيح المختار ضمّها، والفَتْح لغة تميم[3].

الجدرّي، بفتح الجيم[4]، والفصيح المختار ضمُّها.

عِنْوان، بكسر العين[5]، والفصحى على الضمّ.

صِوَر، بكسر الصاد[6]، والفصحى وقياسها على الضمّ.

مِصْحَف، بكسر الميم، والفصحى وقياسها على الضمّ، وحكى أبو زيد الكسر عن تميم[7].

مِعْدة، بكسر الميم وسكون العين[8]، والفصحى على فتح الميم وكسر العين، ومثلها:

كِلْمة، بكسر الكاف وسكون اللام[9]، فإنّ الفصحى على فتح الكاف وكسر اللام.

---

(1) اللسان (سما).

(2) أدب الكاتب، ص424.

(3) إصلاح المنطق، ص91

(4) أدب الكاتب، ص455.

(5) المصدر السابق، ص464.

(6) المصدر نفسه، ص 430.

(7) إصلاح المنطق، ص120.

(8) أدب الكاتب، ص436.

(9) اللسان (كلم)؛ وأدب الكاتب، ص436.

جَبَر ثلاثيّاً مجرداً، بمعنى أكرَه أو ألزَمَ، والفصحى فيه على (أجبر) المزيد بالهمزة. وهذا الوجه الذي يصنّف اليوم في العاميّة ويعتبر من الأخطاء الشائعة تميمي الأصل، فقد كانت تميم تقول (جَبَرْتُه على الأمر .....) [1].

يَسوى، في موضع يساوي. وقد عزا الأزهري هذا المضارع من المجرد (يسوى) إلى أهل الحجاز، ظنّاً[2]. ومعلوم أن الفصحى على (يساوي)، حيث يقال: درهمك لا يساوي شيئاً...

إنجاصة، في إجّاصة، ويعزى الوجه العامّي إلى اليمن[3].

أنطى، في أعطى وهي بالنون لغة أهل اليمن[4]، ومثلها تصاريفها.

استحى، في استحيى. قال الأخفش: (استحى بياء واحدة لغة تميم، وبيائين لغة أهل الحجاز، وهو الأصل، لأنّ ما كان موضع لامه معتلاً لم يُعِلّوا عينه. ألا ترى أنّهم قالوا أحييت وحويت؟ ويقولون: قلت وبعت فيعّلون العين كمّا لم تَعْتَلّ اللام، وإنّما حذفوا الياء لكثرة استعمالهم لهذه الكلمة كما قالوا: لا أدرِ في لا أدري.....) [5]. ويظهر أيضاً، أنّ لحذف الياء الثانية علاقة بفتح الحاء[6] في إطار الظاهرة المشهورة من إيثار حروف الحلق للفتح.

---

(1) اللسان (جبر).

(2) اللسان (سوا).

(3) التصريح على التوضيح 2/ 401.

(4) اللسان (نطا).

(5) اللسان (حيا)؛ وانظر أيضاً: الصاحبي، ص19.

(6) قارن بالرضيّ في شرح الشافية 3/ 119، 122.

وِعْدة، في عِدَة. قال الجرمي: (ومـن العرب من يخرجه على الأصل فيقول: وِعْدة.....) [1].

جُدَد، بفتح الدال الأولى، وذلك في جدد (جمع جديد) بضمها، وهو قياس الفصحى، ويعزى الفتح إلى بعض التميميّين والكلبيّين[2].

ومّما نصنّفه في الأخطاء الشائعة اليوم قول بعض المتعلّمين: النَّحَويّ، بفتح الحاء. والوجه المختار سكونها؛ ذلك أنّنا نجد لتحريك الحرف الحلقي الساكن بَعْد فَتْح أصلاً متقادماً في الفصحى. قال ابن جنّي في سياق عرضه لقراءة (الضَّأن) بفتح الهمزة:

(ومذهب البغداديين أنّ التحريك في الثاني من هذا النحو إنّما هو لأجل حرف الحلق... ويؤنسني بصحّة ما قالوه أنّي أسمع ذلك فاشياً في لغة عقيل، حتى لسمعت بعضهم يَوماً قال: نَحَوَه، يريد نَحْوه......) [3].

ولعلّ بعض هذه الظواهر قد صُنِّفَ في العامية لأنه يمثّل حالات منطوقة تحتملها المشافهة بأكثر مما تطيقها الكتابة. ولمّا كان الشأن في بناء ذوقنا اللغويّ يتكئ في الغالب على ما تناهى إلينا من نصوص الفصحى مكتوبة، ولَمَّا كانت هذه الظواهر ممّا اكتسبه أحدنا في عامّيته أو عرفه في عامّية غيره فقد خرجت من البناء الفصيح المتعارف عندنا وأصبح تحفّظنا الشديد عليها مَصْدَرُه ما سقط إلى أوهامنا أوّلَ الأمر أنّها ظواهر عامّية.

---

(1) شرح الأشموني 3/ 866.

(2) المصدر السابق 3/ 680.

(3) المحتسب 1/ 234. وقد روى ابن جنّي عنهم في مواضع أخرى من المحتسب قولهم مَحَموم في محموم ويَغَذو واللَّحَم في اللَّحْم. وانظر المحتسب 1/ 84، 85، 167.

وأبرز أمثلة ذلك - فيما إخال - هي الإمالة. وهي أن تنحو بالألف جهة الياء (سالم) وأن تنحو بالفتحة جهة الكسرة (فاطمة).

والصورة الأولى منها فاشية على سعة في لبنان، والصورة الثانية منتشرة في نواحٍ من فلسطين.

والإمالة في الأصل ظاهرة تميّزت بها تميم ومن جاورها من سائر أهل نجد كأسد وقيس[1]. وكان أهل الحجاز يفخّمون بالفتح. وحقاً أنّه قد يكون مذهب أهل الحجاز في الفتح وغَلَبتُه قد دفعتا الإمالة عن الحمى الفصيح، ولكن يبقى لصورة الكتابة التي لم تميّز الألف الممالة برسم خاصّ أثر بالغ في إلغاء الإمالة عند تناول النصوص المكتوبة وطَرْد النطق بالألف على منهاج واحد بالتفخيم.

وفي ضوء اللهجات الخاصّة وافتراض تداخُلها[2] وتركُّبها نستطيع أن نفسّر ظواهر عاميّة كثيرة معاصرة.

---

(1) شرح المفصل 9/ 54؛ وشرح الشافية 3/ 4؛ وشرح الأشموني 3/ 763؛ والتصريح على التوضيح 2/ 347.

(2) ليس افتراض التداخل حدساً خالصاً، فإن النحويين الأقدمين، وهم قريبو عهد بتلك اللهجات، كانوا يتكئون في تأويلاتهم على هذا الملحظ (انظر مثلاً: كتاب سيبويه 1/ 364؛ والمفصل 15). بل إننا نجد لابن فارس كلمة صريحة في إثبات ذلك فقد استقصى على عَجَلٍ طائرٍ صوراً من اختلاف اللهجات في باب القول في اختلاف لغات العرب من الصاحبي، وقال قبيل انتهائه من ذلك الاستقصاء: وكل هذه اللغات مسماة منسوبة إلى أصحابها، لكن هذا موضع اختصار، وهي وإن كانت لقوم دون قوم فإنها لما انتشرت تعاوَرَها كل. الصاحبي، ص22.

مَثَل من (المُعْجَم)

أما استعمالُ الألفاظ لدلالاتها في العربيّة فأَمْرٌ مركّبٌ، يدخل فيه عنصر اختلاف اللهجات، فقد تفاوتت في إطلاق بعض الألفاظ على مسمياتها على ملاحظ مختلفة ولكنّها ذات علاقة. فَنَجِدُ مثلاً أن (الأثلب) بلغة أهل الحجاز الحَجَر وبلغة بني تميم التراب[1]، وأنّ (الساجد) في لغة طيّئ المنتصب وهو في الفصحى المتعارفة - الواضع جبهته بالأرض[2]، وأن (السِّيد) في لغة هذيل الأسد وهو في الفصحى الذئب[3]، وأنّ (البلد) عند أهل اليمن الدار، وأنّ (سفا)- في الفصحى- ضَعُف عقله وأنّها في لغة طيئ رقّ (خَفَّ) شعره.....

ويدخل فيه كذلك عنصر التطوّر في الدلالات على نحو لا يستطيع المرء معه أن يجازف بإطلاق حكم قبل أن يتتبع وجه الخلاف تتبعاً تاريخياً شاملاً.

أما الاتّكاء على رواية (في معنى كلمة) للأصمعيّ أو أبي زيد أو اللحياني فلا يكفي، إذ قد نجد- حتّى في معجم كلسان العرب له شمول نسبيّ- روايةً عن غير هؤلاء تستدرك عليهم أو تخالفهم، وأنّى لنا - ونحن خارج الصورة - أن نردّ رأي أيّ منهم بغير دليل، وليس لنا في ذلك دليل إلاّ نصوص العربيّة واستعمالاتها التي رجعوا إليها، ومهما نَبْلُغْ في استقصائها فلن نبلغ

(1) اللسان (ثلب).

(2) اللسان (سجد).

(3) اللسان (سيد).

منزلة الاطمئنان إلى القول إنّ هذا استقراء كامل يهيّئ لنا أن نطلق حكماً خاصاً.

ولعلّ الذين يحاولون أن يمسكوا الألفاظ على دلالاتها التاريخية إنّما يرقمون على الماء أو يحاولون قبض الرّيح.

فهذا المستوى، مستوى المعجم، في اللغة، متغيّر بصورة متلاحقة على نحْوٍ تصبح معه الحاجة إلى وضع معجم تاريخيّ أمراً مصيرياً ملحاً.

ولا أظن معاصراً يستطيع من موقعه الذاتيّ الآنيّ أن يحكم بالخطأ في وَجْهِ استعمالِ لفظةٍ لدلالة. ذلك أننا إذا ارتضينا مواضعاتنا المعاصرة حول دلالات الألفاظ فليس أحدنا قوّاماً على الآخر في هذه الناحية؛ إذ تتناهى إلينا الاستعمالات ونعرف للألفاظ دلالاتها وفقاً للنواميس اللغوية الجارية، ويصبح (قبول الناس) هو الحكم في ذلك، فإذا خرج أحد على ذلك القبول العامّ وكان من أبناء اللغة فلا بُدّ لنا من وجدان تفسير لخروجه ذاك.

ولهذا أصبح مجال القول بالخطأ على مستوى المعجم، مستوى استعمال الألفاظ لدلالاتها، ضيّقَ النطاق. وهو، على صعيد المدرسة وفي لغة المتعلّمين لا يشكّل قضيّة مؤرّقة، ذلك أنّ المتعلّمين يعرفون للألفاظ دلالاتِها ووجوه استعمالها على وفق المتعارف بما يتراكم لديهم من خبرات التعرُّض للعربيّة.

وقد عُنِي الأقدمون بهذه المسألة. وكأنّهم جعلوا معيار الصواب فيها أن يطلق اللفظ على مدلوله كما عرفه العرب في عصور الاحتجاج واعتدّوا التحوّل باللفظ عن مدلوله ذاك لَحناً. ولكن هذا المعيار لم يستوسق لهم وتعاوروا في هذا الأمر موقفين؛ فقد أنكر ابن السكّيت، مثلاً (قولهم: خرجنا

نتنّزه، إذا خرجوا إلى البساتين، وإنّما التنزّه التباعد عن المياه والأريـاف" معتـداً ذلك من وضع اللفظ في غير موضعه[1].

ولكن ابن قتيبة يستشرف ذلك الناموس في تحوّل دلالات الألفـاظ فـيردّ عليه قائلاً: (وكان بعض أصحاب اللغة يذهب في قول الناس خرجنا نتنزّه، إذا خرجوا إلى البساتين، إلى الغلط، وقال: إنّما التنزّه التبـاعد عـن الميـاه والريـف. ومنه يقال: فلان يتنزّه عن الأقذار، أي يباعد نفسه عنها. وفلان نزيـه كريـم إذا كان بعيداً عن اللوم. وليس هذا عندي خطأ، لأنّ البساتين في كلّ مصر وفي كلّ بلد إنّما تكون خارج المصر، فإذا أراد الرجل أن يأتيـها فقـد أراد أن يتـنزّه، أي يتباعد عن المنازل والبيوت. ثم كثر هذا واستعمل، حتى صارت النزهة القعـود في الخضر والجنان) [2].

وتابعهم بعض المتصدّرين للتصحيح من المتشـدّدين علـى الخُطّـة الأولى، خطّة إلزام الألفاظ دلالاتها المنقولة عن العرب في عصور الاحتجاج.

فاليازجي ينكر في لغة الجرائد (ألفاظاً قد شذّت عن منقول اللغة فأنزلت في غير منازلها أو استعملت في غير معناها) [3]. وحذا حذوه (داغر) فأنكر على الكتّاب بعض استعمالاتهم من هذه الجهة، يقول في تذكرة الكاتب: (ويقولون) فخرج أهل القرية كلها يتفرّجون عليه؛ أي يشاهدونه.

وفي اللغة فَرَج الله عنه وفَرَّج فانفرج وتفرّج. ولم يُنْقَل تفرّج بمعنى شـاهد على من يوثق بعربيتّه)[4].

---

(1) عن رمضان عبد التواب في لحن العامّة.

(2) عن عبد العزيز مطر في لحن العامّة نقلاً عن أدب الكاتب، ص34.

(3) لغة الجرائد، ص2.

(4) تذكرة الكاتب، ص125.

وما نزال نسمع من ينكر استعمال (طرح القضية على بساط البحث) وما أشبهها محتجاً بأنّ (الطرح) إنّما يكون في إلقاء الفضلة والمستغنى عنه لا فيما يُلقى على وجه العناية والنَّظَر.

ولكن انتقال الألفاظ بين الدلالات المتواصلة بعلاقات المجاز كان ناموساً نافذاً. وكأنّما أيقن المعاصرون أن اختلاف الدلالة يتعلّق بالمفردات على الجملة. وهي من بناء اللغة وشخصيّتها بمنزلة الفروع[1]. ويبدو لي أنّ هذا الأمر مساوق لحال العربيَّة في دولة الإسلام فقد اطَّرد التحوّل في الألفاظ من معنى إلى آخر على وفق توالد الموجودات والمفهومات.

ويدخل على المعاصرين ممّن يتخّذون تلك الخطّة في التشّدد، تناقُضٌ صارخ. وقد ناقشني أحدهم، حين عرضت خطوط هذا البحث في الندوة المشار إليها قبلاً، فعبّر عن مثل الفكرة المتقدّمة مقرراً أنه يتعين علينا أن (نصمد) أمام العوامل التي تزحزحنا عن الالتزام بحدود الدلالات وظلالها اللطيفة كما استشعرها الأوائل. فاستعمل في مناقشته لفظ (نصمد ...) وهو لفظ ينكر المتشدّدون أنفسهم[2] دِلالَتَه على هذا المعنى الذي أصبح متعارَفاً فيه؛ إذ يَرَوْن أنّ المعنى المراد يستفاد بـ (الثبات أو نَثْبُت) وعليه ما وَرَد في التنزيل من هذه المادّة.

ولعلَ المتتبّع لهذه المسألة واجِدٌ أنّ المُعَوَّل فيها أن يفهم اللاحق السابق؛ فإنّ الناظر في إطار عصور الاحتجاج نفسها يجد أن الإسلاميين والأمويين قد فهموا الجاهليين أو جهدوا أن يفهموهم. وليس يخطر لأحد أن يكون الجاهليّون

---

(1) من الحقّ أن أسنِد هذه الملاحظة إلى الأستاذ الدكتور هاشم ياغي فإنه استخرجها من كلام ابن فارس في الصاحبي وأذاعها بتوجيه لغوي مستنير في معارض قول وبحث مختلفة.

(2) كمثل مصطفى جواد في قل ولا تقل، وانظر دفعه استعمال الصمود لإفادة الثبات ثمَّةَ!

يعرفون لألفاظهم معانيها التي تَعَارَف عليها الإسلاميّون فيما بعـد. ولعلّـهم لا يعرفون للرجعة مثلاً إلا دلالاتها على المرّة من الرجوع أما في مصطلـح الإدارة وفي الفلك وفي عودة الإمام فلا.

وهكذا يصبح المعوّل أن نعـرف نحـن مقـاصدهم بألفاظـهم وأن نعـرف نواميس انتقال تلك الألفاظ، أو نقْلها من معنى إلى آخر، فنعـرف مـا أرادوا بـ (هاتف) ونعرف على أيّ وجه نَقَلَه من نقلـه لهـذه (الأداة) المعـاصرة. فأمّـا أن يعرفوا هم ما نريد نحن بـ (الهاتف) الحديث والسيّارة ... فليس غرضاً قائمـاً في منطق العقل أو دورة اللغة في حياة أبنائها.

اختيارٌ مِنْ متعدّد

وهكذا يصبح أمرنا مع العربيّة قائماً على سعة الاختيار لا على صارم المعيار. وهكذا نكون في استعمالنا للعربيّة نتردّد بين منازل متدرجة متفاوتة تتراوح بين الدرجة العليا الفصحى ودرجات أخرى فصيحة أو جيدة أو حسنة أو مقبولة قبل أن يرتكس الاستعمال إلى درجة مردودة أو مرذولة.

ولعلّه يصلح من بعض الوجوه أن أجعل هاتين العبارتين مثالاً على هذه المقولة (وقد أوردتهما فعلاً على مَلأ من المشتركين في الندوة المشار إليها قبلاً):

1- أشكر رئيسَ الندوة على ملاحظاته وما انطوت عليه من غيرة وحماس.

2- أشكر لرئيس الندوة ملحوظاته وما انطوت عليه من غيرة وحماسة.

فواضح أنّ هاتين العبارتين تؤديّان معنى واحداً تماماً بلفظين مختلفين.

ولعلّ جمهرة الناطقين بالعربيّة والكاتبين بها هذه الأيّام لا ينكرون من أمر العبارة الأولى شيئاً. ولكنّي إخال أنّ طائفة من المتخصّصين والمتشدّدين في ضبط العربية (وقليلٌ ما هُمْ) سيتحفّظون على مواضع منها ويختارون أن يعبّروا بالصورة الثانية مُؤثرينَ تعدية (شَكَر) باللام و(ملحوظاته) على (ملاحظاته) و(حماسة) على (حماس).

ولعلّ الفرق بين العبارتين - على ما سيجلوه سياق البحث - مرجعه إلى خطّة في الاختيار تؤثر الأقوى على القويّ والأفصح على الفصيح وليس يبلغ أن يكون كالفرق بين صواب نهائي وخطأ حاسم.

وكنت جعلت عنوان هذا البحث، أول الأمر: نظرية الخطأ في لغة الملأ.

وهو عنوان قد يتقبّله بعض الناظرين؛ انشغالاً بـأصْلِ القصد وجوهره لكن آخرين يتوقفون لِيُماروا في أنّ للخطأ نظريّة تنتظمهُ وتفسّره. وقد يبدو لمن يريد أن يعترض أنّ الوجه أيضاً أن تكون العبارة: نظرية الخطأ للغة الملأ، لا في لغة الملأ، يريد أنّ مِنْ قَصْدِ هذه المقالة أن تضع نظرية للغة الملأ.

وقد يعترض آخرون على اختيار (الملأ) إذ هو يتجاوز المعنى المتعارف في الدلالة على الخاصّة ويتوجّه إلى إفادة معنى الجماعة وهو من معانيه المذكورة.

وقد ينظر مُنْكِرٌ سَمْتَ الأسلوب في صياغة العنوان، ويرى أنّ إجراءه مجرى السجع يُشْعِر بأنّني أهزل في موضوع هو جدّ كلّه.

وإذن يستغرق الاعتراضُ، على وَفْق الاختيار المتشدّد، جُلَّ وجوه العربيّة في تركيبها الجمليّ، وأبنية الكلم منها، ودلالات ألفاظها، وأساليب البيان فيها، مع أنّنا نفترق، عند الاستعمال، على رأيين؛ إذ يقرُ فريقٌ ما تقدّم علىَ صورته، وينكر آخرون تلك الصورة مقدّمين الصورة الأخرى.

إنّه يمكن تشبيه العلم بالعربيّة - عند مَنْ يَسْعَوْن في تحصيلها - باستكناهِ ملامحِ صورةٍ خفية يكفي قَدْرٌ من التنقيب عنها لإدراكها إدراكاً إجمالياً.

ولكن تتفاوت تلك الصورة على وفق زوايا نظر الناظرين. ولكنّهم لا يخطئونها في هويتها الأصلية، بل يتفاوتون في درجة الإحاطة بها وتفصيلات الاختيار في بناء ملامحها.

التَّعَلُّم والاكْتِسَاب

ثم إن العربية، على صورتها الائتلافية المركبة هذه، أصبحت منذ حين بعيد، نظاماً لغوياً يُتَعَلّم على المستوى النظري المثالي الذي يقوم على تنخُّل القواعد الفصحى والصيغ الصرفيّة العليا ووجوه الاستعمال الراجحة من كتب اللغة والنحو، ولكنّه يُكْتَسَب، ولو جزئيّاً، بصورة تلقائية من خلال تعرّض أبناء اللغة للاستعمال الجاري من حولهم في التآليف الأدبية والعامة، وهي تآليف دَرَجت على التسمُّح والتوسُّع والتيسير والأخْذِ بوجوه ثانوية، والقبول برخص الجواز والاستجابة للمشهور المتداول.

وقد أعَقَبَ هذا الوَضْعُ في المشتغلين بالعربية خاصة ازدواجاً وتناقضاً. ولعل هذا الوضع هو الذي يفسر لنا ما نجده، لدى المتصدرين للتصحيح اللغوي أنفسهم، إذ نجد أحدهم ينكر على غيره وجهاً أو يخطئه في مسألة على أساس من نشدان الوجه الأعلى على مستوى النظر المجرد، على حين يكون هو نفسه يقع فيما ينكره على غيره.

ولا مجال للقول بأن المرء يخطئ في لغته الأم التي يكتسبها وتستحكم فيه سليقة، فإذا هفا أو زَلَّ لسانه نَبَّهَه ذلك (المثال الكامن) فيه الذي يتصرف بنظام اللغة عنده ويُجْريه.

ولعلّنا لِمثْل هذا لا يشغلنا أمرُ الخطأ بل لا يكاد يَرِدُ علينا هذا المُشْكِل في اللهجات المحكيّة. والقول بالخطأ إنّما ينحصر في حال اللغة التي تُحَصَّل (تحصيلا) وتُتَعلَّم تعلُّماً. ولا ريب أن العربية الفصحى في أوضاعها التي رسمها النحويون واللغويون وفي مادتها التي تتجلى في تراثها المأثور - وإنْ قاربت

اللهجات المحكيّة في بعض عناصر مستوياتها، معجماً ومبنى وتركيباً- ليست اللغةَ الأمَّ للعربيّ المعاصر. ذلك أنّ ما يكتسبه في سنواته الست الأولى - في الغالب - لهجة خاصة قد تُداخِلُها عناصر فصيحة. بل إنّ امتداد الفصحى في العامية أو ما يكون من تَداخُلِهما على صعيد عريض فيما بعد يُحْدِث في وضع العربية على العموم التباساً مضلّلاً ذلك أنّه يوقع العربيّ في وهم أنّه يعرف العربيّة وهو لا يتحقّق بمعرفتها، كما يُلْبِس علينا أَمْرَ أنّه يعرف من العربية شيئاً كثيراً من غير أن يعرف أنّه يعرفه، وهو الشيء الكثير المشترك بين نظام الفصحى ونظم اللهجات المحكيّة.

ولعلّ من أقرب الأدلة على أن العربية ليست سليقة في العربي المعاصر أنّ الذين يخطئون لا يتنبَّهون إلى أخطائهم بل لعلّهم لا يتبيّنون وجهها حين يُنَبَّهون إليها، إذ يبدو الطلبة والكتبة سعداء بما يكتبون لا تختلج شفاههم حين تجري بالخطأ. وإخالهم - على نحو ما - مقتنعين بحظهم من العربيّة يَرَونه كافياً في تبليغ القارئ ما يشاؤون. وذلك، طبعاً، على مستوى عَفْوِيٍّ الاستعمال لا على مستوى منشودِ المثال، فإنّهم يعرفون أنّ من يحتكمون إلى معايير الفصحى يأخذون عليهم مآخذ كثيرة.

ولعلّ سعة العربية وتعدُّد مداخل القول في الصواب والخطأ منها وهذا البرزخ القائم بين المعرفةِ بها على مستوى النظر والمعرفةِ بها على مستوى الأداء، لعل ذلك هو تفسير الهاجس الذي راود كثيراً من المتصدّرين للتصحيح إذ تحوّطوا لأنفسهم فاعترفوا بإمكانية وقوعهم في الخطأ.

ومن أمثلة اعترافهم بإمكانية وقوعهم في الخطأ على مستوى النظر وهو الأمر الواقع في إطار سعة العربية وتعدُّد مداخل القول في الصواب والخطأ منها ... قول الكرملي في كتابه (أغلاط اللغويين الأقدمين): (ونحن نشتغل بهذه اللغة الشريفة العدنانية، منذ أكثر من خمسين عاماً، ونرى في معاجمها بعض

الشوائب، ونجمعها الواحدة بعد الأخرى، ولما اجتمع عندنا منها نحو مائتين وضعناها في كتاب لم يتم، فسرق مع ما سرق من كتبنا. ولما ألقت الحرب أوزارها عُدنا إلى تدوينها، كلّما مرت واحدة منها بخاطرنا.

والآن عزمنا على نشرها لغايتين: أولاهما، أن يرشدنا أحد المطالعين إلى ما في هذه الخواطر من الخطأ....)[1].

ومن أمثلتها أيضاً قول محمد سليم الجندي من كتابه (إصلاح الفاسد من لغة الجرائد) وقد تصدّى فيه لليازجي وقسطاكي الحمصي: (وقد رغب إليّ فريق من أولي الفضل والعلم أن أجمع ما كتبته في رسالة، فلم يسعني إلا تحقيق الرَّغَب، وإجابة الطلب، وقد افتتحتها بما كتبه أولاً، ثم أتبعته بما كتبته ثانياً، وربما أضفت إليها شيئاً مما لم يكن من قبل؛ لإيضاح قاعدة أو تقوية شاهد، وطويت ذكر شيء قد كان على حسب ما تقتضيه الحاجة، وسميتها (إصلاح الفاسد من لغة الجرائد) وإني لأرجو ممّن وقف على خلل أو خطأ فيها أن يرشدني إليه لأسارع إلى إصلاحه....)[2].

وقوله في ردوده على قسطاكي الحمصي: (وليس لنا من عملنا هذا غير النقل والدلالة على مظانّ النصوص. ولا غاية لنا منه إلاّ خدمة الحقيقة، والمحافظة على اللغة الكريمة، حذراً من أن تعبث بها أيدي الجهل. ولا ندعي السلامة في كل ما كتبناه من الخطأ. فإن الكمال لله وحده)[3].

(1) ص 6.

(2) ص3.

(3) إصلاح الفاسد، ص28.

ومن أمثلته، كذلك، احتراز (داغر) في تذكرة الكاتب إذ يقول: (وإنّي مذ الآن أستغفر الله وأعتذر إلى كل كاتب عما أنكرت عليه استعماله وهو صحيح أَوْلَهُ من الصحّة وَجْه يَرْجُحُ وَجْهَ لَحْنِه أو يَعْدِلُه)[1].

ومن أمثلته أيضاً قول العدناني في معجم الأخطاء الشائعة: (حاولت جهدي بلوغ الكمال في هذا المعجم، وهيهات، فالكمال من صفاته تعالى وحده، لذا أرجو من جميع أعلام اللغة العربية والمستشرقين توجيه انتباهي مشكورين إلى ما يُخَيَّل إليهم أنه خطأ، لأذكر لهم المصادر التي اعتمدت عليها في تصويبه، إذا كانوا مخطئين، أو لأصحّح الخطأ في الطبعة الثانية إذا كانوا مصيبين)[2].

ومن أمثلة تصريحهم بجواز التناقض عليهم، وهو الأمر الذي يفضي إليه البرزخ القائم بين معرفة العربية على مستوى النظر وتحقيق معرفتها على مستوى الأداء والاستعمال... قول مصطفى جواد في (قل ولا تقل): (وليس وُكْدُنا بهذا الكلام أن نَنْعَى على ناس معينين أوهامهم، ولا ندّعي العصمة من الخطأ فربما أصلحنا ما أخطأنا نحن أنفسنا فيه، فالعربية صارت منذ عصور صناعة تُتَعَلّم قواعدها وتدرس أساليبها وتحفظ مفرداتها وتشرح عباراتها القديمة، وأسلوبُ متعلمها يتأثر بكتابات عصره المكررة كثيراً من دون أن يشعر المتعلم بذلك)[3].

---

(1) ص 10.

(2) ص11 - 12.

(3) ص 8.

ومن هذا الباب ما كان يكون من تصحيح أحدهم لعبارة غيره، فإن النظر في العبارة من الخارج على وفق مقاييس الفصحى يفارق التعبير التلقائي بها لدى صاحبها على وفق ما يواتيه به المُكتَسَب.

فمن تصحيح داغر لعبارة الكرملي أنّ الكرملي قال: أما الآن .... أخذت أقول، فصحح (داغر) قوله ذلك على (فأخذت أقول)[1]. وقال الكرملي: (لا يمكن لأحد) فصوبه داغر على (لا يمكن أحداً)[2].

ومن هذا الباب أن اليازجي[3] وداغر[4] استعملا في عبارتهما من كتابيهما[5] اللذين وضعاهما في التصحيح اللغوي، استعملا السفاسف جمعاً للسفساف، فأنكر ذلك عليهما الجندي قائلاً: (ولم أرَ من جمع السفساف على سفاسف)[6].

ومن أخطائهم فيما وقفنا عليه خطأ الكرملي في عبارته من (أغلاط اللغويين الأقدمين) إذ يقول: (وما هذا الاسم الجديد ...... إلا دليلاً بيّناً)[7].

وواضح أن الوجه فيه أن يقال: إلا دليلٌ .... فقد أصبحت (ما) ملغاة إذ انتقض نفي خبرها بـ (إلا). ولا وَجْه لحمله على شاهد النحويين:

---

(1) أغلاط اللغويين الأقدمين، ص11، 12، باختيار الفصحى إلزام جواب أمّا الفاء.

(2) المرجع السابق، ص12، بتعدية أمكن مباشرة على المنقول منه في اللغة كأمكن فلاناً الأمر.

(3) لغة الجرائد، ص10.

(4) تذكرة الكاتب، ص20.

(5) هما الكتابان المتقدم ذكرهما في حاشيتي 4و 5 أعلاه.

(6) إصلاح ا لفاسد، ص22

(7) ص 337.

ومـــا الدهـــــر إلاّ منجنونـــــا

فإنه لا يتخرج كما يتخرج عندهم، فضلاً عمّا يكتنف الشاهدَ نَفْسَه من العلل القوادح.

ومنها خطأ (أحمد أبو الخضر منسي) في عبارته من كتابه (حول الغلط والفصيح على ألسنة الكتاب) حيث يقول: (وكان في ما دبّجت يراعته، وأجرى به قلمه، بحوثاً متتالية، تحت عنوان (لغة الجرائد)[1]، فإنه نصب (بحوثاً) ووجهها الرفع لأنها اسم كان مؤخراً. وهو من أخطاء شُداةِ المتعلّمين.

ومن هذا الباب في الازدواج بين ما يختاره وَعيُ المعرفة وما يؤدي إليه عَفْوُ العبارة ما وقفنا عليه لسعيد الأفغاني، ولا ريب أنّه من أهل العربيّة المحقّقين المتشدّدين الذين يختارون في وَعْيِ التوجيهِ النظريِ مرتبةَ الأداءِ الفصحى.

فقد قال في بعض ما قال[2]: فأما السؤال الأول (أي: ماذا كانت لغة الإنسان الأول؟) فقد سُبق ابن حزم بأربعة أجوبة عليه). والوجه عند أصحاب التصحيح- كما هو متعارف - أن يقال: الجواب عن لا الجواب على[3].

وكتب (الأفغاني) في بعض ما كتب[4]: داوود بن علي الأصفهاني، فوقع فيما اعتدّه الحريري من أوهام الخواص في الهجاء، وذلك (أنّهم لا يفرقون

---

(1) المقدمة.

(2) نظرات في اللغة عند ابن حزم الأندلسي، ص22.

(3) انظر مثلاً: تذكرة الكاتب، ص32، وأخطاؤنا في الصحف والدواوين؛ ومعجم الأخطاء الشائعة.

(4) نظرات في اللغة عند ابن حزم، ص30.

بين ما يجب أن يكتب بواو واحدة وما يكتب بواوين ولا يميزون بين هذين النوعين والاختيار عند أرباب هذا العلم أن يكتب داود... بواو واحدة للتخفيف)[1].

ومن طريف ما يُسْلِم إليه هذا الأمر أن يقرأ القارئ لبعض أصحاب التجويد الأسلوبي وأهل التحقيق من المتصدرين للتصحيح[2] استعماله (الخطاء) فيظنه منه اختياراً أسلوبياً عالياً يبذ (الخطأ) لطرافته واختلافه. ثم يجد أن أحد أهل التصحيح قديماً، وهو ابن مكي، قد ذكر (الخطأ) على أنه من قول العامة وأجازه[3] على منهجه في التساهل لأنه وجده يجري على إحدى اللهجات.

وأنكر الحريري إدخال أل على غير في مثل: فَعَل الغَيْرُ ذلك. قال: (والمحققون من النحويين يمنعون من إدخال الألف واللام عليه لأن المقصود في إدخال آلة التعريف على الاسم النكرة أن تخصصه بشخص بعينه فإذا قيل (الغير) اشتملت هذه اللفظة على ما لا يحصى كثرة ولم يتعرف بآلة التعريف كما أنه لا يتعرف بالإضافة فلم يكن لإدخال الألف واللام عليه فائدة، ولهذا السبب لم تدخل الألف واللام على المشاهير من المعارف مثل دجلة وذكاء ... لوضوح اشتهارها والاكتفاء عن تعريفها بعرفان ذاتها....)[4].

---

(1) درة الغواص، ص205.

(2) هو صلاح الدين الزعبلاوي صاحب (أخطاؤنا في الصحف والدواوين).

(3) مطر: لحن العامة، ص145.

(4) درة الغواص، ص43.

ولكن الكرملي في مقدمة كتابه (أغلاط اللغويين الأقدمين) استعملها فأدخل أل على غير وذلك قوله: (حاول الغير توسيعها)[1].

بل إن الحريري قد وقع، في سياق إنكاره إدخال أل على غير، وقع في بعض ما أنكره غيره، فقد استعمل الحريري في عبارته المتقدمة (مشاهير) جمعاً لمشهور.

يقول الجندي: في إصلاح الفاسد ينكرها على اليازجي: (وقال (اليازجي) في ص10: وقد تضافرت على هذا الاستعمال أقوال مشاهير المولدين، وأعاد مشاهير في ص118 و ص119 ولا يصح جمع مشهور على مشاهير لأن مفعولاً لا يجمع جمع تكسير كما صرح بذلك ابن الحاجب والعلاّمة الصبان والخضري والزبيدي في تاج العروس....)[2].

ومما يؤخذ على الشهاب الخفاجي قوله في صدر كتاب في التعريف بالحريري: (ولم يزل هو وأولاده في خدمة الخلفاء بالبصرة إلى آخر العهد المقتفويّ، والنسب إلى المقتفي: مقتفيّ، ولكن غلب عليه هذا الوجه من النسب الذي كان سائداً في عصره، فيقولون: المصطفويّ والمكتفويّ)[3].

ومن فرائد هذا الباب أن (داغر)[4] أنكر تعدية الفعل تعرض بـ (إلى) في مثل قولهم: لم يفكروا أن يتعرضوا إلى أحد، ذاهباً إلى أنه يتعدى بـ (اللام)، فالوجه فيه عنده أن يقال: تعرّض له إذا تصدّى له وطلبه.

---

(1) ص3.

(2) إصلاح الفاسد، ص4.

(3) النجار: الأخطاء اللغوية الشائعة، ص11.

(4) تذكرة الكاتب، ص63.

ولكن مصطفى جواد أخذ على طه حسين تعديته (تعرّض) باللام في موضعين من الأيام هما: (وكان ذكاؤه واضحاً وإتقانه للفقه بيّناً وحسن تصرفه فيه لا يتعرض للشك) و(كان الأزهر قد تعرض لألوان مختلفة من النظام) ذاهباً إلى أن الصواب في الأول (لا يُعْرَض للشكّ) بالبناء للمجهول أو (لا يَعْرِض له الشكّ) وأنّ الصواب في الثاني (كان الأزهر معرّضاً لألوان....) أو (كان عرضة لألوان ....) كما أخذ مثل ذلك على العقاد في عبقرية خالد[1].

والطريف أن يكون أحد المتصدرين للتصحيح وهو الشيخ محمد علي النّجار قد استعمل ذلك في بعض عبارته من كتابه (لغويات) فإنه كتب (وقد رجعت إلى كتاب ابن مالك.... فلم أره تعرّض لهذا)[2].

(1) قل ولا تقل، ص9.

(2) لغويات، ص24.

اختلاف القدماء

ولعل ما تَقَدَّمَ بيانُه من عوامل التعدُّد في وجوه العربيّة هو الذي يفسّر لنا كيف أصبح مقياس الصواب في العربيّة ذا درجات متعدّدة لا درجة متوحّدة، وكيف اختلف أهل التصحيح اللغوي ممّن تصدّوا لِلَحْنِ العامّة والخاصّة فكانت مذاهبهم شتّى تتراوح بين طَلَب الفصحى العليا وإجازة الظواهر الجارية ما وُجِد لها في العربية أصْلٌ.

وقد كان التفاوت في التواتر بين وجوه الظاهرة الواحدة مصدراً رئيساً للخلاف، فقد أخذ اللغويون والنحاة منذ أبي عمرو بن العلاء بمنهج سديد في استخراج الأحكام وضبط الظواهر وهو اعتبار الأكثر. ولكنّ ما كان يَفْضُل وراء ذلك من القليل والنادر لم يكن بدّ من معالجته؛ أيُؤَوَّل حتّى يُرَدّ إلى الأصل الذي ينتظم الكثير، وهو ما يشتهر أنَّ البصرة أخَذتْ به، أم يُعتَبَر هذا القليل أصلاً قائماً برأسه يقاس عليه وهو ما يشتهر أنّ الكوفة أخذت به.

وهكذا رسّخ موقف النحاة واللغويين من المقيس والمسموع هذا (الوَضْعَ) ذا الوجوه المتعدّدة في المسألة الواحدة.

ولعلّه يكفي أن نشير هنا، إلْماعاً، إلى بعض أهل التصحيح لندلّ على مذاهبهم في هذه القضيّة إجمالاً.

ومبدأ هذه القضيّة، كما أسلفنا، مقالة أبي عمرو بن العلاء حين سئل: أخْبِرْني عمّا وَضَعْتَ ممّا سمّيته عربيّة، أيدخل فيها كلام العرب كلّه؟ فقال: لا

فَسُئِل: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب و هُمْ حُجَّـة؟ فقـال: أعمـل علـى الأكثر، وأسمّي ما خالفني لغات[1].

ولكنّ هذا المَخْرَجَ المَنْهَجيَّ البارع لم يَحْسِـم القضيّـة، فـهو - وإن شـرع إقامةَ صِفَةَ العربيّة على الأكثر باعتباره الأصل - فسـح المجـال للقليـل والنـادر باعتباره فروعاً تكتنف ذلك الأصل.

وقد غدا الكثير والقليل (بمراتبهما المتدرّجـة علـى التقريـب) أو الأصـل والفرع يتجاذبان المشتغلين بالعربيّة منذ ذلك الحين حتى يوم الناس هذا.

يقول أبو حاتم السِّجِستاني: (كان الأصمعيّ يقول أفصح اللغات ويلغـي ما سواها، وأبو زيد يجعل الشاذّ والفصيح واحداً، فيجيز كلّ شيء قيل) (ومثال ذلك أن الأصمعيّ يقول: حَزَنني الأمر يَحْزُنـني ولا يقـول: أَحْزَنَـني) قـال أبـو حـاتم: وهمـا جـائزان؛ لأنّ القـرّاء قـرأوا: (لا يَحْزُنـهم الفَـزَع الأكـبر) و(لا يُحْزنهم) جميعاً بفتح الياء وضمّها[2].

وقد أخذ ابن السِّيد البَطَلْيَوْسي على الأصمعّي أنّه - بمنهجـه المتشـدّد - قد (أنكر أشياء كثيرة كلّها صحيح، فلا وجه لإدخالها في لحن العامة مـن أجـل إنكار الأصمعيّ لها) [3].

وجرى ثعلب في كتابه (الفصيح) على اختيار الأفصـح. وذلـك قولـه في مقدّمته: هذا كتاب اختيار فصيح الكلام ممّا يجري في كلام الناس وكتبهم، فمنه ما فيه لغة واحدة والناس على خلافها، فأَخْبَرْنا بصـواب ذلـك. ومنـه مـا فيـه

(1) طبقات اللغويّين والنحويين: للزبيدي، ص34.

(2) المزهر 1/ 233.

(3) الاقتضاب، ص11.

لغتان وثلاث وأكثر من ذلك فاخترنا أفصحهنّ ومنه ما فيه لغتان كثرتا واستُعملتا فلم تكن إحداهما بأكثر من الأخرى فأخبرنا بهما).

وعلى مِثْلِ هذا المنهج جَرَى الزبيديّ في لَحن العامّة، والحريري في درّة الغوّاص، والجواليقي في التكملة، و ابن الجوزي في تقويم اللسان.

فالزبيدي ، مثلاً، يخطّئ سكرانة في تأنيث سكران. وهو ينكر بذلك لغة قوم من بني أسد كانوا يؤنّثونها بالتاء[1].

ويدّل على هذا المنهج جُمْلَةً قولُ الجواليقي في التكملة: (واعتمدت الفصيح من اللغات دون غيره، فإن ورد شيء ممّا منعته في بعض النوادر فَمُطَّرَحٌ لقلّته ورداءته. فقد أخبرت عن الفرّاء أنّه قال: واعلم أن كثيراً ممّا نهيتك عن الكلام به من شاذّ اللغات ومُسْتَكْرَه الكلام لو توسّعت بإجازته لرخّصت لك أن تقول رأيت رجلان ....)[2].

ويقف بإزاء هؤلاء وغيرهم من المتشدّدين قَبِيلٌ آخَرُ ينهج نهج التوسعة والتساهُل.

ومن هؤلاء: ابن السيد البطليوسي؛ فإنّه أفرد في كتابه الاقتضاب في الردّ على أدب الكتّاب لابن قتيبة قسماً في (أشياء جعلها (ابن قتيبة) من لحن العامّة وعوّل في ذلك على ما رواه أبو حاتم عن الأصمعيّ وأجازها غير الأصمعيّ من اللغويين كابن الأعرابيّ وأبي عمرو الشيباني ويونس وأبي زيد وغيرهم وكان ينبغي له أن يقول إنّ ما ذكره هو المختار أو الأفصح أو يقول: هذا قول فلان، وأن لا يجحد شيئاً وهو جائز من أجل إنكار بعض اللغويين له).

---

(1) لحن العامة 22 - أ (عن رمضان عبد التوّاب).

(2) عن رمضان عبد التواب في لحن العامة والتطور اللغوي.

وابن مكّي الصّقلّي في كتابه تثقيف اللسان؛ فإنه (يميل إلى التوسُّع في قبول ما نطقت به العامّة وكان جارياً على لهجة عربيّة معروفة)[1]. وقد أفرد في كتابه فصلاً لما تنكره الخاصّة على العامّة وليس بمنكر، وفيه يجيز قول العامّة: شِعير وسِعيد وبعيد ولعبت بكسر الأوّل وكذلك كلّ ما كان وسطه حرف حلق مكسوراً فإنّه يجوز أن يكسر ما قبله استناداً إلى أن هذه لغة تميم[2].... ويجيز قول العامّة اللَّحَم والبَحَر والنَّعَل... مستنداً إلى رأي الكوفيين في أنّ كُل فَعْل بالإسكان يجوز فيه فَعَل بالفتح إذا كان وسطه حرف حلق[3].

وابنُ هشام اللخميّ في كتابه المدخل إلى تقويم اللسان؛ فإنّه يذهب هذا المذهب في التوسعة ويَعْدوه حتّى لَيَقْبَلُ كُلّ ما جاءت به لهجة عربيّة أو حكاه لغويّ[4].

وقد تَعَقَّبَ في كتابِهِ، الزبيديَّ في لحن العوام، وهو من المتشدّدين، فأبى عليه أن يُدْخِلَ في لحن العامّة ما قال به اللغويّون أو جرى على لغة مسموعة (وإذا كان في الكلمة لغتان، وكانت إحداهما أفصح من الأخرى فكيف تُلَحَّن بها العامّة وقد نطقت بها العرب وإنّما تُلَحَّن العامة بما لم يتكلّم به عربيّ) (وما اختلف فيه أهل اللغة لا تُلَحَّن فيه العامّة)[5].

بل إن ابن هشام تعقّب ابن مكّي في تثقيف اللسان، وهو من المتساهلين، وذلك أنّه حين كان ابن مكّي يأخذ بالقول الأشهر يتعقبه ابن هشام مستدلاً

(1) عن عبد العزيز مطر في لحن العامّة، ص143.
(2) المرجع السابق، ص144.
(3) المرجع نفسه، ص145.
(4) المرجع نفسه، ص162.
(5) عن رمضان عبد التوّاب في لحن العامّة والتطوّر اللغوي.

بالرأي المخالف. ومن أمثلة ذلك: (قال ابن مكّي في باب غلط أهل الوثائق): قال بعض أهل العلم: الشهور كلّها تسمّى بأسمائها من غير إضافة إلى شهر إلا ثلاثة فإنه يقال فيهن: شهر ربيع الأوّل، وشهر ربيع الآخر وشهر رمضان) فيعقّب ابن هشام: هذا قول أبي عمرو. وهو الأشهر والأكثر، وقد جاء عن العرب استعمالها بغير إضافة، قال رؤبة:

لقد أتى في رمضان الماضي

جارية في درعها الفضفاض[1]

ومن ذلك أنّ ابن هشام يصوّب ما عدّه ابنُ مكي خطأً من قول العامّة: رجل فاطر إذ صوّبه على مُفطِر. واعتمد ابن هشام على رواية حكاها ابن سيده في المحكم أنّه جاء: أفطر وفطر رباعيّاً وثلاثيّاً[2].

ويجري هذا المجرى رضيّ الدين بن الحنبلي في كتابه (بحر العوّام فيما أصاب فيه العوامّ) ويوسف المغربي في كتابه رفع الإِصْر عن كلام أهل مصر وابن أبي السرور في مختصر رفع الإصر الذي سمّاه القول المقتضب فيما وافق لغة أهل مصر من لغات العرب[3]. فَكُتُبُهُمْ- فيما تدلّ عنواناتها تمثّل بحثاً عن المثال الفصيح في الواقع العامّي منذ زمن متقادم وتمضي خطوة حاسمة في طريق التيسير.

(1) عن عبد العزيز مطر: لحن العامة ، ص162.

(2) المرجع السابق، ص163.

(3) يُنظر في صفوة ما تقدّم رمضان عبد التواب وعبد العزيز مطر في لحن العامة.

وقد ألّف رضي الدين بن الحنبليّ كتابه (ليردّ على أوهام مَن ألف في لحن العامّة (والخاصّة) من قبله (كالحريري وابن قتيبة) حين اعتبروا بعض الكلمات لحناً، وهي صواب أو لغة من اللغات)[1].

قال في مقدّمته: (قد عَنَّ لي.. أن أضَعَ تأليفاً... مشتملاً على ما يعتقد الجاهل أو الناسي، أنّه من أغلاط عوامِّ الناس، وليس في شيء من الغلط)... وهو يصحّح ما يصحّح معتمداً على أقوال العلماء وكلام العرب؛ فهو يصحّح سِعيد ويعيد بكسر أوّلهما اعتماداً على ما ذكر الرضيّ في شرح الشافية أنّ كسر فاء فعيل جائز في كلّ ما كانت عينه حرف حلق، ويصحّح خَبَطٌ بتشديد الطاء في خبطت، وفحصط، بالطاء في فحصت اعتماداً على أنّ في **التسهيل** (وقد تبدل تاء الضمير طاء بعد الطاء والصاد)، ويصحّح تأنيث عطشان على عطشانة لأنّها لغة بني أسد، ويصحّح كسر حرف المضارعة في يشرب ويطرب، لأنّ ذلك لغة غير الحجازيين، ويصحّح قول الناس مشاء الله لأن ذلك لخلخانية أعراب الشحر وعُمان الذين يحذفون الألف من ما، كما يصحّح الوقف على المنصوب المنوّن بالسكون، مثل: أكلت كبابْ وشربت شرابْ، لأن ذلك لغة ربيعة[2].

ويذهب هذا المذهبَ من السعة في التجويز ابنُ كمال باشا، وهو يرسم منهجه في كتابه (التنبيه على غلط الجاهل والنبيه) على أن (ما ينبغي أن يجتنب من الألفاظ أقسام. قسم جوّزه بعض أهل اللسان مطلقاً أو في حال من الأحوال. وقسم لَمْ يجوّزه أحد منهم ولكن شاع بين أهل التصنيف استعماله. وقسم لم يجوّزه أحد ولم يستعمله إلاّ مَنْ لا خِبْرَةَ له بالكلام.

(1) المرجعان السابقان.

(2) المرجعان السابقان.

أما الأوّل فكالضفدَع بفتح الدال والجَنازة بفتح الجيم والحلَقة بفتح اللام والتخْمة بسكون الخاء: فأمّا الضفدِع فالصحيح فيه كسر الدال. قال في الصحاح: وناس يقولونه بفتح الدال وأنكره الخليل. وقال في القاموس ضِفْدَع كدِرْهَم قليل أو مردود.

وأمّا الجنازة فاختار صاحب الصحاح فيها كسر الجيم حيث يقول: الجنازة واحدة الجنائز. والعامّة تفتحها. وجوّز صاحب القاموس الفتح حيث قال: الجنازة الميت، ويفتح، أو بالكسر الميت وبالفتح السرير، أو عكسه، أو بالكسر السرير مع الميت.

وأما الحلقة بفتح اللام فحكاه يونس عن أبي عمرو بن العلاء. وقال ثعلب: كلّهم يجيزه على ضعف وقال أبو عمرو الشيباني: ليس في الكلام حلقة بالتحريك إلاّ في قولهم هؤلاء قوم حَلَقة للذين يحلقون الشعر. ذكر الكل في الصحاح. وقال في القاموس: قد تفتح لامها وتكسر..

وأما التخمة بسكون الخاء فقد قال في الصحاح هي بفتح الخاء والعامّة تسكّنها، وقد جاءت في الشعر ساكنة الخاء، وقال في القاموس: هي كهُمَزة وتسكّن خاؤها في الشعر. والمفهوم من الكلامين أنّ التخمة يجوز إسكان خائها في ضرورة الشعر.

وأما القسم الثاني فكالإيذاء والتفكير بمعنى الإكفار. أما الإيذاء فقد أشار صاحب الصحاح إلى نفيه[1] بطَيّ ذِكْرِه حيث يقول: أذى يؤذي أذى وأذاة وأذية: لأنّ السكوتَ عن الشيء في موضع البيان نَفي له.

---

(1) استدرك المغربي ناشر التنبيه على المؤلف قائلاً: لكن الذي رأيناه في الصحاح، ص440، جزء2 طبعة مصر سنة 1282هـ ما نصه: آذاه يؤذيه إيذاء الخ وهذا دليل على أن صاحب الصحاح لم ينفِ (الإيذاء) ضمناً وإنما هو يثبته صراحة اللهم إلا إذا كانت هناك نسخ مختلفة.

وصرّح صاحب القاموس بنفيه حيث قال بعد عدّ المصادر المذكـورة: ولا تقل إيذاء. وأمّا التفكير فلم يصحّ من الكفر بل من الكفّارة.

وأما بالنسبة إلى الكُفر فهي الإكفار قال في الصحـاح أكْفَرَه دعـاه كـافراً يقال لا تُكْفِر أحداً من أهل قبلتك أي لا تنسبه إلى الكفر.

وتكفير اليمين فعل مـا يجب بـالحنث فيـها والاسـم الكفـارة. وقـال في القاموس التكفير في المعاصي كالإحباط في الثواب. وأكفـره دعـاه كـافرا لكـن شاع بين المصنفين استعمال هذين اللَّفْظَيْن بلا نكير.

إذا تقرّر هذا فنقول: لا نخطّئ الأصحاب في القسمين الأولين بل نعذرهم وإنّما نخطئهم في القسم الثالث إذ لا أصل له ولا مستند بـل يتفوّهـون بـه إمـا اختراعاً محضاً أو تحريفاً....) [1].

ويتجاذب القدماءَ في معيار الصواب مـا يُشبهُ النقيضين مـن تشـدُّد وتساهل: (فمقياس الصواب عند المتشدّدين هو الأفصـح ومـا عـداه لحـن. وعند المتساهلين: كلّ ما تكلّمت به العرب وما قيس على كلام العرب فـهو صواب) [2].

وإذا كان منهج المتشدّدين يفضي إلى تضييق وعسـر لا تطيقـه العربيّـة في نواميسها العامّة وظروفها الخاصّـة فـإن منـهج المتسـاهلين يفضـي بالعربيّـة إلى انسياح لا ينضبط.

وكأنما استهدف المتشدّدون جَمْعَ الناس على الأكـثر وضَبْـطَ الاسـتعمال بالمختار الأفصح مشفقين مِنْ مِثْلِ ما نُشْفِقُ منه الآن من إجازة بعض الأوضـاع اللغوية العامية، وذلك قول الجواليقي عن الفرّاء: واعلم أن كثيراً مما نهيتك عن

(1) التنبيه، ص9، 10.

(2) لحن العامة، لعبد العزيز مطر، ص47.

الكلام به من شاذّ اللغات ومستكره الكلام لو توسّعت بإجازته لرخّصت لك أن تقول: رأيت رجلان.

أمّا أصحاب التوسعة فيُؤْنِسُهم إلى مذهبهم ما (روى الفرّاء أنّ الكسائي قال: على ما سمعت من كلام العرب ليس أحَدٌ يَلْحَنُ إلاّ القليل. وقال الأخفش عبد الحميد بن عبد المجيد: أنحى الناس مَنْ لم يُلحِّنْ أحَداً، وقال الخليل: لغة العرب أكثر من أن يلحن فيها متكلم)[1].

وقد أفضى هذا الاختلاف إلى اختلافهم في مسائل كثيرة من العربيّة بين تخطئة وتصويب أو بين مَنْع وإجازة.

فالحريري يخطّئ جمع ريح على أرياح قائلاً: والصواب أن يقال: ..... أرواح[2]. ولكن غيره نَقَلَ جَمْعَ ريح على أرياح كالفيروزابادي في القاموس والجوهري في الصحاح ونسبها السهيلي إلى بني أسد وعلّلها ابن هشام بكراهية الاشتباه بجمع روح[3].

وخطّأ الحريري وغيره استعمال سائر بمعنى الجميع في مثل قولهم: أقرّ المشروعَ سائرُ الأعضاء، ذاهبين إلى أن سائر تعني البقية، من السؤر، ولكن أثبته الجوهري في الصحاح بمعنى الجميع وتابعه عليه غيره[4].

وقد جعل ثعلب (فلان قرابة فلان) من قول العامّة، وعدّه الحريري في الدُّرَّة من الخطأ، قال: ويقولون: هو قرابتي، والصواب أن يقال هو ذو قرابتي، كما قال الشاعر:

---

(1) عن المرجع السابق، ص47.

(2) درّة الغوّاص، ص40.

(3) معجم الأخطاء الشائعة (روح)، ص108- 109.

(4) انظر في تفصيل ذلك: معجم الأخطاء الشائعة (سير).

يبكي الغريب عليه ليس يعرفه وذو قرابته في الحيّ مسرور

ولكن الشهاب الخفاجي صحّحه، وردّ ما أنكره الحريري قائلاً: ما أنكره صحيح فصيح وشائع نظماً ونثراً، ووقع في كلام أفصح مَنْ نطق بالضاد في حديث صحيح قال فيه: هل بقي أحَدٌ من قرابتها؛ وقال في النهاية: أي أقاربها، فَسُمُّوا بالمصدر، كالصحابة[1].

وأنكر الحريري تكرير لفظة (بين) مع الظاهر من قولهم: المال بين زيد وبين عمرو؛ ذاهباً إلى أنّ الصواب أن يقال: بين زيد وعمرو، مستدلاً بقوله سبحانه: ﴿مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ﴾ . وعلّل ذلك بأن (بين) تقتضي الاشتراك فلا تدخل إلاّ على مثنى أو مجموع.

ولكن نقل الشهاب الخفاجي عن ابن برّي أنّ (إعادة بين هنا جائزة على جهة التأكيد، وهو كثير في كلام العرب، كقول أعشى هَمدان:

بين الأشجّ وبين قيس باذخٌ بَخْ بَخْ لوالده وللمولود

وقال عديّ بن زيد:

بين النهار وبين الليل قد فضلا

وقال ذو الرمّة:

بين النهار وبين الليل من عَقَد على جوانبه الأسباط والهدب[2]

(1) انظر في هذه المسألة وفضل بيان عماً تعاوروا من القول فيها: الأخطاء اللغوية الشائعة (للنجّار)، القسم الثاني، ص5، ودرّة الغوّاص، ص55- 56 ومعجم الأخطاء الشائعة (قرب).

(2) انظر في هذه المسألة: الدرّة، ص60، وما بعدها والأخطاء اللغوية الشائعة، ص17، 18 وما يحيل إليه.

وأنكر الأصمعيّ قول ابن المقفّع: العلم كثير ولكن أخذ البعض أولى من ترك الكلّ ذاهباً إلى أن الألف واللام لا تدخلان في بعض وكل لأنهما مَعْرِفَة بغير ألف ولام، وقد تابَعَ الأصمعيّ على ذلك كثيرون.

ولكن كثيرين أيضاً قد أجازوا ذلك، منهم ابن درستويه وأبو علي الفارسي والخضريّ والجوهريّ"[1].

(1) انظر في مزيد بيان عن هذه المسألة: لحن العامّة والتطوّر اللغوي ومعجم الأخطاء الشائعة (كل) وأصولهما ثمّة.

التصحيح على وَفْقِ مَنْطِقِ المعاني في العالم الخارجي

إنّ التشدّد في التصحيح قد شَطَّ ببعض أصحابه إلى وهم طريف، إذ ظنّوا أن اللغة، في معيار الصواب النموذج، تستوي على مثال يطابق مطابقةَ الانعكاس المرآوي صورةَ العالم الخارجيّ ومنطق المعاني المجردّة.

وكأنّما ضَلَّ عنهم أنّ للّغة نواميسَها الذاتية ونظامَها الداخليّ الذي تمتاز به في نهاية الأمر. ونحن لا نريد بهذا أن نَفْصِلَ اللغة عن محيطها ولا أن نخرجها من دائرة منطق العقل الإنساني. ولكنّنا نقرّر أن العلاقة بين اللغة ومحيطها والعلاقة بين اللغة ومنطق العقل ملاقِيَةٌ مفارِقَةٌ وذلك أن للغة في نهاية التحليل مَنْطِقَها الخاصّ المتميّز.

فقد أنكر أبو حاتم السّجستاني قولهم: مات الميّت، من هذه الجهة، ذاهباً إلى أنّ الوجه، مات الحيّ.

فاستظهر عليه ابن السّيد بقول القائل:

إذا ما مات ميت من تميم وسَرَّكَ أن يعيش فَجِئْ بزاد[1]

وأنكر الحريري، بمثل هذا الاعتبار، قولهم (في جواب من قال: سَألْتُ عنك، سأل عنك الخير) ذاهباً إلى أنه (يستحيل المعنى بإسناد الفعل إليه لأن الخير إذا سأل عنه فكأنه جاهل به أو متناءٍ عنه).

(1) انظر: لحن العامة لرمضان عبد التواب.

قال: (وصواب القول: سُئِل عنك الخير أي كان من الملازمة لك والاقتران بك بحيث يُسأل عنك)[1].

وقد ردّ عليه الشهاب الخفاجي قائلاً: هذا مما لا ينبغي أن يسوّد به وجوه الصحف، فإنّه لا خطأ فيه من جهة العربية والتركيب، وهو ظاهر، ولا من جهة المعنى - كما تَوَهَّمَه - فإنّ لكل امرئ ما نوى، ولو جُعِل كناية عن تَوَجُّه الخير الآتي إليه وقصده كان الكلام صحيحاً فصيحاً؛ لأن عادة القادم على بلد أن يسأل عمّن يريده فيها، وهذا أظهر من أن يخفى فلا حاجة إلى الكلام فيه)[2].

وحقاً أن المُسَوِّغين قد استظهروا على المنكرين بوجوه من التأويل توافق مذاهب القوم في التخريج، ولكنّهم لم يصرّحوا بتخريج ذلك على النواميس العامّة التي تنتظم الظاهرة اللغوية.

(1) درّة الغوّاص، ص136، 137.

(2) عن رمضان عبد التوّاب في لحن العامّة.

تناقض القدماء

ولكنّ أبناء العربية - على ما أسلفنا - كانوا يُحَصِّلون معرفتها من وجهين: **وَجْهِ التعلّم النظريّ** من كتب النحو واللغة، وفيه يَنْشُدون الفصحى والوجوهَ العليا في أحكام العربيّة أصواتاً وأبنية ونحواً، ويَجْهَدون أن يترسّموا أصول دلالات الألفاظ كما استخرجها أصحاب المعاجم... **ووَجْهِ الاكتساب** التلقائي الذي يتهيّأ لهم بمدارسة نصوص العربيّة وفنون القول بها وسائر ما يجري به الاستعمال وخاصّة ما تسرّب إليهم من مخاطباتهم اليومية بلهجاتهم المحلّية التي ورثت أوضاعاً خاصّة من لهجات قديمة....

ويبدو أنّ الاختيار الواعي على المستوى الأوّل والاختيار التلقائي على المستوى الثاني أعْقَبا ازدواجاً من نوع خاصّ كان ينتهي في بعض أمثلته إلى التناقض.

وذلك أن المتصدّرين للتصحيح من المتشدّدين كانوا - إذْ يَنْشُدون الوجوه الفصحى العليا- يُخَطِّئون بعض صور الاستعمال الجاري وهم يحاكمونها إلى تلك الوجوه، ولكنّهم كانوا يقارفون في عبارتهم هم ما كانوا ينكرونه ويخطّئونه.

وقد وقع ثعلب في التناقض من هذه الجهة فإنّه يقول في مقدمة الفصيح (هذا كتاب اختيار فصيح الكلام ممّا يجري في كلام الناس وكتبهم، فمنه ما فيه لغة واحدة والناس على خلافها، فأخْبَرْنا بصواب ذلك. (ومنه ما فيه لغتان وثلاث وأكثر من ذلك، فاخترنا أفصحهّن)، فإنّه قد رَسَمَ لنفسه وللناس اختيار

الأفصح وإذن كان ينبغي له – على وَفْقِ ما رسم – أن يأتي بالفصحى فيقول: فاخترنا فُصْحاهنّ. وقد أنْبَهَ على ذلك ابن عقيل في شرحه للألفية.

(وقد وقع الحريري في بعض ما خطّأ الناس فيه. فقد منع أن يقال: كافّة الناس وهو يقول في الدّرة 109: (وتشهد الآية باتّفاق كافّة أهل الملل) ويقول الخفاجي في شرحه 226: (وقول المصنّف: باتفاق كافة أهل الملل استعمل فيه كافة على خلاف ما قدّمه، فكأنّه نَسِيَه أو الله أنطقه بالحق).

ومما نبّه على الخطأ فيه قولهم: ما كان ذلك في حسابي أي ظنّي والواجب أن يقال: في حسباني. وقال الشهاب في الشرح 233 (والعجب منه، يقول في شعر له كما في الخريدة:

بَلَّت يدي منك بما لم يكن ... يخطئ في الوهم ولا في الحساب[1]

ونقل القالي في نوادره عن ثعلب أن (فلان قرابة فلان) محال وأنه قول العامّة، وأنّ كلام العرب هذا قريب فلان، وهؤلاء أقارب فلان وأقرباؤه، وأنّ قرابات ليس بشيء.

ولكنّ القالي قال في الأمالي: من أمثال العرب: لا أخاف إلاّ مِنْ سَيْل تَلْعتي، أي إلاّ من بني عمّي وقرابتي[2].

(1) الأخطاء اللغوية الشائعة، ص11، 12.

(2) المرجع السابق، القسم الثاني، ص5.

اختلاف المحدثين

وقد تداول اللغويون العرب المحدثون، أيضاً، مسائل من العربية، فذهبوا فيها مذاهب شتى مختلفة بين تخطئة وتصويب؛ لأنّ معاييرهم للصواب والخطأ كانت تختلف، ولأن (سعة العربية) كانت تُهَيِّئ لِغْيرِ وَجْهٍ من القول في الموضع الواحد. فربّما حكم أحدهم بالخطأ على صورة من صور الاستعمال محتكماً إلى بعض الأدلة فخالفه في ذلك غيره وصوّب ما رآه خطأً بأدلة أخرى أسعفه بها أنْ ذَهَبَ في الاستقراء مذهباً أوسع امتداداً فوقف على ما لم يقف عليه المُخَطِّئ.

وقد استشعر بَعْضُ الأثباتِ من المُحْدَثين أنّ الحكم بالتصويب والتخطئة ليس حاسماً ولا نهائياً، وأيقنوا أنّ كثيراً من المسائل على هذا الصعيد تستدعي التوقُّف للتثبُّت، وأنّ ما يذهبون إليه في أمرها إنّما هو ظنٌّ من الظن أو رأيٌ يبدو، وأخذوا على مَنْ يبالغون في التلحين إلى حدّ تخطئه الصحيح.

يَصِفُ (داغر) خطّته في (تذكرة الكاتب) بأنها تتمثّل في (وضع كتاب أنشره ... فصولاً متوالية أضَمِّنُها كُلَّ ما أعثر عليه من الكلمات والتراكيب التي يبدو لي أن بعض الكتاب يُخْطِئون في استعمالها وجوهَ الصحّة فأصلحها بإثبات ما أظنه صواباً أو ما أراه على أَصَحِّ الوجوه وأَرْجَحِ الآراء)[1].

(1) تذكرة الكاتب، ص6، 7.

ويأخذ (داغر) على بعض أصحاب التصحيح أنهم (يركبون أحياناً مَتْن الغلوّ في التلحين والتغليط فيجاوزون حد التنبيه على الخطأ إلى تخطئة الصحيح وتفنيد الصواب) [1].

ويصف النجار عمله في كتابه (لغويات) قائلاً: (وسبيلي في هذه البحوث أن أدرس ما فيه ريبة من الأساليب أو المفردات في ضوء العربية. وقد أخرج بنفي الريبة عنه، وقد أخرج بإلصاقها به وتثبيتها فيه، على حسب ما يُبَلِّغُنيهِ اجتهادي) [2].

ولكن سعة العربية وتسلسل مدارج الصواب والخطأ فيها قد جعل بعض المتصدرين للتصحيح يضطربون في أفق رحب غير منسجم يميل بهم مقياسهم فيه مَيْلَ الهوى.

ومن ذلك أن مصطفى جواد يضيّق في كتابه (قل ولا تقل) حتى لَيَقِفُ عند حدّ النقل ويُلْزِمُ الألفاظَ حدود دلالاتِها الأولى ومواضعاتِ استعمالها الأولى، فهو مَثلاً يقول:

" قل: نَقَدَ على فلانٍ قَوْلَه وانتقد عليه قَوْلَه؛

ولا تقل: نَقَدَ فلاناً وانتقده.

وذلك لأن النقد والانتقاد ينبغي أن يُوَجَّها على شيء من أشياء فلان لا على فلان نفسه، وإذا كان النقد والانتقاد من باب المؤاخذة في الظاهر استعملنا (على) وهي تفيد الأذى والاستعلاء والضرر.. تقول: نقدت على فلان قوله وانتقدت على فلان قوله، فقوله مَنْقود ومنتقد وهو منقود عليه ومنتقد عليه.

(1) المصدر السابق، ص9.

(2) لغويات، ص4.

وفي العربية موضع واحد تقول فيه: نقدت فلاناً وانتقدته، وهـو إذا ألّف كتاباً في نقد شخصيته من حيث الصدق والكذب في الحديث كميزان الاعتدال في نقد الرجال لشمس الدين الذهبي أو من حيث السيرة والأخلاق) [1].

ثم يخالف عن هذا التضييق حتى ليعود عمّا كان رأى هو نفسه في الأمر الواحد.

يقول في دفاعه عن الأب الكرملي في بعض ما أخذه عليه (داغر):

وقال الأب: (تتأكد أنْ لا فَرْق) فقال أسعد خليل داغر: (صوابه تؤكّد أو تتحقّق لأن الفعل تأكدّ لازم)، وقد أصاب في هذه التخطئة على كثرة خطئه، وكنّا قد خطّأنا الأديب جورج مسرة في المجلد الخامس (ص197) من مجلة الدليل البرازيلية بقوله: (كما تأكدنا) معتمدين على النقل.

ومن الإنصاف أن نعرض النقل على العقل لأن الجمود والعجز ليسا من صفات اللغات الحية والقياس يجيز (ويتأكد) بجعل التاء للطلب كقولهم: (تَحَقَّقَه، وتَبَيَّنه، وتعجّله، وتثّبته، وتبصّره، وتنوّره، وتبحّثه، وتيقّنه، وتأثّره، وتألّفه، وتأنّفه، وتأمّله، وتأوّله، وتبدّله، وتنظّره). فهذا شيء مطرّد وليس لي ولا للناقد أن يجبر الناس على أعمال طبيعة اللغة العربية، فأعظم ما يقال هنا: (إن الأب ترك السماع وتبع القياس) فإن قبل الأب منا هذا القياس - وأراه فاعلاً- ارتفعت عنه تخطئة الناقد وبقي كلامه فصيحاً وإلاّ فلسنا من المنكرين للقياس ولا من المقصرين في تحبيب العربية وتطويرها مع العصور) [2].

---

(1) قل ولا تقل ، ص108.

(2) أغلاط اللغويين الأقدمين، ص22.

بل إن مصطفى جواد قد سوّغ للكرملي - بما أَمَالَهُ إليه الهوى من التوسِعة - ما ذكر الكرملي نفسه أنه من أخطاء الطباعة.

قال مصطفى جواد في دفاعه عن الكرملي:

(وقال الأب (إن كنيسة سنت تريزة هو أحسن موطن) فقال الناقد: (والصواب: هي أحسن موطن) قلنا: إنّ ما جاء به الناقد هو المتعارف في التعابير المتعالمة، ولكنّ مَنْ أتمّوا دراسة العربية أو كادوا، يعلمون أن الضمير المرفوع المنفصل الوارد بعد المسند إليه يجوز إتباعه في التذكير والتأنيث ما قبله وما بعده، قال الطريحي في آخر معجمه المسمى مَجْمَع البحرين (إذا توسط الضمير بين مذكر ومؤنث أحدهما يفسر الآخر جاز تأنيث الضمير فلو قيل: ما القدر؟ قلنا: هي الهندسة وهو الهندسة) قلنا: فإذا قدمنا المؤنث جاء العكس فنقول (ما الهندسة) والجواب هي القدر أو هو القدر. والعلة في الأول علّة للثاني ففي الأول تبع الضمير ما بعده في التأنيث وفي الثاني تبع الضمير في التذكير ما بعده.

وكلا الأمرين من الجوائز لا من الأواجب. فقول الأب العلامة (هو أحسن موطن) منظور فيه لأحسن وهو مذكر، فاشكروا الله على توسيع لغتكم هذا التوسيع المسهّل لصعابها)(1).

وقال الكرملي في ردّه على داغر:

وكان قد وقع خطأ في مقالتنا في 8 يوليو وهو (إن كنيسة سنت تريزة هي أحسن موطن) فجاءت في الطبع: سن تريزة هو أحسن موطن)(2).

وقال مصطفى جواد في دفاعه عن الكرملي أيضاً:

---

(1) أغلاط اللغويين الأقدمين، ص22- 23.

(2) المصدر السابق، ص67.

(وقال الأب: (أوّل مَنْ سَبَقَ استعمال) فقال الناقد (والصواب: إلى استعمال) وكأنه لم يدرس (باب الحذف والإيصال المطرد الأسلوب وشرط جوازه أن لا يقع في الكلام التباس، فالفعل سبق متعدّ بنفسه إلى واحد فلما حذف الراهب (إلى) انتصب المجرور اتّساعاً كقوله تعالى: (وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ) والمراد (كالوا لَهُمْ أو وزنوا لهم) فإذا احتجّ الناقد لوجود الالتباس في قول الراهب قلنا له: لا يقبل مقتضى الحال أن يكون السباق بين الرجل فاعل (سبق) والاستعمال وهو اسم معنى، ومثل السبق في هذا الأمر (استبق) قال تعالى في التنزيل: (وَاسْتَبَقَا الْبَابَ وَقَدَّتْ قَمِيصَهُ) أراد إلى الباب وقال: (وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ أَيْنَ مَا تَكُونُوا).استبقوا إلى الخَيْرات، وقال: (وَلَوْ نَشَاءُ لَطَمَسْنَا عَلَى أَعْيُنِهِمْ فَاسْتَبَقُوا الصِّرَاطَ فَأَنَّى يُبْصِرُونَ) والمعنى (إلى الصراط) فهذا شاهد النقل بعد دليل العقل، ويجب على الباحث أن يدرس بحث المجاز لئلا يتورط بعدها، قال عبد القاهر الجرجاني: (وقد يكون المجاز بزيادة كقولهم: بحسبك درهم وكفى بالله، وبنقصان كقوله تعالى: (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ) وقوله عزوجل: (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً) والمعنى: أهل القرية ومن قومه.

وهو مثل: سبق استعمال. فليتأمّل كل منصف سعة العربية يعلم أن المتهاونين بها بغّضوها إلى الناس)[1].

وقال الكرملي في دفاعه عن نفسه وذكَرَ مَأْخَذَ (داغر) عليه: (وقال مستنكراً قولنا: (أوّل مَنْ سَبَقَ استعماله) وأصلحه بقوله (إلى استعمال).

(1) المصدر نفسه، ص18- 19.

والذي كتبناه هو (إلى استعمال) ووقوع غلط الطبع لا ينسب إلينـا)[1].
ويَضِلُّ عَنْ بَعْضِ مَنْ يتصدّرون للتصحيح في هـذه الأيام أصولٌ في نواميس الظاهرة اللغوية وحكم الاستعمال الجاري في العربية.

فالعرب الذين أُخِذَتْ عنهم العربية ممّن اكتسبوها سليقة شَأنُهم في ذلك شأن كلّ مَنْ يتكلّم لغته الأمّ يكتسبها ويتمثل نظامها على نحو محكم أمّياً كان أو غير أمّي.

والنحويون الذين استقرأوا نصوص العربية وميزوا الشائع والشاذ قد أحسّوا أن بعض القليل قد غلب الكثير وروّج له الاستعمال ونما الشاذ على حاشية المطّرد نمواً قوياً. وعلى هذا النحو نجد الناس اليوم يَبْنُون فُعْلى من (علا، يعلو، علوّ) على عُلْيا بجعل لامها وهي الواو في الأصل ياء وكذا يبنون فُعْلى من (دنا، يدنو، دنّو) على دنيا.

فإذا سألتهم أن يقولوا (قصيا) لم يسيغوها وقالوا (قصوى) على خلاف القياس المطرد، وهو منهج تميم في هذا الحرف؛ ذلك أن للاستعمال حُكْمَهُ ولو في مثال فذّ.

ولهذا فلا وجه لقول العدناني، رَحِمَهُ الله، في مقدمة معجم الأخطاء الشائعة: (أما الأمور التي ألْزَمْتُ نفسي بها في هذا المعجم فكثيرة، منها: استنكار بعض ما جاء على لسان الأعراب الأميين من أخطاء: مثل كسر حرف المضارعة في (إخال).. وتحبيذ الرجوع إلى القياس والعقل. فنحن لا نستطيع الاعتماد على ما قاله جميع الأعراب؛ لأن بعضهم لا يخلو من الغباوة).

ولا ريب أنّ أمْرَ اللغة لا يُؤْخَذُ هذا المأخذ، فلو أن أحداً أراد أن يَصِفَ لغةً لم تُوْصَفْ فإنّه يلجأ إلى بعض مَنْ يتكلمونها سليقة ولعلّه يؤثر أن يكونوا

(1) المصدر نفسه، ص64- 65.

أميّين. وسوف يتبين أنها تجري على أَلْسِنَتِهم نظاماً لغوياً تاماً. ثم إن (إخال) أُثِرَتْ عن أسد فهي ظاهرة عامّة لديهم في هذا الفعل خاصّة. وقد قضى لها زهير بالغلبة إذ يقول:

وما أدري ولست إخال أدري أقوم آل حصن أم نساء

وتلك أيضاً ظاهرة معروفة، ترويج أثر أدبي لبعض الظواهر القليلة وإشاعتها.

ويتردّد المحدثون بين نقطتين متباعدتين، فمنهم مَنْ يسلك سبيلَ التوسعة حتّى لَيَعْمَل في تأصيل بعض العامّي وردّه إلى الفصيح، فِعْلَ أحمد رضا في كتاب (ردّ العامّي إلى الفصيح). ومن أمثلته فيه:

(يقولون (قَزَّت نفسي) عن هذا الشيء إذا أبَته وعافَته وتباعدت عنه أنَفَةً أو لسبب آخر. وهو فصيح في أصله، وفي اللسان قزّت نفسي عن الشيء وقزّته أي أبَتْه وعافَتْه.....)[1].

ويقولون (ما بقي لي حيل) أي لم يبق لي قوة. وهي فصيحة عربية بلفظها وحروفها وصفتها واستعمالها ومادّتها فلا حاجة إلى عدّها من السريانية بعد أن جاء في كتب الأئمة أن الحيل والحول هما القوة ومنه الدعاء الذي رواه الترمذي في جامعه (اللهم ذا الحيل الشديد) ويقال لا حَيْل ولا قوة إلا بالله عن الكسائي[2].

وتقول العامة في بلاد الشام: انبسط فلان بمعنى سُرَّ وفرح وانشرح صدره، وهذا وقت البسط والانشراح، وهو مبسوط أي مسرور، وكل هذا

---

(1) ص326.

(2) ص98.

صحيح فصيح وهو من المجاز. قال في التاج وبسط فلاناً سرَّه، ومنه الحديث النبوي فاطمة بضعة مني يبسطني ما يبسطها أي يسرني ما يسرّها. [1].

ومنهم من يسلك سبيل التشدد حتى لَيُدَافِعُ كثيراً من المُعَرَّب والمقيس ومالَهُ أصْلٌ في لهجات العربية الأولى؛ لأنه يجده شائعاً في العامية ويأخذ عليه أنه محرّف أو تغني عنه كلمة، كالدسوقي في خلاصة تهذيب الألفاظ العامّية، وهو يَنْسُق ما ينكره وما يرى أن يستبدل به على مثل هذا النحو:

المحرّف أو العامي أو ما تغني عنه كلمة	الأصل أو المرادف العربي
أخشاب	خشب خشبان
باسل	بسيل بَسْل
بسيط	فَرْد
بسكويت	خشكنان
بطانية	منامة خميلة
بلطة	بُرْت
بوظة	مَزْر غُبَيْراء
تَنَهَّد	زَفَر
جاروف	رَفْش
جَدَريّ	جُدَريّ
رايب	رائب
شَتْل	زرّيعة صِراب

(1) ص25، وانظر أمثلة أخرى، ص410، 300، 105، 68، 30.

ويلاحظ أنّه ينكر وجوهاً جَرَت بها العربيةُ وأقيستُها، كالتسهيل في (رايب) والمنقول من فتح الجيم في جدريّ، وما جرى على الآلة من فاعول....وأنه ناقَضَ مَنْهَجَه في بعض هذه الأمثلة فقد استبدل بالكلمة الواحدة (كبطانية مثلاً) كلمتين (منامة خميلة)، وجَفَا السائغ الشائع الفرد (بوظة) إلى غريب مركّب مستثقل (مَزْر غبيراء) إلخ.

ويوافق متشددو المحدثين متشددي القدماء في وهمهم الطريف إذْ ظنوا أنّ اللغة، في معيار الصواب النموذج، تستوي على مثالٍ يطابق مطابقة الانعكاس المرآوي صورةَ العالم الخارجي ومنطقَ المعاني المجردة.

وقد ألْمَعْنَا إلى هذه المسألة في سياقٍ متقدّم ، ولكننا نستأنف الإشارة إليها هنا لأن اليازجي قد أنكر قولهم: (رأيته أكثر من مرة وجاءني أكثر من واحد) محتجّاً بأنّ (مقتضاه إثبات الكثرة للمرّة وللواحد؛ لأن المفضل عليه في معنى من المعاني لابُدّ أن يشارك المفضّل في ذلك المعنى؛ فقولك: بكر أشرف من خالد، يتضمن إثبات الشرف لخالد مع زيادة بكر عليه فيه.والظاهر أنّ هذا التعبير منقول عن التركيب الإفرنجي والعرب يستعملون هنا لفظ (غير) يقولون: رأيته غير مرة، وجاءني غير واحد؛ لأن غير الواحد لابد أن يكون اثنين فما فوق)[1].

ومن المفاجأة والمفارقة أن يكون الحريري في درة الغواص، قد استعمل ما أنكره اليازجي مستظهراً أنّه منقول عن التركيب الإفرنجي على ما يوحي به الخاطر الأول.

---

(1) لغة الجرائد.

يقـول الحريـري: (ويقولـون اجتمـع فـلان مـع فـلان فَيَوْهَمـون فيـه إذ الصواب أن يقال اجتمع فلان وفلان لأن لفظة اجتمع على وزن افتعـل وهـذا النوع من وجوه افتعل مثل اختصم واقتتل وما كان أيضاً على وزن تفاعل مثـل تخاصم وتجادل يقتضي وقوع الفعل من أكثر من واحد....) [1].

(1) درّة الغوّاص، 26 – 27.

من مسائل الخلاف بين المحدثين

وهذه مسائل اختلف فيها المحدثون بين التصويب والتخطئة، استخرجتها من تآليفهم؛ لعلّها تكون مثالاً على هذه القضية، ومؤنِساً بأنّ أمر الصواب في العربية ينتظمه مدرج عريض وأنّه كأنما يقوم على الاختيار.

وعسى أن يكون في هذه المسائل ما يخفّف وطأة الحرج الذي يستشعره أبناء العربية حين يكتبون بها فيطمئنون اطمئنان الثقة إلى أن أمر العربية يُسْر.

وسوف نجتزئ في سَوْقِ هذه المسائل باللمحة الطائرة إلى بعض مَنْ اختلفوا فيها ونحيل إلى الأصول التي تحيل إلى أصولها.

وقَدْ آثرنا هذا النهج في الاكتفاء، لأننا إنما نريدُ بهذه المسائل أن تكون أمثلة على المقولة التي تنتظم هذا البحثَ حَسْبُ.

وواضح أن كثيراً من هذه المسائل التي تناولها المحدثون مختلفين قد تناولها القدماء من قبلهم. وهي مسائل اتّصل استعمال أبناء العربيّة لها فاستمرَّ إنكار المنكرين واختلاف الناظرين.

(1)

خطّأ داغر في تذكرة الكاتب[1] قولهم: هذا مما يؤسف له؛ إذ يُعَدُّون الفعل (أسِفَ) باللام. وَقال: ولم يسمع تعديته عن العرب إلا بـ (على)، وقضى بأنّ الصواب أنْ يقال: هذا مما يؤسف عليه.

---

(1) ص44 - 45.

وقد تبيّن بما استقصاه جواد[1] وتابعه عليه العدناني[2] أنه روي في نوادر أبي علي القالي، عن أبي عبيدة في قصة أبي دهبل الجمحي (فوجد زوجته الثانية قد ماتت حزناً عليه وأسفاً لفراقه)..... إلخ.

(2)

وخطّأ داغر[3] مثل قولهم: أشار الخطيب أثناء كلامه، بنصب أثناء على الظرفية؛ لأنها ليست ظرفاً ولا مضافة إلى ما تكتسب منه الظرفية لتستغني بها عن حرف الجر في، بل هي جميع ثني. وأثناء الشيء تضاعيفه، وأثناء الكلام أوساطه، ورأى داغر أنّ الصواب أن يقال: في أثناء.....

وقد نقل العدناني قول التاج في مستدركه: كان ذلك في أثناء كذا، أي: في غضونه، وقوله مع ذلك: أنفذت كذا ثِنْيَ كتابي، أي في طيّه. ونقل عن الصحاح في بعض نسخه: أنفذت كذا في ثني كتابي، وفي أخرى: أنفذته ثني كتابي...

فَسَوَّغ ما خطّأ (داغر) كما أن مؤتمر القاهرة أجاز الوجهين كليهما[4].

(3)

وخطّأ (داغر) قول الأب الكرملي (يأْنسون إلى ذلك الوطن) بتعدية يأنس بـ (إلى) ذاهباً إلى أنّ الصواب: يأنسون بذلك الوطن.. وقد دَفَع ذلك مصطفى جواد وصحّح قول الكرملي بما حكى الزمخشري في الأساس من قوله

---

(1) قل ولا تقل، ص15.

(2) معجم الأخطاء الشائعة (أسف).

(3) تذكرة الكاتب، ص35.

(4) معجم الأخطاء الشائعة (ثني)، ص52.

(وأنِسْت به واستأنست به وأنست إليه واستأنست إليه) وما احتجّ به من قول الطرمّاح:

كلّ مستأنس إلى الموت قد خا ض إليه بالسيف كلّ مخاض

وقول آخر:

إذا غاب عنها بعلها لم أكن لها زؤوراً ولم تأنسْ إليّ كلابُها[1]

(4)

وخطّأ (داغر)[2] جمع بائس على بؤساء محتجّاً بأنّ مجيء فُعَلاء جمعاً لفاعل ممّا يسمع ولا يقاس، وأن فعلاء يطّرد جمعاً لفعيل بمعنى الفاعل لما دلّ على سجيّة، فبؤساء إنّما تكون جمع بئيس بمعنى شجاع. وجرى على هذا النهج وأفاض في تخطئتها مصطفى جواد[3] وتابع على ذلك العدناني[4].

ولكن النجار أورد بعد مثل هذا (أنّ ابن مالك في التسهيل يرى أن فعلاء يطّرد في جمع فاعل إذا دلّ على سجيّة وكان للمدح أو الذمّ، نحو صالح وفاسق، فيقال: صُلَحاء وفُسَقاء.. وفي التوضيح أن فعلاء ينقاس في فاعل دالاً على معنى غير مكتسب كالغريزة...) ورأى النجار أن البائس من هذا القبيل وأنْ لا بَأسَ بجمعه على بؤساء[5].

(1) أغلاط اللغويين الأقدمين، ص20. وانظر أيضاً: أخطاؤنا في الصحف والدواوين/ ص156- 157.
(2) تذكرة الكاتب، ص75.
(3) قل ولا تقل، ص16 وما بعدها.
(4) معجم الأخطاء الشائعة (باب الباء).
(5) الأخطاء اللغوية الشائعة، ص50.

(5)

وأنكر كثيرون جمع (بحث) على (أبحاث) ذاهبين إلى أن الصواب هو جمعه على بحوث؛ لأن المعجمات لا تذكره ولأن النحاة تابعوا سيبويه في منعه إذ يقول: (إن جمع فَعْل على أفعال ليس بالباب في كلام العرب، وإن كان قد ورد منه بعض ألفاظ كأفراخ وأفراد وأجداد). ولكن استقراء المنقول عن الفصحاء انكشف عن أنّ ما ورد من جمع فَعْل على أفعال نيّف وثلاثمائة حتى قرّر مجمع القاهرة على وفق ذلك جوازَ جَمْعِ فَعْل على أفعال يدخل في ذلك مهموز الفاء ومعتلّها والمضعّف[1].

(6)

وأنكر مصطفى جواد استعمال (شجب) في مثل (شجب العدوان) ذاهباً إلى أن أصولها في اللغة لا تفضي إلى الدلالة على المعنى الذي أصبح متعارفاً لها وهو العيب والتنقُّص والاستنكار، ذلك أنّ شجب المعاهدة أو العدوان فيما تفضي إليه دلالات (شجب) في الأصول لا تخرج عن أن تعني (سدَّها أو أحزنها أو أهلكها أو شغلها).

واستخرج من مقاييس اللغة لابن فارس أن (جدب) هو الذي يفيد المقصود بها. ومن شواهده في الشعر قول ذي الرمة:

فيا لك من خدّ أسيل ومنطق رخيم ومن خلق تعلّل جادبه

ومن شواهده في الحديث: جَدَبَ لنا عُمَرُ السَّمَر بعد عتمة (أو بَعد الصلاة)[2].

(1) انظر في بيان هذا تفصيلاً: معجم الأخطاء الشائعة، ص34- 35.

(2) قل ولا تقل، ص59 وما بعدها.

وقد تابع جواداً على ذلك العدناني[1].

ولكن مجمع القاهرة أجاز استعمال الشجب بالمعنى المتعارف، وقد سوَّغ ذلك على النحو التالي: (يشيع في اللغة المعاصرة مثل قولهم: نحن نشجب العدوان، ويقصدون به أنّهم يستنكرون الحرب أشدّ الاستنكار ويؤخذ على هذا التعبير أن الشجب في اللغة هو الإهلاك.

وترى اللجنة أن المراد بالشجب في الاستعمال المعاصر هو الرفض للشيء والاستبعاد له والرغبة في محوه لاستنكاره؛ والمجاز يتّسع لحمل الشجب على الإهلاك؛ لأنه يلزم من الاستنكار الشديد والرغبة في زواله. وعلى ذلك تجيز اللجنة استعمال الشجب في دلالته المعاصرة)[2].

(7)

وأنكر اليازجي قولهم في مقام الإخبار: لا زال زيد يفعل ، لأن (لا، لا تدخل على الماضي إلاّ مع التكرار أو العطف على منفيّ، نحو لا صدّق ولا صلّى، وما زرت زيداً ولا زارني، وإلا صار الكلام معها إنشاء وانقلب زمان الفعل إلى الاستقبال).

فاستظهر عليه الجندي بقول أحمد بن فارس في كتاب الصاحبي:

(لا حرف نسق، ينفي الفعل المستقبل، نحو لا يخرج زيد، وينهى به نحو لا تفعل، ويكون بمعنى لم إذا دخلت على ماض. كقوله جل ثناؤه: (فَلا صَدَّقَ وَلا صَلَّى) أي لم يصدّق ولم يصلّ.

وقال الشاعر:

---

(1) معجم الأخطاء الشائعة (شجب).

(2) مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، السنة الرابعة، العدد المزدوج 13- 14، ص123.

وأيّ خميس لا أفأنا نهابه ... وأسيافنا يقطرن من كبشة دما

وأنشدني:

إن تغفر اللهم تغفر جمّا ... وأيّ عبد لك لا ألمّا

أي أيّ عبد لك لم يلمّ بالذنب)[1] .

(8)

وأنكر اليازجي قولهم: رغب الشيء وشيء مرغوب يعدّون رغب بنفسه والصواب رغب فيه.

فاستظهر عليه الجندي بأنّه (قال في المصباح رغبت في الشيء ورغبته يتعدّى بنفسه أيضاً. ونقله عنه في التاج. وقال في النهاية رغب يرغب رغبة إذا حرص على الشيء وطمع فيه)[2].

(9)

أنكر داغر مثل قولهم: هذه البلاد ممتدة من جنوبي آسيا، ويسكن في شمالي فلسطين ... بالعدول عن الموصوف إلى الصفة عند إرادة التحديد وذكر الجهات الأربع، ذاهباً إلى أن (الصواب بترك الياء المشددة في كلّ منها).

فقال النجار في هذا الإنكار: (وما أنكره هو الصواب، وما صوّبه هو المنكر. فالجَنوبُ والشمال اسمان للريحين المعروفتين، فإذا قيل: هذه البلاد ممتدة من جنوب آسيا فمعناه أنها ممتدة من ريح الجنوب، ولا يراد هذا، وإنّما يراد أنّها ممتدّة من الموضع الذي تأتي منه هذه الريح، وهو الموضع المنسوب إليها،

(1) إصلاح الفاسد، ص16، 17.

(2) المصدر السابق، ص17.

وهو الجنوبيّ، فيقال: من جنوبيّ آسيا. وكذلك الشمال اسم للريح التي تقابل الجنوب، والتحديد بالموضع المنسوب إليها أي الشماليّ. والشرق والغرب حيث تشرق الشمس وتغرب، فهما يضافان إلى الشمس، فأمّا المكان فيقال فيه: شرقيّ وغربيّ.

وقد قال جرير:

هبّت جَنُوباً فذكرى ما ذكرتهم عند الصفاة التي شرقيّ حورانا

وفي لسان العرب (قشم):

كأن قلوصي تحمل الأجول الذي بشرقيّ سلمى يوم جنب قشام"[1]

(10)

وقدّم اليازجي[2] ومصطفى جواد[3] (أهَمَّ) على (هَمَّ) في مثل قولهم: أهمّه الأمر، وقدّما تبعاً لذلك يُهِمّه على يَهمّه، ومُهِمّ على هامّ. وعندهما أنّ الرباعيّ أفصح. ولكن الجنديّ[4] رأى أن لا دليل على أنَّ أحدهما أفصح من الآخر؛ فهما -عنده- سيّان.

وأورد العدناني[5] المسألة مورداً آخر إذ نسب إلى بعضهم تخطئة (هامّ) على أنّ الصواب (مهمّ) ثم قال: وكلتا الكلمتين صحيحة.

(1) الأخطاء اللغوية الشائعة، ص44.

(2) لغة الجرائد، ص25.

(3) قل ولا تقل، ص158.

(4) إصلاح الفاسد، ص9، 66-68.

(5) معجم الأخطاء الشائعة (همّ).

(11)

واختلفوا في وضع (طيلة) موضع (طُول) و(طَوال) في مثل قولهم: أقام في البلدة طيلة سنتين، فأنكرها قوم وأجازها آخرون[1].

(12)

وخطّأ اليازجي[2] وداغر[3] استعمال الحماس في مثل قولهم: هو من أهل الحماس، وكانت الحفلة مملوءة بمظاهر الحماس، ذاهبَيْن إلى أن صوابه حماسة، فأورد عليهما النجار[4] ما جاء في مستدرك التاج: "والحماس كَسَحاب الشِدَّة والمَنْع والمُحَارَبَة".

(13)

وأنكر داغر[5] (الرئاسة) مصدراً لـ (رَأَسَ) القوم؛ ذاهباً إلى أن الوجه فيها رَآسة بالفتح وأضاف غيره رياسة. ولكن الزعبلاوي والنجار خالفاه فيما أنكر. ومما استظهر به الزعبلاوي[6] قول صاحب النهاية: رأس القوم يرأسهم رئاسة، إذا صار رئيسهم ومقدّمهم.

---

(1) انظر في هذه المسألة: لغويات، ص55؛ وأخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص213-214؛ ومعجم الأخطاء الشائعة (طول).

(2) الأخطاء اللغوية الشائعة، ص31.

(3) تذكرة الكاتب، ص86.

(4) الأخطاء اللغوية الشائعة، ص31.

(5) تذكرة الكاتب، ص81.

(6) أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص180.

واستدلّ النجار[1] بأنّ الرياسة إنّما هي تخفيف الرئاسة واستشهد على وجود الرئاسة - بالكسر والهمز - بما في أفعال ابن ا لقطاع، وذلك: رأس على القوم رئاسة: صار رئيسهم، وبما في أفعال ابن القوطيّة وفي نسخة مخطوطة للصحاح مضبوطة جيّدة، وفيهما (رئاسة) - بالهمز والتسهيل.

(14)

وأنكر جمهورهم إدخال (أل) على العدد المضاف في مثل: قرأت الثلاثة كتب؛ لأنّ إضافة ثلاثة إلى كتب إضافة معنوية، والمضاف فيها يتعرّف بالمضاف إليه، فالوجه إدخال (أل) على المعدود، فيقال: قرأت ثلاثة الكتب... وهكذا.

ولكن بعضهم وجد لإدخال (أل) على المضاف وجهاً في الأثر من قوله صلى الله عليه وسلم: ثم قرأ العشر آيات، وأتى بالألف دينار[2].

(15)

وأنكر داغر استعمال كلمة (نفس) للتوكيد على خلاف الطريقة الموضوعة لها، مضافة إلى الاسم المؤكّد، في مثل قولهم: جاء نفس الرجل. قال: والصواب أن يؤتى بها مضافة إلى ضمير المؤكَّد فيقال: جاء الرجل نفسه[3].

---

(1) لغويات، ص112، 113.

(2) انظر في هذه المسألة: درّة الغوّاص، ص93؛ وتذكرة الكاتب، ص95- 96، وأخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص72 وما بعدها؛ وإصلاح الفاسد، ص19- 20، 127، وما بعدها؛ ومعجم الأخطاء الشائعة (ثلث، عرف).

(3) تذكرة الكاتب، ص52.

ولكنّ النجار صحح هذا الاستعمال مستدلاً بوروده في (كلام مَنْ يُعْتَدُّ بهم من العلماء، فيقول سيبويه في الكتاب 2/ 84: وإذا أضفت إلى شاة قلت: شاهي. تردّ ما هو من نفس الحرف وهو الهاء) ويقول ابن جنّي في الخصائص 1/ 295: (وهي متعلقة بنفس تبًّا) يريد: بتبّاً نفسها. وَحكى سيبويه - على ما في اللسان - عن العرب: نزلت بنفس الجبل، ونفس الجبل مقابلي...) [1].

(1) لغويات، ص94- 95.

تناقض المحدثين

وهكذا تفضي وجوهُ القول في العربيّة وسعتُها إلى الاختلاف بين المحدثين كما أفضت إلى الاختلاف بين الأقدمين.

ولكن هذه الوجوه وتلك السعة قد أفضت بالمحدثين إلى اختلاف القول لدى الباحث الواحد؛ إذ نجده يقطع بالرأي ثمّ يبدو له فيعود عمّا كان رأى. وكثيراً ما نجد الباحث في الأخطاء الشائعة يستدرك على نفسه؛ إذ يحكم على ظاهرة بالخطأ ثم يجد لها بعد مزيد من التتبّع - ولو على طريق المصادفة- وجهاً يصوّبها، ومن أمثلة ذلك ما استدرك الشيخ محمد علي النجار على نفسه في كتابه (لغويّات).

وربّما كان اختلاف القول لدى الباحث الواحد لاختلاف وجوه العربيّة من جهة واختلاف هواه من جهة أخرى.

فقد عرض داغر، مثلاً، للفعل شكر فَوَجَّه تعديته إلى المشكور به بـ (على) في قولهم: شكرته على فضله؛ بأنّها على تضمين الفعل شكر معنى الفعل حمد. قال: وحينئذ يمتنع دخول اللام على المشكور له.

ولكنّه أنكر على الكرملي قوله: حين يحاول شكر مصر على الحفاوة؛ ذاهباً إلى أنّ صوابه: يحاول أن يشكر لمصر الحفاوة[1].

أمّا ذلك البرزخ القائم بين التعلّم والاكتساب فقد أفضى بالمحدثين كما أفضى بالقدماء إلى التناقض.

---

(1) انظر في هذه المسألة: تذكرة الكاتب، ص97، وأغلاط اللغويين الأقدمين، ص74.

فقد وقع صاحب (فرسان الكلام، البرنامج التلفزيوني) في هذا؛ إذ اتّخذ في صلب مادّة البرنامج نهجاً محافظاً يُنْكِر الألفاظ الدخيلة وينكر الوجوه القليلة. ثم خالف عن ذلك في فواتح برنامجه إذ ورد فيها: إعداد وسيناريو وحوار (ياسر المالح)، فاستعمل (سيناريو) لم يلتمس لها مقابلاً عربيّاً على نهج التنقية والحفاظ الذي أخذ نفسه به، ثم استعمل أكثر من مضاف[*] (إعداد وسيناريو وحوار - أو شيئاً مثل هذا في تعدّد المضافات) إلى مضاف إليه واحد (ياسر) وهو وجه مرجوح في قواعد النحو لا يرقى إلى المرتبة الفصحى.

ومن أمثلة هذا التناقض بين ما تنوّروه من الرأي على بيّنة وما أسلَمهم إليه الأداء عفو العادة المكتسبة ما وقع فيه الأب أنستاس الكرملي؛ فإنّه نشر مقالاً بعنوان "لا تقل كُرَيّات بيضاء" رأى فيه أنّه لا يجوز نعت الجموع بفَعْلاء[1]، وأنّ الصواب أن يقال: كريات بِيْض، وهضاب مُلْس. ولكنّه استخدمَ ما مَنَعَ في موضع آخر من مباحثه إذ قال في نقد كتاب "الربيعيات" لروفائيل بطي": "على أن في تلك الأزاهير خنافس سوداء تدأب في سَلْبِها روائِحَها وأطايبها"[2].

ومن أمثلة تناقضهم على هذا الصعيد أيضاً ما وقع لصلاح الدين الزعبلاوي في كتاب: أخطاؤنا في الصحف والدواوين، فهو يقرّر - في كلامه على صوغ اسم المفعول من الثلاثي والرباعي وما يعرض فيه من الخلط بين

(*) أو غير مضاف. وهكذا يدخل علينا الازدواج أو التناقض عفواً.

(1) وهي مسألة أخرى مما اختلفوا فيه، وأمرها في العربية جار على التعدّد والاختيار في نهاية التحقيق.

(2) الدراسات اللغوية في العراق، ص139-140.

فَعَل وأفعل- أنّ (هاجه وأهاجه)[1] ليسا بمعنى واحد. وعليه فاسم المفعول "من هاجه مَهيج لا مُهاج، لأن هذا من (أهاج) وأهاج الريحُ النَّبْتَ أيبسه"[2]. ثم يقول في كتابه السالف الذكر: (أهاجه) تقولك هاجه وهيّجه، أما أهاجه فليس بشيء كما أشار إليه اليازجي.

قال الزمخشري: هاج به الدم والمرّة، وهاج الغبار، وهاجه وهيّجه، وقال صاحب المصباح: وهِجْتُه يتعدّى ولا يتعدّى وهيّجته بالتثقيل مبالغة.أما أهاجه فلغير ذلك. تقول: أهاجت الريحُ النبتَ، إذا أيبسته.

وهكذا أنكر الزعبلاوي (أهاج) أن يكون بمعنى (هاج) كما في (هاجني الشوقُ).

ولكنّه هو نفسه قد عبّر فيما جرى به قلمه في كتابه المذكور بهذا: "فأوْلى الناسِ بوَضْع الكلام مَنْ سَبَقَ إلى فِكْرِه مدلولُه، وأُهِيج بالحاجة تدفعه إلى التعبير عنه وتحريك اللسان بما تمثّل منه في خاطره"[3].

(1) ص97.

(2) ص98.

(3) ص20.

أثَرُ التصحيح

وقد أصبح كثير من هذه المسائل التي أثارها أهـل التصحيح أمثلة مشهورة متداولة، وأصبح أبناء العربيّة والمشتغلون بها يتوقّفون إليها مُسْتَثْبِتين جاهدين أنْ يأخذوا أنفسَهم بالوجه الصحيح أو بالوجه الأعلى حين يكتبون.

وتهيّأ لبعض التصحيحات أن تروج وتسود؛ فقد أخذ (داغر) على الكتّاب استعمالهم كلمة (غاوي) أو غواة، للتعبير عن معنى "أماتير" أي مَنْ يزاوِل شيئاً لمحبّته له لا لاتّخاذه حرفة وهذا الاستخدام كثير الشيوع في الألعاب الرياضية والفنون الجميلة وغيرها، ولكن الغاوي هو الضالّ وعليه القول في القرآن الشريف "ما ضلّ صاحبكم وما غوى" والقول "والشعراء يتّبعهم الغاوون" فكيف يصحّ استعماله للدلالة على معنى محبّ أو عاشق "أماتير"؟

وروّج داغر في مجلة "المضمار" لكلمة (هاوٍ) وجمعها (هواة) من الفعل هَوِي يهوى أي أحبّ واشتهى؛ إذ رأى أنّها من كُلّ وجه تصلح للاستخدام بمعنى "أماتير". وتساءل داغر: فما ضَرَّ كتّابنا الأدباء لو وافقونا على هاوٍ وهواة واجتنبوا خطأ استعمال غاوٍ وغواة؟[1].

وواضح أنّ هذا التوجيه قد تحقّق فِعْلاً وجرى به الاستعمال فحلّ الهاوي والهواة محلّ الغاوي والغواة على هذا الصعيد من الدلالة.

---

(1) تذكرة الكاتب، ص28-29.

ويبدو أن (هاوٍ) و(هــواة) قــد غلبتــا علــى (غــاوٍ) و(غــواة) لسبب جوهريّ وهو ترويج داغر لهما استعمالاً في مجلّتــه المضمــار فتســرّبتا وأُلِفَتــا وذاعتا من هذه الجهة.

أمّا التصحيح المجرّد فقد كان أثره ضعيفاً. وقديماً شكا داغر نفسه مــن هذه الظاهرة إذ يقول: "ومع كلّ ما طالعته في أثناء هذه السنين الطويلة مــن الرسائل والمقــالات الــتي وضعــها النقّــاد وأشــاروا فيــها إلى الخطــأ الشــائع المستفيض في أقلام الكتّاب والشعراء وعلى ألسنة المتكلّمــين والخطبــاء كنّــا نرى بعين الحزن والأسف أنّ الفــائدة المرتجــاة مــن نقــد النــاقدين وإصــلاح المصلحين ضعيفة الأثر قليلة الشيوع وأنّ الخطأ اللغويّ يتّسع كلّ يوم نطاقه ويرتفع فوق أرباب اليراع رواقه"[1].

ولعلّ من أمثلة ذلك أن الاستعمال يجري اليوم بقولهم: "التقــى بــه" على تعدية هذا الفعل بالباء. ويسألك الكاتب المستثبت كيف تقول:التقــى به أم التقاه في مثل: التقى الوزير رجال الإعــلام والتقــى الوزيــر برجــال الإعلام، فلا يحضرك إلاّ الاحتكام إلى الشائع المتعارف لِغَلَبَتِهِ، علــى حــين أن (داغر) اعترض على التعدية بالباء منذ زمن بعيد فذكر أنّــهم "يقولــون التقى به فيعدّون" هذا الفعل بالبــاء والمســموع عــن العــرب لَقِيــه ولاقــاه وتلقّاه والتقاه بمعنى واحد أي استقبله أو صادفه وكلّها تتعدّى بنفسها فلا تحتاج إلى الباء"[2].

ومن الأمثلة التي غلب فيها الاســتعمال توجيــه أصحــاب التصحيــح استعمال الكتاب المشتغلين بالصحافة "تحرير" و"محرر" و"رئيس تحرير" علــى

(1) تذكرة الكاتب، ص4-5.

(2) المصدر السابق، ص38.

الرغم من إنكار أصحاب التصحيح وإلحاحهم على إحلال "كتابة" و"كاتب" و"رئيس كتّاب" محلّها.

يقول داغر: "ولعلّ المولعين باستعمال "تعريب" يزعمون أنّ فيها معنى أرفع شأناً من معنى "ترجمة" أو يرون لفظها أفخم وأفصح وهو زعم باطل ورأي فائل.

وقد سبقهم إلى الوقوع في مثل هذا الوهم بعض الكتّاب المشتغلين بالصحافة، فإنّهم طلّقوا كلمة "كتابة" في الدلالة على صناعتهم وأطلقوا عليها كلمة تحرير وقالوا "محرّر" و"رئيس تحرير" بدل "كاتب" و"رئيس كتّاب" مع أنّ التحرير مهما تتوسّع في معناه يظلّ دون مدلول الكتابة ولكنّهم عدلوا إليه لزعمهم أنّه أفخم مبنى وأعظم معنى"[1].

وواضح أن الاستعمال قد أبقى على هذه الألفاظ جميعاً، ولكنّه خصّ كلاً منها بمعنى. ويجري الاستعمال الآن على أن التعريب غير الترجمة وأن الكتابة غير التحرير.. وهكذا.

ومن أمثلة ما خطّأه أصحاب التصحيح ولكنّه غلب على الاستعمال قولهم: استعرض القائد الجنود إذا أمَرَّهم عليه ونَظَرَ حالَهُمْ. فقد رأى (داغر) أنّ المبنّي من هذا الفعل على استفعل لم يَرِدْ عن العرب بهذا المعنى ورأى أنّ الصواب أن يقال عرض الجنود واعترضهم[2].

وواضح أيضاً أن الذي يجري به الاستعمال اليوم هو التمييز بين هذه الأبنية الثلاثة (عرض واعترض واستعرض) على معان ثلاثة وأوجه استعمال ثلاثة مختلفة.

(1) تذكرة الكاتب، ص29-30.

(2) المصدر السابق، ص33.

ومن هذه الأمثلة أيضاً تخطئتهم لـ "صادقت الوزارة على تعيين فلان" و"صدَّق الملك على الحكم" ذاهبين إلى أنّ "الصواب أن يقال: أجـاز الشـيء أو أمضاه أو أقرّه أو وافق عليه"[1].

وواضح أن (صادق وصدّق وأقّر ووافق على) يجري بـها الاسـتعمال جميعاً على التمييز حيناً وعلى التنـاوب حينـاً آخـر، ولكـن لم يُسْـتَأْصَلْ مـا خطّأوا بصورة حاسمة ولا غالبة.

ومنها تخطئة مصطفـى جـواد لقولهـم: الحقـوق القَبَليّـة: ذاهبـاً إلى أنّ الصواب هو "الحقوق القبيليّة". وعلى الرغم من إفاضته في الاستدلال على مذهبه فإنّ الاستعمال يُمْعِن في التجافي عن توجيهه.

وربّما غلب الاستعمالُ بَعْضَ أهل التصحيح ثم تبيّن لدى بعضهم أنّ لما جرى به الاستعمال أصلاً.

فقد أنكر داغر استعمال (الكسول) للمذكّر بمعنى الكَسِل والكسـلان والمكسال في مثل قولهم: ولا نعجب لخيبته وعدم نجاحه لأنّـه كسـول جـداً، واستدرك عليهم بأنّ الكسول "وصف للمـرأة المترفّهـة الـتي لا تكـاد تـبرح مجلسها وهو مدح لها عند العرب مثل نؤوم الضحى. غير أن النؤوم يسـتوي فيه المذكّر والمؤنّث بخلاف الكسول فإنّه للمؤنّث فقط"[2].

ولكن النجّار دفع ذلك محتجّاً بأنّ "كسول للمذكّر يجيزه القياس" وأنّه "جاء في اللسان (زمل) لأحَيحة بن الجُلاح:

(1) تذكر الكاتب، ص35.

(2) المصدر السابق، ص124.

فـلا وأبيـكِ مـا يُغْـني غَنـائي   مِـنَ الفِتيـان زُمَّيـلٌ كسـولُ[1]

وربّما انعكس اختلاف أصحاب التصحيح على مجرى الاستعمال. وأصبح الكتّاب في المسألة الواحدة على نهجين مختلفين لأنّ اللغويين اختلفوا فيها على وجهين.

ولعلّ كثيراً من الناس اليوم يتقبّلون هذه الجملة كما هي:

- أمضى عقد الاتّفاق كوزير للداخلية،

أو - افتتح الجلسة كنائب لرئيس الجمعية،

أو - شهد المؤتمر كمستشار في التخطيط.

ولكن كثيراً من الناس يتحفّظون عليها ويرون أن تجري على هذا النحو:

- أمضى عقد الاتّفاق (وزيراً أو بصفته وزيراً أو بصفة كونه وزيراً للداخلية..) وهكذا.

وهذا الموقفان ماثلان لدى أصحاب التصحيح على نحو مطابق؛ فقد ذكر داغر أنّهم "يقولون: أمضى فلان عقد الاتفاق بصفته وزيراً للداخلية" و"افتتح فلان الجلسة بصفة كونه نائب رئيس الجمعية"، ورأى أنّ هذا الاستعمال - "بصفته" و"بصفة كونه" - دخيل في العربية ليس منها بشيء. وهي في غنى عنه بما هو ألطف وأعذب وأصحّ وأصوب. ففي المثال الأوّل يستغنى عن "بصفته" بحرف الجرّ الكاف، فيقال: أمضى فلان عَقْدَ الاتّفاق كوزير الداخلية.

(1) الأخطاء اللغوية الشائعة، ص45.

وهي هنا للتمثيل بما لا مَثِيلَ له ويقال لها كاف الاستقصاء. وفي المثال الثاني يستغنى عن "بصفة كونه" بالكاف نفسها فيقال: "افتتح فلان الجلسة كنائب رئيس الجمعية" أو بأن يقال "نائباً عن رئيس الجمعية" أو "بالنيابة عن رئيس الجمعية"[1].

فأنكر عليه ذلك النّجارُ وتابعه رمضان عبد التوّاب. قال النّجار: وليس هنا تمثيل أصلاً حتى يؤتى بالكاف. وهو تقليد للأسلوب الإفرنجي. وإنّما الوجه أن يقال: بصفة كونه وزيراً للداخلية أو وزيراً للداخلية[2].

وعجب عبد التوّاب في لحن العامّة من أن (داغر) "يصحّح (الكاف) المنقولة عن اللغات الأجنبية بمعنى (as) في الإنجليزية و(als) في الألمانية مثلاً، ويسمّيها كاف الاستقصاء ويعيب التعبير البديل، وهو استعمال صيغة "بصفته كذا" أو "بصفته كونه كذا" وتساءل عبد التّواب: "ولست أدري أين عثر أسعد داغر على هذه الكاف التي يقال لها كاف الاستقصاء عنده؟ فلم أجد لها أثراً في كتب النحو، ولم أعثر لها على مثال في الأدب العربي القديم على طول تقليب".

ومن أمثلة ما اختلف فيه أهل التصحيح فاختار الاستعمال وجهاً وغَلّبه: مسرح بدل مرسح[3] ومحاضرة لا خطبة[4] والدَّوْلي لا الدُّوَلي[5]... إلخ.

---

(1) تذكرة الكاتب، ص33.

(2) الأخطاء اللغوية الشائعة، ص43.

(3) تذكرة الكاتب، ص126.

(4) انظر في أمرهما: تذكرة الكاتب، ص 31-32؛ وأخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص165-167.

(5) ينظر في هذا المسألة، قل ولا تقل، ص61-62؛ وأخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص67-69؛ ومعجم الأخطاء الشائعة (دول).

ما أشبه الليلة بالبارحة!

وليست شكوانا من مستوى الطلبة واعتراضاتنا على لغة الكتبة بدعاً في موقف أبناء العربيّة منها وحالهم معها، وليست خاصّة بعصرنا هذا، فإنّها ممتدّة على القرون في تاريخ العربية. وقد شكا مَنْ قَبْلَنا مثل شكوانا، وحاولوا – من قبلنا- ما نحاول الآن.

ولعلّ وصف ابن مكّي الصقلّي لحال اللغة في زمانه يصلح أن يكون تعبيراً عن إحساسنا بحال اللغة في زماننا؛ فهو "يصوّر.. حال اللغة العربية في صقلية حيث فشا فيها اللحن ودُخِلَتْ لغة العرب فلم تزل كلّ يوم تنهدم أركانها وتموت فرسانها، حتى استبيح حريمها وهجن صميمها وعفت آثارها وطفئت أنوارها، وكان من أثر هذه الحال أنّ كثيراً من الناس يخطئون وهم يحسبون أنهم مصيبون، وأنّ كثيراً من العامّة يصيبون وهم لا يشعرون، وبلغ من فشوّ اللحن أنّ المخطئ ربّما سخر من المصيب، وتساوى الناس جميعاً؛ عامّتهم وخاصّتهم في اللحن، ولا يَسْتثني ابن مكّي من ذلك إلاّ القليل، ولكنّ هذا الاستثناء ليس على إطلاقه، فهؤلاء القليل إنّما يتكلّمون اللغة الصحيحة ويكتبونها عند المباحثة والمكاتبة وقراءة الكتب ومواضع التحقيق، فأمّا عند المخاطبة والمحاورة فلا يستطيعون مخالفة ما تداول الجمهور، واستعمله الجمّ الغفير أي أنهم يتكلمون اللغة الملحونة في لهجات خطابهم مجاراة للعامّة.

ويصل اللحن بين هؤلاء الخاصّة إلى أخطر مراحله، إذ تبدو مظاهره في تصحيف الأحاديث المشهورة، وتعمّد الوقف في مواضع لا يجوز الوقف

عليها في القرآن الكريم، وتغيير أشعار العرب وتصحيفها وتصنيف الكتب الملحونة.. ويبلغ سوء الحال درجة لا يميّز الناس فيها بين الصحيح والملحون بل ربما أنكروا الصواب لطول ما ألِفوا فقده، وركبوا ضدّه"[1].

بل إن القدماء والمحدثين قد بَنَوْا خطّتهم في بحث هذه المسألة على ضرب من الاستقراء. يقول الحريري: فهذه الأوهام في الهجاء أُنْبِتُتها عن العِيان والتقطتها من كتب جماعة من الأعيان[2]... ويقول داغر: إن هذه الألفاظ والتراكيب التي انتقدتها مأخوذة كلّها تقريباً من أقوال الكتّاب والشعراء الذين يشار إليهم بالبنان[3]...

بل إنّهم لاحظوا أن هذه المواضع التي هي مظنّة الخطأ تتكرّر على نحو معيّن كأنّها الظاهرة. يقول داغر: "وفي خريف سنة 1921 أصدر ابناي خليل وحبيب مجلّة المضمار الأسبوعية المصوّرة للألعاب الرياضية والفنون الجميلة، فَعُنيت بتهذيب ما ينشر فيها من الأنباء والمباحث. وفي أثناء اشتغالي بإصلاح ما (يعدّ) من المقالات قبل نشره في المجلّة كنت أرى غلطات تكاد تكون محدودة محصورة. تتكرّر هي بنفسها من وقت إلى آخر..."[4]. بل إنّه ضمّن هذه الملاحظة أبياته التي جعلها على صفحة العنوان من كتابه تذكرة الكاتب وهي:

يا معشر الكتّاب تذكرتي لكم ... تجدونها بيد الولاء مسطّرة
أصلحت فيها ما عثرت عليه من ... غلطاتنا اللّغوية المتكرّرة

---

(1) انظر فيما نقدم ما استخرجه عبد العزيز مطر في لحن العامة، ص132.

(2) درّة الغوّاص، ص208-209.

(3) تذكرة الكاتب، ص8.

(4) المصدر السابق، ص6.

وعرضت إصلاحي عليكم راجياً   أن تقبلوه على سبيل التذكرة

كما حاول القدماء والمحدثون تعليل ظاهرة شيوع الخطأ وتفسيرها: يقول ابن كمال باشا: "وقد شاع بين أصحابنا من السقطات إمّا لعدم الالتفات أو لميل النفوس إلى العادات أو لقلّة الإلف باللغات ما هو أجدر بالوأد من البنات"[1].

أمّا داغر فيردّها إلى أربعة عوامل هي: اللغة العاميّة، وكثرة السماعيّ في اللغة، والنقل والاتّباع، وإهمال اللغة[2].

ويلتمس عبد القادر المغربي تفسيراً منهجيّاً لقول العامّة في (أب): أبّ بالتشديد قائلاً: "وأعلم أن طبيعة اللغة العربيّة في تركيب الاسم المفرد أن يكون على ثلاثة أحرف فإذا عرض له من العلل ما صيّره حرفين عاد بعض العرب بحكم سلائقهم أو بحكم الانزلاق مع طبيعة لغتهم إلى تشديد الحرف الأخير فيصبح الاسم ثلاثة أحرف كما... في تشديد (دمّ وفمّ ويدّ) وكما ... في تشديد واو (هوّ) ضمير الرفع الغائب. ومن العجيب أنّ عامة زماننا ينساقون أحياناً بهذه الطبيعة المركوزة في اللغة العربية فيشدّدون بعض الكلمات كقولهم في (أب) المخفّف الباء بمعنى الوالد (أبّ) بالتشديد"[3].

(1) التنبيه على غلط الجاهل والنبيه، ص6.

(2) تذكرة الكاتب، ص10 وما بعدها.

(3) عثرات اللسان في اللغة، ص92.

بل إن طريقة التنبيه على الخطأ والتوجيه إلى الصواب واحدة. فابن السكيت يجري على هذا المنوال: تقول كذا ولا تقل كذا[1]. ومصطفى جواد وسم كتابه صراحة بـ قل ولا تقل.

فنحن إنّما نحاول مثل ما حاولوا، ولكنّنا نتصدّى للنظر في تجليّات العربيّة هذه الأيام، ونقصد -على وجه الخصوص- لمعالجة حال العربية كما تجري على ألسنة الطلبة والكتبة. ونتخذ مِثْلَ ما اتخذوا من منهج الاستقراء الميدانيّ ونحاول مثل ما حاولوا أن نعلّل تلك الأخطاء وهكذا نشاركهم في وجوه من الأمر. ولعلّنا أنْ نَفِيَ لرسالتنا وفاءَهم لرسالتهم. وعسى أن نوفّق إلى جعل المعالجة منظّمة تنظيماً منهجيّاً متسقاً وأن نوفّق إلى تفسيرات إضافيّة نوفّي بها حقّ عصرنا علينا.

(1) انظر: لحن العامة لعبد العزيز مطر، ص60.

أخطاء الطّلَبة والكَتَبة

ثمّ أنتقل إلى القول فيما كان أوّلَ حوافزي إلى بحث هذه المسألة، مسألة الخطأ، فَأرْجِعُ النَّظَرَ في نماذج ممّا جرت به أقلام الطلبة والكتبة على هذا المستوى الذي يمثل عربيّة المتعلّمين حين يكتبون. ولا ريب أنّهم -حين يكتبون- يتوخّون العربية الفصحى ما استطاعوا ولكننا نأخذ عليهم فيما يكتبون مآخِذَ نَعُدُّها عليهم أخطاء.

وقد استقصيت نماذج من تلك الأخطاء استخرجتها، على ما قدّمت، بصورة أساسية، من: إجابات طلبة الجامعة وأبحاثهم، ولغة الصحافة والتآليف التي تتناول المسائل العامة. ولم أجد ضرورة منهجية للدلالة على مواقعها وتعيين أصحابها أو توثيق الإحالة عليها تحرّجاً والتزاماً بأصل الغاية من هذا البحث، وهي – على كُلّ حال- محفوظة في جملة المواد التي أقَمْتُ عليها البحث ويحتاج إخراجها على نَحْو موثّق إلى حيّز مختلف السياق.

وقد جَهِدْتُ في تصنيفها ثم حاولت أنْ أجد لها "تفسيراً". وأنا لا أريد بهذا أنْ أُسَوّغها لهم تماماً؛ فما يزال -وسيظل- هاجسُنا ومثلنا الأعلى أنْ نَرْقَى بهم إلى اختيار الأقوى والأفصح. ولكن هذا التصنيف والتفسير قد يساعدان في تشكيل وعي صريح لديهم على مواضع "الضعف" أو الاختيار الثاني من العربية.

فهذه، إذن، معالم استطلاعية في الدلالة على وجوه "الخطأ" اللغوي الحديث، سلكتها في هذا التخطيط الإجمالي لعله يصلح مدخلاً مقترحاً لبحثها ومعالجتها على أساس منهجيّ أوسع استقراء وأشدّ إحكاماً.

"أخطاء" لها وجود في أعاريب وتوجيهات ووجوه لهجيّة قديمة

ووَصْفُ هذه المواضع بالخطأ غَيْرُ مستقيم على إطلاقه؛ ذلك أنّ لها وجوهاً في الصواب التاريخيّ، ولكنّ نقطة ضعفها تكمن في انتسابها إلى وُجوهٍ فَرْعيّة لم يَجْرِ بها الاستعمال اللغوي الممتدّ. وينهض الحكم عليها بالخطأ من هذه الجهةِ، جهةِ تغليب القاعدة الفصحى واختيارها.

ومنها:

إلزامُ المثنّى الألف:

ومن أمثلته عندهم:

- التفريق بين المقالة والبحث **كعنصران**...
- فَصْلُ **عنصرا** اللغة، الشكل والمضمون...
- مسؤولية الفصل بين **عنصرا** اللغة...
- كلّ جملتين اسميّتين **موصولتان** بالواو تعدّان جملة مركّبة...
- كلّ جملة فعلية تتكوّن من فعل وفاعل ومفعول به **موصوفان** بجملة تعدّ...
- ورُزق منها بولدان...
- هذه النتيجة أسعدت والداي...

وهي تَتَخَرَّج على لُغَة بَلْحارث بن كعب وغيرهم، وعلى نَحْوِها جاءت قراءة: إنّ هذان لساحران، في أرْجَحِ وجوه تخريجها.

إجراءُ نَعْتِ المجرور من المثنى بالألف:

ومثالُه ما وقع في قول أحدهم: يعطينا حالة أسرة فلسطينية تتكون من الزوج وزوجته، اللذان عُرِفا باشتراكهما في النضال.

إذ جعل (اللذان) بالألف، وهو نعت المجرور المفرّق (الزوج زوجته)، ويمكن تسويغه من غَيْرِ وَجْهٍ، مِنْ وَجْهِ إلزام المثنّى أو الملحق بالمثنّى الألِفَ في اللغة المتقدمة، ومنْ وَجْهِ الحَمْلِ على النعت المقطوع عند النحويّين.

إثبات النون في الأفعال الخمسة منصوبة:

كما في قول بعضهم: فهي ليست أكثر من زوجة عادية تنتظر زوجها في نهاية كلّ شهر ليقضيان معاً عطلة جميلة.

فإنّه يمكننا حَمْلُ إثباتِ النون في (يقضيان) على شاهد النحويين:

أنْ تقرآن على أسماء ويحكما   منّي السلام وأن لا تُشْعِرا أحدا

حذف الفاء اللازمة في جواب الشرط:

كما في قول بعضهم: إذا بقي على قراره لن أستَمِرَّ في العمل.

وأمثلته عندهم متوافرة، وله وجه في بعض شواهدهم كمثل:

مَنْ يَفْعَلِ الحسناتِ اللهُ يشكرها

نداء ما فيه أل بـ (يا) مباشرة:

ومنه قولهم:

- يا الروح العظيم.
- أنت يا الغالية الحلوة في عزّ الشباب خبّريني.

- يا رؤى العمر المدمّى يا السفينة.

وله وجه في بعض شواهد النحويين مثل:

... يا التي تيمّت قلبي

فيا الغلامان اللذان فرّا

إدخال أل على بعض:

كما في قوله:

البعض الآخر من الدراسات تَتَبنَّى وجهة النظر العقلية.

والاختلاف فيه قديم متعارَف.

نصب خبر إنّ:

وهو كثير، ومنه:

- نجد أنّ البحث **مقسّماً** إلى أقسام عدّة.
- نلاحظ أنّ هذا البحث **مقسّماً** إلى أجزاء.
- نجد أن الأمر **مختلفاً** عند الكثير من المحدثين.
- نجد أن الباحث **ملمّاً** بخطوات البحث.
- يقدّم هذا العمل على أنه **بحثاً أدبياً**.

ويمكن تخريجها على ما تحكيه كتب النحو من أنّ ذلك كان لغة في بني تميم، ينصبون بإنّ وأخواتها الاسم والخبر جميعاً، ومن شواهده عندهم:

إذا اسودَّ جُنْحُ الليلِ فَلْتَأْتِ ولتكن

خطاك خفافا إنَّ حرّاسَنا أُسْدا

و: يا ليت أيام الصّبا رواجعا

تعدّد المضافات على تَوَحُّد المضاف إليه:

ومن أمثلته عندهم:

- في أحسنِ وأفضلِ الحالاتِ...
- مهتمّ بمشاكلِ وظواهرِ العصرِ...
- انطبعت بطابع وتأثيراتِ هذه المراحل...
- نستطيع أن نتبين مدى دقّةِ وبلاغةِ الألفاظ...
- قدّموها بتأثير من مبادئِ وتعاليمِ الثورة الفرنسية.

ويمكن تخريجه على ما استظهره النحويون من قولهم: قطع الله يَدَ ورجْلَ مَنْ قالها، وغيره[1].

تعريف العدد المضاف

بإدخال (ال) عليه لا على المضاف إليه:

ومن ذلك قولهم:

- فالعشر سنوات التي بقيت من عمره تبرّع بها.
- تودع الأموال لمدّة محدّدة أي بين السنة والخمس سنوات.
- ... على امتداد العشر سنوات الأخيرة.

والاختلاف فيه قديم كما تقدم...

ويمكن تخريجه على ما أُثِر من الحديث؛ **فقرأ العشر آيات، وأتى بالألف دينار**[2].

---

(1) وينظر في فَضْل بيان عن هذه المسألة بحث لكاتب هذه السطور عنوانه: اللغة العربية بين الثبوت والتحوّل: مَثَلٌ من ظاهرة الإضافة، بحوليات الجامعة التونسية، 1976.

(2) وينظر في فَضْل بيان عنه، أيضاً، البحث المتقدّم ذكره لكاتب هذه السطور بحوليات الجامعة التونسية، 1976.

جَعْل الكاف في موضع "بصفته" أو "بصفة كونه"

أو إدخالها على ما وجهه الانتصاب على الحال:

كما في قول بعضهم:

لم تحتل الأم كشخصية رئيسية في القصة سوى عشر قصص.

وقد تقدم أنّ (داغر) يصححه ويسمّي هذه الكاف كاف الاستقصاء.

التضمين وتعاقُب حروف الجرّ:

والمداخلة بين التعدي واللزوم وبين حـروف الجـرّ... بالمكـان المتعـارف. ومن أمثلة ذلك:

- وجد وود وكلارك أن إطلاع المجرّب عليهم بالعلاقة الموجودة...
- هذا ما سنحاول الإجابة عليه في دراستنا...
- واستخف الناس في طبّ أبقراط.
- ثم ترتد بوجه العاصفة.
- وكلّنا لا نرغب الموت...

إدخال (أل) على (غير) مضافةً:

كما في مثل قولهم:

- الألفاظ المعقدة الغير مفهومة.
- حصلت على بعض التقديرات الغير ملائمة لجهدي.
- توجد في اللغة الكلمات الكريمة والغير كريمة.

ويمكن تخريجه على أن "غير" ملازمة للإضافة ورأي الكوفيين أن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الكلمة الواحدة، وهكذا فكأن:

الألفاظ المعقدة الغير مفهومة، تَعْدِل (=) الكلمات المعقّدة المشكلة.

والكلمات الكريمة والغير كريمة، تعدل (=) الكلمات الكريمة والخبيثة... إلخ.

اخطاء تسعها وجوه (الصرف):

إثبات ياء المنقوص مجروراً ومرفوعاً غير معرّف ولا مضاف كما في:

- وإذا كان كاتب المقالة غير **راضي** عن عمل أدبي معين...
- احتواء أسلوب الإغراء على **معاني** ضخمة...
- من **نواحي** متعدّدة...
- لم أحصل على معدّل **عالي**.
- نجح: فعل **ماضي**.

وهي تتخرّج على مَلْحَظين؛ مَلْحَظ إجراء الوَصْل مَجْرى الوقف (فيمن أثبتها في الوَصْل) وملحظ الوقف على المنقوص بالياء في قراءة ابن كثير (وما لهم من دونه من والي).

تَوَهُّم أصالة الحرف:

ولعلّ كثيراً ممّا سيّره الاستعمال واستحكم عليه إلْفُ الكتّاب تنتظمه ظاهرةٌ تُعْرَف بتوهُّم أصالة الحرف، وهي مسألة تلفتنا إلى مظهر من التجاوز على تأصيل الاشتقاق،

وقد قرأت لبعض الكتاب قوله:

- وكنت أعتقد آنذاك أنني قادر على رصد الحركة الأدبية ومتابعتها وتقييمها...

- وتبلوُر الطبقة الوسطى واضطلاعها بدورها...

ومعروف أنّنا نردّ التقييم وهو تقدير القيمة إلى مادة (قوم)، ومآل القيمة إلى (قوم) فهي (قِوْمة) جُعِلَتْ واوُها الساكنة بعد كسر ياءً كما في ميزان (وأصله مِوْزان بدليل وَزْن) وميعاد (وأصلها مِوْعاد بدليل وَعْد) فالأصل في القيمة هو الواو لا الياء. وهكذا يكون قول القائل: قَيِّمْ، وتقييم، يجري على توهُّم أصالة الياء في هذه المادّة، وما هي بأصْل.

وكذلك تَبَلْوُر، فالواو في البلّور زائدة والمادة (بلر) فالوجه أن يقال (تبلُّر) ومن قال (تبلور) فقد بناه على توهُّم أصالة الواو.

وهذه ظاهرة لها في العربية أمثلة متقادمة؛ من ذلك جمع عِيد (وهو من عاد يعود وأصله عِوْد - كما تقدّم) على أعياد، ومقتضى الجمع - وهو يردّ الأشياء إلى أصولها -أن يقال أعواد، ولكنّ هذا الجمع يفضي إلى اللَّبْس إذْ يشتبه عند ذلك جَمْعُ (عيد) بجمع (عود). ومنه جَمْعُ مِيْسَم (آلة الوَسْم) على مياسم ومقتضى الجمع أن تردّ إلى الأصل وهو الواو فيقال مواسم، ولكنّها تلتبس عند ذلك بجمع مَوْسِم... إلخ.

ويكون قولهم تقييم بدل تقويم تلافياً لمثل هذا اللّبس؛ إذ يشتبه التقويم بالمادة المستفاد بها التسوية والتصحيح كما في (قَوَّم الإعوجاج...) أما التبلور فيقوم على التوهّم طلباً للخفة لا تجنّباً للّبس.

طَرْد القياس على التوهّم في أبنية الصرف:

إنّ صيغتي فَعَلَ وأفْعَلَ وتصاريفهما تمثّل ظاهرة من أبرز الظواهر التي يدخل على الطلبة والكتبة فيها الاشتباه. وذلك أنّ لزيادة الهمزة على (فعل) معاني متعارفة تستفاد بها وأظهرها التعدية (تعدية اللازم أو جعل المتعدّي إلى واحد متعدّياً إلى اثنين إلخ)، ويكون من القياس لذلك أن يقال:

قَعَد	أقْعَد(ه)
سَلِم	أسلم(ه)
كرم	أكرم(ه)
عَلِم	أعْلَمَ
فَهِمَ	أفْهَمَ

ولكنّ إدخال الهمزة على المتعدّي إلى واحد، مثلاً، وإبقاءه متعدّياً إلى واحد فقط لم يكن وجهاً ممّتدا ولم يبلغ أن يكون قياساً.

غير أنّ المنقول من العربيّة يحمل ازدواجاً في هاتين الصيغتين؛ ذلك أنّه نُقِل استعمال أمثلة من هاتين الصيغتين في آنٍ معاً لغير الوجه القياسيّ المتقدّم. ومن تلك الأمثلة:

لام	ألام[1]

(1) فقد أورد ابن منظور ألامه بمعنى لامه ونقل ذلك عن أبي عبيدة واستظهر عليه بقول معقل الهذلي:

حمدت الله أن أمْسَى ربيع   بدار الهون ملحيّا مُلاما

وقد حكاه إلى ذلك التاج وذكره المصباح. أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص259.

ولكن شيوع (لام) الثلاثيّ متعدّياً جعل بعض أهل التصحيح المعاصرين منذ وقت متقادم ينكرون (ألام)؛ ظنّاً منهم أنْ لا وجه لزيادة الهمزة إذ الفعلُ مجرّداً متّعدٍ[1].

ويبدو أن علّة الخلط لدى الطلبة والكتبة أنّهم يطردون القياس توهُّماً؛ فهم يقولون: أبْهَرَ ومُبْهِر، ومِنْه تلك الجملة السائرة: احذروا النور المُبْهِر أو لا تستعمل الضوء المُبْهِر؛ مع أن الثلاثيّ (بهر) نفسَه متّعدٍ. ويقولون: أساءه، مع أن (ساء) الثلاثيّ نفسه متعدّ، ويقولون: أمر مُلْفِت للنظر، من (ألفت)؛ مع أنّ (لَفَت) نفسه متعّد، ويقولون: الأسرة المشادة على الحبّ، من (أشاد)، مع أنّ (شاد) مُجَرَّداً متعّدٍ.

وقد أخذ اليازجي على معاصريه قولهم: هذا أمر مريع، وقد أراعه، وأسأت الرجل، وأهاجه الغضب، وهو مقاد إلى الأمر.

وهي أمثلة ينتظمها وجه واحد في التوهّم؛ ذلك أنّها مجرَّدةٌ متّعديةٌ ولم تدخلها الهمزة لمعنى يستفاد بذلك في قياس الصرف. بل دخلتها قياساً على توهُّم أنّها أفعال لازمة تدخلها الهمزة للتعدية، وهكذا يشتبه لدى أبناء العربيّة:

مالَ	أمال
باد	أباد
ساء	أساء
هاب	أهاب

(1) فقد أنكره اليازجي والمنذر وداغر. أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص259.

وطَرْدُ القياس على التوهّم بين هاتين الصيغتين متواتر منذ القديم فقد جاء من هذا في قول سليمان بن عبد الملك: أنا الملك الشابّ، والسيد المهاب، وقول الأبيوردي: **أكربتك**.. وقول صفوان: وما كنت **أعددت** الصبا...

والحقّ أنّ سعة النقل في العربيّة تهيّئ لهذا التوهّم، وذلك أنّه جاء من هذا الباب: جاء وأجاء متعدّيين على نحو يفتح لتسويغ الإتيان بالهمزة بابا غير إفادة التعدية فإنّها ليست فيصلاً حاسما[1].

(1) ينظر في هذه المسألة: لغة الجرائد، ص17، 18؛ وإصلاح الفاسد، ص7، 53 وما بعدها. وأخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص259.

أخطاء

مردّها إلى تقدير شكليّ

وهناك مثالان شائعان من الخطأ يدوران دوراناً واسعاً، وهما:

الخطأ في إعراب اسم إنّ حين يتأخّر كما في قول بعضهم:

- لا شكّ أنّ هناك **فرق** كبير...
- إنّ لكلّ موضوع **ألفاظ** تتناسب مع مضمونه[1]...
- واتّضح لي أنّ لجمع القلّة **صيغ قياسية** محدّدة...
- إنّ لهذه المزيّة **انعكاس إيجابيّ** في نفوس الناس.

والخطأ في إعراب اسم كان حين يتأخّر، كما في قول بعضهم:

- ونأمل أن يكون لدينا – بإذن الله وبرعاية المسؤولين- **نادياً** للمعوقين يقدّم لهم الخدمات والترفيه.
- لقد كانت في رأسه **خططاً** من أجل بناء البيت.

ولعلّ مردّ هذين الضربين من الخطأ إلى طغيان العناية بالإعراب (في دَرْس النحو) على العناية بنظام الجملة في العربيّة، وما يعرض في التركيب

(1) يصحّحها الحريري على: تُناسِب مضمونه. وانظر درّة الغوّاص، ص26-27.

الجملّي من تقديم وتأخير؛ فكأنّما الجملة عندهم خطٌّ أفقيّ من كلمات متتابعة لا نَسَقٌ منظوم على نَحْوٍ مخصوص.

ويتوقّف الطلبة إلى القاعدة المدرسيّة الأمّ في حكم (إن) وحكم (كان) حتّى ليظنّون أنّ كلّ كلام يليهما فهو اسمهما وما يأتي متأخراً فهو خبرهما. ويغفلون عن أن الجملة الاسمية في الأصل تجري في ترتيب عناصرها على أنحاء مختلفة يكون منها تقدّم الخبر إذا وقع ظرفاً أو جارّاً ومجروراً؛ فإذا دخلت إنّ (أو إحدى أخواتها) أو كان (أو إحدى أخواتها) وقع خبرهما في هذه الحال مقدّماً على اسمهما فاختلف الأمر عن الأمثلة المدرسية المتداولة: إن العِلْمَ نافعٌ، أصبح الطقسُ معتدلاً، و وَجَبَ التنبُّه إلى تعيين الاسم بنظرة فاحصة تتغلغل إلى ما وراء الترتيب الشكليّ الآليّ.

أخطاء
يفسرّها جنس الكاتب

وليس من الشطط، عندي، أن نعتبر في تحليل الخطأ "جنس" الكاتب؛ فكأنّ وضع الرجل والمرأة في المجتمع العربي قد جعلهما يتجاذبان مسألة التذكير والتأنيث في اللغة بمنطلقات التوجيه الاجتماعيّ.

وهل تكون هذه الأمثلة التالية جميعاً مَحْضَ اتّفاق؟

فقد وقع فيما كتبته الطالبات: أنا مصمّم، آسف، لست مسؤولاً عمّا فعل غيري؛ فعبّرن بصيغة التذكير.

كما وقع فيما كَتَبْنَه:

- ثم قرّرت أنْ أدخل الجامعة لكي أدرس في **إحدى** أقسامها.
- ويجب أن **تكون** الأسلوب واضحة ومفهومة.
- خرج؛ أسلوباً ذات طابع جديد.
- الخيبة هي عنوان لمجموعة قصص قصيرة **لإحدى** الكتاب المحلّيين محمّد طملية...
- تعرفت على صفات أخرى في نفسي علمت أنها تظهر للناس بالشكل المعاكس **التي** تظهر لي فيه.
- ... لحضور مسرحية في **إحدى** النوادي.

- فنحن **الاثنين** تاريخ ميلادنا واحد.

فعبّرن عن المذكّر بصيغة التأنيث.

ووقع، بإزاء ذلك، فيما كتبوه:

... الزوجة الريفية تحتل المساحة **الأكبر**...

فَأَجْرَوْا على المؤنّث حكم المذكّر.

أخطاء يفسّرها العُزُوف

عن تقصير أبنية الكلم واختزالها

وينتظم عدداً من مواضع "الخطأ" مَنْحىً في العزوف عن تقصير أبنية الكلم واختزالها. وهو يمثّل -في تقديري- اتجاهاً مضادّاً لتلك الظاهرة التي لوحظت في اللغات وهي المسمّاة (Haplology) المتمثلة في الاتجاه إلى تقصير أبنية الكلم.

ومن مظاهرها:

❖ عدم حَذْف حرف العلّة من آخر الفعل المضارع المعتلّ الآخر مجزوماً:

ومن أمثلة ذلك عندهم:

- فالباحث لم يُبْدي آراءه أو تحليله الذاتيّ دون أن يعزّزها،
- إنّه لم يَدَّعي ما ليس له.
- لم يَنْسى تعزيزها بآراء لها قيمتها،
- شخصيّة الكاتب وأحلامه لم تَطْغى على الموضوع،
- نلاحظ أنّ الجاحظ لم يكتفي برأيه،
- فلم يَبْقَى إلا الكسر فحرّكوه به،
- لم يَبْقى لي مجال،
- لم يتبقّى لنا منها إلا تلك الفقرات،

- ولم يَبْقَى غير عشر دقائق.

❖ عدم حذف ياء المنقوص الواقع جرّاً بغير ال[1]:

ومن أمثلة ذلك قول بعضهم:

- ذلك أن العلاقة المبنيّة على الحبّ بمعناه الصحيح كاختيار **واعي**...
- ممّا يجعل الزوج في وضع **مرزي** تلوكه ألسنة القرية.

❖ عدم حذف المدّ الطويل (أو تقصيره) لالتقاء الساكنين:

كما في قول بعضهم:

- **ألَمْ تستغيث**؟
- وبالرغم من كلّ هذا الذي أقوم به حتى الآن **لم يزداد** راتبي.

وهي مظاهر يمكن تخريجها على وجوه فرعيّة مذكورة؛ فالأوّل يجري على إجراء المعتلّ مجرى التصحيح في مثل شاهد النحويين:

ألم يـــأتيك والأنبـــاء تنمـــي   بمـــا لاقــت لبـــون بـــني زيـــاد

والثاني يجري على إجراء الوصل مجرى الوقـف علـى المنقـوص بإثبـات الياء، كما تقدّم. والثالث يتخرّج على عدم الجزم بلم في مثل شاهدهم:

يـوم الصليفـاء لم يوفـــون بالجـــار

ولعلّ ممّا يغري المعاصرين بـه أنّ حـذف الآخـر في الرسـم العربـي غـير المشكول قد يفضي إلى التباسٍ بالمثـال والمضعّـف كمـا في مثـل: لم يـدعُ (يـدعّ) (يَدَع).

---

(1) وقد قدّمنا تخريجه على وجه آخر من إجراء الوصل مجرى الوقف على المنقوص بالياء.

أخطاء
يفسّرها الازدواج

ولكـن الازدواج بـين الفصحـى والعاميّـة في العربيّـة يتدخــل في هــذه الإشكالية تدخّلاً عظيماً.

وأظْهَرُ وجوه هذا الازدواج أن العاميّة قد أسقطت الإِعراب جملة.

ومن أمثلة انعكاس هذا الازدواج على ما تجري به أقلام الطلبة والكتبة:

❖ **التسكين:**

وذلك في مواضع النصب؛ لأنّها تنكشف في الكتابة بخلاف مواضع الرفع والجرّ حين يكون الإِعراب بالعلامات الأصلية.

ومن أمثلته:

- الطلاب يعانون **ضعف** في اللغة العربية.
- أسلوبه جاء **سهل قوي** واضح **فصيح**.
- وسوف أتناول **كلّ** منهما على حدة بالتحليل.
- البحث يتضمّن **نقاط** عديدة.
- والبحث يتطلب **قدر كبير** من التبصّر.
- والفعل كرم لم يأخذ **مفعول** به.
- ولكننا عندما أضفنا الهمزة أخذ **مفعول** به...
- وهذا ليس **صحيح** لعدّة أسباب.

- وما زال الطابع المغربي... **ظاهر** حتى في المباني الجديدة.

◆ إلزام جمع المذكر السالم الياء

على منهاج بعض اللهجات العامية:

ومن أمثلته:

فالبدو **مقبلين** على الدنيا مثل الحَضَر.

◆ إلزام المثنّى الياء على منهاج

بعض اللهجات العامية:

ومن أمثلته:

- والعوامل هنا **قسمين**.
- **فهاتين الصيغتين** قد استعملهما الشاعر ليدلّ بهما على القلّة.

◆ إسقاط نون الإعراب من الأفعال الخمسة باطّراد

على منهج بعض اللهجات العاميّة:

ومنه:

- الخيال العربي أوحى إلى كتّاب القصص العلميّ في أوروبا ما **يتخيّلوه** في قابل الزمان.
- كانوا **يقدّموا** لنا ما عندهم من معلومات.

*** ومن أظهر ما خلّفه الازدواج على رَسْم العربيّة ترك نقطتي التاء المربوطة. وذلك أن العامية تقف عليها بالهاء في الغالب، وهكذا درج الكتبة والطلبة على رسمها كالهاء. وأمثلتها من الذيوع والتفشّي بالمكان المتعارف.**

أخطاء مردها إلى تحصيل العربية على طريق التعلم وأدائها على وفق الأصول المجردة ومنطق المعاني في العالم الخارجي

إن النهج الذي استظهره بعض أصحاب التصحيح حين حكّموا منطق المعاني المجرّدة في نواميس اللغة قد أدّى بهم إلى بعض الشطط؛ إذ عَدَوْا به منطق اللغة الخاصّ.

وقد وقع مِثْلُ ذلك، من جهةٍ مقابلةٍ تماماً. وذلك أنّ مَنْ يكتبون بالعربيّة هذه الأيام ليسوا يكتسبونها سليقة بل يتعلّمونها تعلُّماً. وهم، لذلك، يستظهرون في تصحيح أدائهم لها معايير ومقاييس يجرّدونها. ولعلّ بعض أخطاء الطلبة والكتبة يمكن تفسيرها من هذه الجهة.

ومن أمثلة ذلك قول أحدهم:

* بالإِضافة إلى غياب الصحف الوطنية والمجلات الأدبية المتخصصة قبل 1975 **باستثناء** (الفجر)...

فكأنّه صرّح باستعمال معنى (إلاّ) وهي التي يستفاد بها الاستثناء في تركيب الجملة العربية.

وقول آخر:

* يعتزم تصديرَ **أنواعاً** مختلفة من الأجهزة الطبيّة.

فكأنّه نصب بالمصدر (تصدير) على تقدير ما يـؤوّل بـه في حكـم النحـو وذلك (أنْ يُصَدِّرَ).

وقول غيره:

* قبل الدخول في مادّة الدراسة أحبّ الإشارة إلى مجموعة من القضايا.

فكأنّه اختار التعبير بالمصدر الصريح (الإشـارة) وهـو مـا يُـؤَوَّل بـه، في صناعة النحو، أصْلُ التعبير الذي يسيغه المقام هنا (أحِبّ أن أشيرَ).

- ومن أمثلته إلحاح بعضهم على استعمال:

البثّ المباشَر

في مقام البثّ المباشِر

لأنهم كأنّما يحاولوا أن يرتّبوا أوضاع اللغة على وفـق علائـق المعنـى في العالم الخارجي، وإذن لا يتمثّلون أن يكون البَثُّ فاعلاً علـى أيّ نحـو، وينتـهي بهم الأمر إلى مفارقة السعة في نواميـس العربيـة الـتي تسـمح بتلابُـس الفـاعل والمفعول على أنحاء مؤسّسة في المجاز.

- ومن أمثلة ذلك قول كثير من الكتّاب بل المشتغلين بالعربيّة:

* **سوفَ لا** ترجع عنها،

وغيره كثير.

بنَفْي المستقبل بـ (سوف ولا)، كأنّهم وجدوا الدلالـة علـى المسـتقبل في الإثبات تكون بـ (سوف) فطـردوا نَفْيَـهُ علـى قيـاس النفـي بــ (لا) فأتْبَعوهـا سوف. والوَجْهُ في العربية أنّ المستقبل يُنْفَى بـ (لَنْ).

أخطاء

تنجم عن المبالغة في التصحيح

إنّ تحصيل اللغة العربية عن طريق التعلّم يؤدّي إلى لون آخر من الخطأ ينجم عن المبالغة في التصحيح.

وذلك أن الطلبة يُبَصَّرون بأنواع من الخطأ كإغفال نقطتي التاء المربوطة في مثل (قريبة، سلامة، طريقة إلخ)، وإغفال إثبات الألف بعد واو الجماعة، وترك الإعراب وطَرْد التسكين، وعدم حذف حرف العلّة من آخر المضارع المعتلّ الآخر مجزوماً... فتدعوهم العناية بهذه المواضع إلى ضَرْبٍ من المبالغة في التصحيح بطرد هذه المسائل على قياس شكليّ من التوهُّم، فيثبتون النقطتين على كلّ هاء أخيرة كهاء الضمير وغيرها ويكتبون:

- محبّة العمل والإِخلاص لة (له)،
- نجد بة (به) دقّة،
- لا أرغب فية (فيه)،
- في الثالثة عشرة من عمرة (عمره)،
- القرآن الكريم وتفسيرة (وتفسيره)،
- رأيي في هذة (هذه) الرسالة،

ويُلْحِقُون بعد كلّ واوٍ ألفاً، وإن تكن الواو من بِنْيَةِ الفعل، فيكتبون:

- يجب أن نقسوا على أنفسنا،

- لتحقيق ما **أصبوا** إليه،
- كانت **ترنوا** إلى النساء من عليائها.

ويحذفون حرف العلّة من آخر المضارع المعتلّ الآخر في غير حالة الجـزم، فيكتبون:

أريد **أنْ أمحُ** من الكون هذا العصيان.

ويُلْحِقُون بالمعرّف بأل إذا وقع مفعولاً به تنوينَ الفتـح، فيكتبـون: **نحقّـق المزيدا**.

وقد يحمل على هذا أخطـاء غريبـة كنصـب المجـرور بتنويـن الفتـح يُحْرَص على إبرازه في الرسم، وهي مبالغة تنتهي إلى ضـلال بعيـد. ومـن أمثلتها:

- كان الردّ الذي كتبه مارون عبّود عبارة **عن نقداً**...
- أرسله نزار قباني **كَرَدّاً** على رسالة مارون عبود...
- ما توافر **في كُلاً** من المقالة والبحث من شروط...

أخطاء

هي من أثر التصحيف

ويظلّ التصحيف بين الألفاظ المتقاربة الرسم مَظِنَّةَ زَلَل وخاصّة في الألفاظ المتقاربةِ الدلالةِ.

ولعلّ التصحيف هو الذي يفسّر لنا جَعْلَ (غذاء) موضع (غداء) في قولهم:

- تقوم المدرسة بتقديم وجبة غذاء خفيفة.

وجَعْلَ (نفذ) موضع (نفِد) في مثل قولهم ناقِلِينَ:

- الخواطر كالينابيع تنفذ منها الأفكار إذا تتابع استخراج الكاتب لها.

أخطاء

هي من أثر الترجمة

ومن مظاهرها عندهم:

* الاكتفاء بذكر حرف العطف قبل المعطوف الأخير، على وفق نهج الإنجليزية والفرنسية، كما في قول بعضهم:

- وجهك الليلة ينساب لقلبي جدولاً ثرّا، حقولاً، **وسنابل**.

وفي بعض الإعلانات التلفزيونية:

- صابون النجمة، صابون الزهرة، صابون الشمع، **وصابون العرار**.

* تذكير الشمس على منهاج اللغة الإنجليزية.

كما في قول بعضهم:

- وهو لا يأتي إذا الشمس **تدلّى** فوق أبراج أريحا.

* استعمال المبنيّ للمجهول مشفوعاً بفاعله.

كما في قول بعضهم: **كُلِّفْتُ** من **قِبَل** الدكتور...

* استعمال "ليس تماماً" بإزاء (Not really).

كما في قول بعضهم:

- هل حركة القصة القصيرة في ظلّ الاحتلال عاجزة عن اكتناز واقعها؟

- ليس تماماً.

* تأخير عبارة القول المؤذِنة بالمقول على منهاج اللغة الإنجليزية، كما في قول بعضهم:

- لا يجوز أن يتخذ المدير هذا الإجراء ما دام القسم بحاجة إلى خبراتهم... لا يجوز.. **قال (أ) وهو يدور في الغرفة.**

أخطاء الرسم
الناجمة عن محاكاة المنطوق حسب

ويصبح الخطأ في أقلام بعض الطلبة نظيراً للتفسير الشكليّ الأوّل للّغة وهو التفسير الذي يجعلها أصواتاً منطوقة يمثّل الرسم الكتابيّ صورة مرآوية عنها.

- فـ (ذلك) تصبح (ذالك).
- و (لكن) تصبح (لاكن).
- و (التي استند عليها) تصبح (التي ستند عليها).
- و (وكلّ بند على حدة) تصبح (وكلّ بند على حدى)

ومنه:

- كتابة (هُوَ) هكذا (هُوَه)؛ بجعل الفتح في آخره نظير الفتح في آخر صفوة وجامعة...
- وكتابة (والدتي ربّة بيت) هكذا (والدتي ربّت بيت)؛ على وفق النطق الآني لها لا باعتبار وضعها الصرفي وحكمها عند الوقف.

وذلك أيضاً شأن الخطأ في رسم الهمزة، وهو أمر متعارف تماماً.

ومعروف أن أحكام الرسم في العربيّة مبنيّة على تحليل صرفي نحويّ فضلاً عن الملحظ الصوتي. ولعلّ غياب هذا التحليل هو الذي يوقع في الخطأ. وهكذا يتعيّن أن يكون التصدّي لهذا الضرب من الخطأ على أساسٍ من تفسير نظامِ الرَّسمِ في إطار النظام اللغويّ جملة.

خطآن حادثان

وهذان خطآن نجما في الآونة الأخيرة أو في زمن العولمة.

وأوّلهما: تقديم المضاف إليه على المضاف، وهو خطأ - إن استفحل - سيخلّ بركن من عمود صورة العربية. ويتمثّل هذا الخطأ في قلب تركيب الإضافة عن نمطه العربيّ إلى نمط الإنجليزية، فالإضافة في العربية تتركب بتقديم المضاف على المضاف إليه، كما في:

- سوق عكاظ.
- مقهى القرية.
- مدينة الجوّال.

ولكنّ ما دخل على العربية في هذه الأيام قد قلب التركيب على مثل هذه الأنحاء:

- مكّة (مول)
- الجامعة (مول)
- القرية (مول)
- موبايل ستي

وهو إخلال مركّب على مستويين: مستوى النحو ومستوى المعجم، إذ يُحيل التركيب الإضافيّ عن وجهه في العربيّة ويشوبه باللفظ الأجنبيّ في آنٍ معاً.

إنه خطأ يوميّ ممتدّ في المتداول الشفوي وفي أسماء المرافق المضاءة وفي إعلانات الصحافة عنها ولا غرو أن يمتّد إلى فنون القول من المقالة والقصة...... إلخ بعد ذلك.

وثانيهما: تأخير حرف الجر (حتى). وهو خطأ يقع في ترجمة المسلسلات والأفلام على الشاشة، ويخرج بالعربية عن بعض نظامها إذ هي لغة يتقدّم فيها الجار على المجرور (Pre - Positional) إلى سمت اللغات التي يتأخر فيها الجارّ (Post - Positional).

ومن أمثلته: لقد كان غاضباً، **إنّه لم يكلّمني حتى.**

والوجه في العربية: لقد كان غاضباً حتى إنه لم يكلّمني.

الفَيْصَل في تحديد الخطأ

ولست أريد بما قدّمت أن أسوّغ الخطأ في العربيّة. وليس يذهب بي ما قدّمت إلى حدّ الإيهام بأنَّ الكاتب بالعربيّة مصيب حتى يثبت خطؤه؛ لأن هناك خطأ لا مراء فيه. وهو خطأ ينتسب إلى العاميّة المحضة؛ إذ يغيب الإعراب تماماً وتنحرف الأصوات والبنى ويختلف نظام التركيب الجمليّ. وهو خطأ ينعقد عليه الإجماعُ بالانطباع المتحصّل لدى جمهور المتعلمين من أبناء العربية، ولكنهم لا يتحقّقون من أصل الخطأ إلا أن يقفوا على صفة العامية وقوفَ العلم المجرّد الصريح ويستغرقوا وجوهَ العربية على مستوياتها جميعاً من المختار الأفصح إلى الحسن الفصيح إلى المقبول من إحدى الجهات التي ألمحنا إليها قبلاً.

وهذا الخطأ ليس مشكلة قائمة لأنه يشبه أن يكون ممّا ينعقد عليه الإجماع كما قدّمت.

ولكنّ الخلاف إنّما يقع حول مستويات العربيّة الأخرى التي يكون لها وجهٌ في الصواب ولكنها تتفاوت. فإنّي إخال أنه لن يمكننا أن نجمع الناس فيها على رأي واحد. ذلك أنهم لم يجتمعوا فيها على رأي واحد منذ القديم، وكان اختلافهم فيها مقتضى النواميس في اللغة والاجتماع ولكنه لم يَضِرْ أصلَ التوحُّد المشترك الذي يتحقق به التواصل والتفاهم؛ بل لعله أغناه بألوان من التعدّد في إطار التوحّد.

وإذا كان الخطأ ناموساً لغوياً يجري مع مسيرة العربية، فإنه ظاهرة منتظمة ينبغي أن تُفسَّر لِتُمكِّنَنا السيطرةُ عليها وتوجيهها وفق نهج في التخطيط اللغويّ.

إنّ هناك خطأ عند نقطة من اتخاذ مستوى لغويّ معين وهو مستوى نتعارف عليه ونميزه تلقائياً ولكنه يحتاج إلى أن ترسم حدوده على الضبط والتعيين.

- هل تؤدي المخالفة في نطق أحد الأصوات، وَحْدَها، إلى الوقوع في هذا المستوى من الخطأ؟
- هل يؤدي اختيار صيغة صرفية مرجوحة، وَحْدَه، إلى الوقوع في هذا المستوى؟
- هل يؤدي إسقاط الإعراب، وحده، إلى الوقوع في هذا المستوى؟
- هل يؤدي استعمال اللفظة لدلالة مختلفة، وحده، إلى الوقوع في هذا المستوى؟
- هل يؤدي اختيار تشكيل أسلوبي حديث، وحده، إلى الوقوع في هذا المستوى؟
- ما النسبة التي إنْ اجتمعت من وجوه المخالفة على هذه المستويات تؤدي إلى انتقال الكلام من مَدْرَج الصواب العريض إلى النهاية الضيقة الخاطئة؟

إنّ هذا الأمر هو ما ينبغي حسابه واستخراجه باستعمال الحاسوب. وإلا بقي أمْرُ العربيّة محمولاً على التفاوت في مقدار ما يتهيأ لكلّ ناشئتها ومتعلّميها، وسوف يكون كثير من الخطأ ما دام يَطَّرد ويشيع واقعاً في بعض مستويات الصواب. وإذن يُصَنَّف العلم بالعربية في مراتب: فصحى وفصيحة وصائبة ومقبولة.. (مثلاً) ما دمنا نجد لها وجهاً في بناء العربية.

صفوة القول في المسألة ونهج معالجتها

ولعلّه أصبح بيّناً أنّ بناء العربية الفصحى قد قام على ائتلاف عريض وأن أبناءها حين يتعلّمونها ويتعرّضون لنصوصها إنما يحصّلون منها (مستوى) ما على مبلغ حظّهم من التعلُّم والتعرّض. وهذا المستوى يظل على الجملة مُفْهِماً، ولكنه- وإن طمحنا إلى أن يكون الأفصح- يقصّر في بعض المواضع ويدخل عليه الاعتراض في بعض المسائل؛ لأن مقاييس الصواب متفاوتة ومعايير الترجيح بين المستويات مختلفة.

ولكنّ هذا لا يعني بالمرّة أننا نتجاهل الأصل الكبير المشترك الذي يجتمع عليه أبناء العربيّة. فَشَطْرُ بَلْ جمهرة قواعد العربيّة في صفتها الفصحى مشتركة لا خلاف عليها.

وإنّ في عبارة الطلبة التي نأخذ عليها هذه المآخذ شيئاً كثيراً من الفصحى نعتبره مفروغاً منه وتحصيل حاصل فلا يستوقفنا.

إنما يعنينا ويعنّينا ذلك الهامش الذي ينتظم مجموعة المواضع والمسائل التي يقع فيها الخطأ أو الاختلاف أو تفاوت الاختيار. فنحن نجهد أن نستقصيها ونحللها لأننا نرى أنها يجب أن تكون محل عناية خاصة. فإذا نحن تدبرنا لعلاجها خطّة مقرّرة مرسومة ساعدنا أبناء العربيّة على تسنم الذروة الفصحى على بيّنة.

وإذا توهَّم بعض الناس أن بعض ما ورد في سياق البحث يغري الطلبة والكتبة بمستوى غير رفيع من الأداء اللغويّ، فإنني أقرّر- على نحو غير ملتبس- أنني لم أقصد- في أقصى حالات التسامح لديّ- إلى أبعد من أن أفسح

لأبناء العربيّة الذين لا يتخصّصون فيها، بل يكتفون من معرفتها بـالقدر الـذي يعينهم على التواصل والوفاء بأغراض التبليغ والتعـامل الأساسية، أن أفسـح لهم مجالاً للأنـس بالعربيـة واطّـراح الخـوف مـن صعوبتـها، وأن أغريـهم بـأن يتناولوها مُحِبّين واثقين.

وعند تلك النقطة يمكننا أن نأخذهم أخذاً منهجياً موجـهاً بـأن يَرْقَـوْا إلى مراتب اختيار أعلى.

ولعلّ القول في الأخطاء الشائعة، بعـد ذلـك، يـأخذ سمتـاً تفسـيرياً، فيتزود الباحث بأدوات التثبت في الظاهرة الـتي يتصـدى لهـا، يكشـف عـن أصولها والملابسات التي أفضت بالناس إلى اتخاذها، فإذا أمكنه ذلك واصطنع لنفسه طريقة مقنعة في ردّ الناس إلى الوجه المختار، فإنه يقدّم بذلـك جـهداً إيجابياً بنّاءً نافعاً.

ولأضرب لما أقترحه مثلاً في كتابة التاء المربوطة؛ فإنّ الناس هذه الأيـام، على ما قدّمنا، لا يكادون يثبتون نقطتي التاء، يكتبون (صديقه) مثـلاً فـلا تكـاد تعرف أصديقة هي أم صديقه.

فقد يمكن الباحث في هذا الخطأ أن يلتفت إلى ظـاهرة الوقـف، وأن هـذه التاء تجعل عند الوقف هاء. ثم يلتفت إلى أن اللهجات المحكيّة المعـاصرة- وقـد سادها التسكين وهو ناموس الوقف- تجري في نطق التـاء المربوطـة علـى مثـل حكم الوقف دائماً حتى لم يعد الناس يسـمعون التـاء (في نطـاقِ لَـهَجات مَـنْ يجعلون التاء هاء؛ إذ لعلّ هذا ليس من الأخطاء الشائعة في سوريا حيث يقفون على التاء- على لغة طيّيء- تاء). أقول: بمثل هذا قد يفسّر جانباً من علّة هـذا الخطأ. فإذا فتّش عن مثال أو أمثلة مثيرة يبيّن فيها كيف يكون هذا الخطأ محرجاً أو ذا مضاعفات فقد يحرّك الناس للاقتناع بملاحظته، بِأَنْ يضع بين أيديهم مثـل هذا التركيب:

ما نزل عند صديقه بل نزل عند صديقه

ليلاحظوا ما يترتب على وضع نقطتي التاء في موضع دون الآخر من لَبْس يدعو إلى الحرج الشديد في إطار مجتمع ما.

ولعلّ مثل هذا النهج يساعد على جعل القول في الأخطاء الشائعة ضرباً من البحث الموضوعيّ الهادف ويسهم في خلق وعي لغويّ ويغري الناس بالأخذ بالوجه الأفصح عن بينة واقتناع.

المصادر والمراجع

أثبت فيما يلي أظهر ما اعتمدت عليه من المصادر والمراجع ولم أثبت مراجعي في الأخطاء التي استقرأتها في لغة الطلبة والكتبة، إذ ليس توثيقها مطلباً منهجياً ضرورياً في سياق هذا البحث، واستغنيت ببعض الدراسات الجامعة (ككتابي رمضان عبد التواب وعبدالعزيز مطر) عن الإحالة إلى أصولها بحثاً عن تكامل الجهود وتجنّب الازدواج غير الضروريّ في تأصيل المسائل.

(1) أخطاؤنا في الصحف والدواوين: لصلاح الدين سعدي الزعبلاوي. المطبعة الهاشمية بدمشق، 1358هـ=1939م.

(2) أدب الكاتب: لابن قتيبة. بتحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية، القاهرة، 1382هـ=1963م.

(3) أساس البلاغة: للزمخشري. بتحقيق عبدالرحيم محمود، القاهرة، 1372هـ=1957م.

(4) أسرار العربية: لابن الأنباري. بتحقيق محمد بهجة البيطار، دمشق، 1377هـ=1957م.

(5) إصلاح الفاسد من لغة الجرائد: لمحمد سليم الجندي. مطبعة الترقي، دمشق، 1343هـ=1925م.

(6) إصلاح المنطق: لابن السكّيت. بتحقيق أحمد شاكر وعبدالسلام هارون، دار المعارف بمصر، 1375هـ=1956م.

(7) الأغاني: لأبي الفرج الأصفهاني. دار الثقافة (بيروت).

(8) أغلاط اللغويين الأقدمين: لأنستاس ماري الكرملي. مطبعة الأيتام، بغداد، 1933م.

(9) الاقتراح في علم أصول النحو: للسيوطي. حيدر أباد، 1359هـ.

(10) الإنصاف في مسائل الخلاف: لابن الأنباري. بتحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية، القاهرة، 1374-1375هـ=1955م.

(11) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لابن هشام. بتحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية (القاهرة)، 1375هـ=1956م.

(12) بغية الوعاة: للسيوطي. الطبعة الأولى، 1326هـ.

(13) تذكرة الكاتب: لأسعد خليل داغر. مصر، (مطبعة المقتطف والمقطم)، 1923م.

(14) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: لابن مالك. بتحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، 1387هـ=1967م.

(15) التصريح على التوضيح: لخالد الأزهري. المطبعة الأزهرية المصرية، 1325هـ.

(16) التنبيه على غلط الجاهل والنبيه: لابن كمال باشا. نشر وتحقيق الأستاذ (المغربي)، مطبعة الترقي، دمشق، 1344هـ.

(17) التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل: لمحمد عبد العزيز النجار. القاهرة، 1386هـ = 1967م.

(18) حاشية الخضري على ابن عقيل: مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1359هـ = 1940م.

(19) حول الغلط والفصيح على ألسنة الكتّاب: لأحمد أبو الخضر منسي. مكتبة دار العروبة ، (القاهرة).

(20) الخصائص: لابن جنّي. بتحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، 1371-1376هـ = 1952 - 1956م.

(21) خلاصة تهذيب الألفاظ العاميّة: لمحمد الدسوقي. المطبعة الرحمانية بالخرنفش بمصر، 1342هـ= 1924م.

(22) الدراسات اللغوية في العراق: لعبد الجبّار جعفر القزاز. دار الرشيد للنشر (منشورات وزارة الثقافة والإعلام)، 1981.

(23) درّة الغوّاص في أوهام الخواصّ: للحريري. (أعادة طبعه بالأوفست مكتبة المثنّى ببغداد).

(24) ردّ العامّي إلى الفصيح: لأحمد رضا. دار العرفان، صيدا، 1952م.

(25) شرح الأشموني، بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الكتاب العربي، بيروت، 1375هـ= 1955م.
(26) شرح الشافية: للرضيّ. بتحقيق محمد نور الحسن ورفيقيه، مطبعة حجازي، القاهرة (بلا تاريخ).
(27) شرح شذور الذهب: لابن هشام. بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية ، القاهرة، 1380هـ= 1960م.
(28) شرح ابن عقيل: بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، القاهرة، 1381هـ= 1961م.
(29) شرح قطر الندى وبلّ الصدى: لابن هشام. بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، القاهرة، 1381هـ = 1961م.
(30) شرح الكافية: للرضيّ. 1275هـ.
(31) ظاهرة الإعراب في اللهجات العربية القديمة: لنهاد الموسى. بحث في مجلة الأبحاث التي تصدرها الجامعة الأمريكية في بيروت، السنة 24، الأجزاء 1-4، كانون الأول، 1971.
(32) عثرات اللسان في اللغة: لعبد القادر المغربي. مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.
(33) في التطور النحوي وموقف النحويين منه: لنهاد الموسى. بحث في مجلة كلية الآداب (الجامعة الأردنية)، المجلد الثالث، العدد الثاني، آب، 1972.
(34) فيها قولان أو ..... أضواء على مسألة التعدّد في وجوه العربية: لنهاد الموسى. مجلة أفكار (عمّان)، العدد الثامن والعشرون، تموز، 1975.
(35) القرآن الكريم.
(36) قل ولا تقل : لمصطفى جواد . بغداد.
(37) القول المقتضب فيما وافق لغة أهل مصر من لغات العرب: لابن أبي السرور، بتحقيق السيد إبراهيم سالم ومراجعة إبراهيم الأبياري، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، القاهرة.
(38) كتاب الحروف: للفارابي. بتحقيق محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، 1970.

(39) كتاب سيبويه: طبعة بولاق 1316- 1317، وطبعة عبد السلام هـارون 1966-1973.

(40) لحن العامّة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: لعبد العزيز مطـر. الـدار القوميـة للطباعة والنشر، القاهرة، 1386هـ = 1966م.

(41) لحن العامّة والتطوّر اللغويّ: لرمضان عبد التوّاب. الطبعة الأولى، القاهرة، 1967.

(42) لسان العرب: لابن منظور. بيروت، 1376هـ = 1956م.

(43) لغة الجرائد: لليازجي. وقف على طبعه مصطفى توفيق المؤيـدي، بمطبعـة التقـدم بشارع محمد علي بمصر.

(44) اللغة العربية في العصر الحديث: قيم الثبوت وقوى التحـوّل، لنـهاد الموسـى. دار الشروق 2007.

(45) لغويات: لمحمد علي النجار. من نشر جماعـة الأزهـر للنشـر والترجمـة والتـأليف، بمطابع دار الكتاب العربي بمصر.

(46) اللهجات العربية والوجوه الصرفية: لنهاد الموسى. بحث في مجلة اللســان العربـي الـتي يصدرها مكتب تنسيق التعريب، الرباط 1396هـ = 1976م (المجلد الثاني عشر).

(47) مجاز القرآن: لأبي عبيدة. بتحقيق محمد فـؤاد سـزكين، مكتبـة الخـانجي بالقـاهرة، 1954 - 1962.

(48) محاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة: لمحمـد علـي النجـار. معـهد الدراسـات العربية العالية (بجامعة الدول العربية)، 1397هـ = 1960م.

(49) المحتسب: لابن جنيّ. بتحقيق علي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي، القاهرة، 1386.

(50) معجم الأخطاء الشائعة: لمحمد العدناني. مكتبة لبنان. بيروت، 1973.

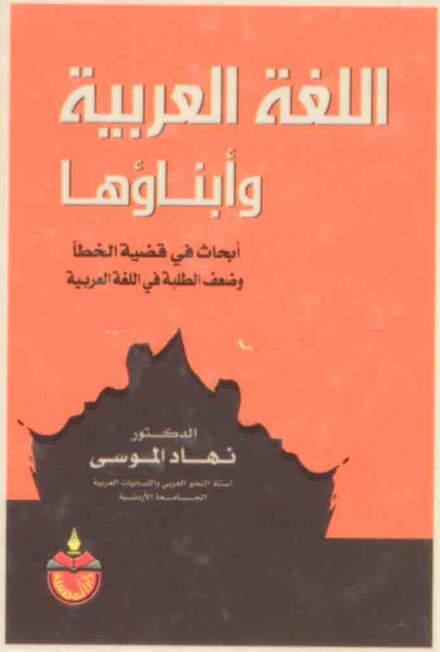
(51) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: وضعه محمـد فـؤاد عبـد البـاقي. مطـابع الشعب، القاهرة، 1378.

(52) المقتضب: للمبرّد. بتحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، 1385 - 1388.

(53) المنصف (شرح تصريف المازني). لابن جنّي. بتحقيق إبراهيم مصطفى وعبـد الله أمين، القاهرة، 1373 -1379هـ- 1954- 1960م.

(54) همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية: للسيوطي. الطبعة الأولى، 1327هـ.

اللغة العربية وأبناؤها



دار المسيرة
للنشر والتوزيع والطباعة
www.massira.jo

9789957064174